الإعلام والانتخابات البرلمانية في مصر

تقييم أداء وسائل الإعلام خلال الانتخابات البرلمانية

(28 **أكتوبر** – 15 **ديسمبر** 2010)

تقرير من إعداد
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

الناشر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

سلسلة قضايا حركية (26)

العنوان: 21 ش عبد المجيد الرمالي-الدور السابع-
باب اللوق-القاهرة

تليفون : **7951112 (202)**

فاكس : **7921913 (202)**

العنوان البريدي: ص. ب 117 (مجلس الشعب)- القاهرة

البريد الإلكتروني: info@cihrs.org

الموقع الإلكتروني: www.cihrs.org

رقم الإيداع: 10835/ 2011

المراجعة اللغوية: عثمان الدلنجاوي

الإخراج الفني والغلاف: هشام السيد

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

أسهم في تأسيسه

د. محمد السيد سعيد

رئيس مجلس الإدارة

كمال جندوبي

المدير

بهي الدين حسن

هذا المشروع بدعم من

المعهد الدولي لدعم الإعلام بالدنمارك

المفوضية الأوروبية

الآراء الواردة في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن الأطراف الداعمة، وإنما تعبر عن رأي الائتلاف المستقل لمراقبة الانتخابات، ممثلاً في الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، وجمعية نظرة للدراسات النسوية، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

الفهرس

فريق العمل	4
مقدمة	5
منهج البحث	6
ملخص النتائج	9
التوصيات	11
تقرير "صناعة الخوف": الإعلام والانتخابات البرلمانية	13
التقرير الكمي	31
التقرير الكيفي	67
نتائج الانتخابات البرلمانية	75
ملاحق	76
ملحق 1: مدونة أخلاقية مهنية للتغطية الإعلامية للانتخابات العامة	77
ملحق 2: بيان صحفي صادر عن ملتقى منظمات حقوق الإنسان المستقلة حول فساد العملية الانتخابية	81
ملحق 3: البيانات الصحفية الصادرة عن الائتلاف المستقل لمراقبة الانتخابات أثناء العملية الانتخابية	85

فريق العمل

المنسق العام	سـالي سـامي
منسق مساعد	نهلـة محمــد
الباحث الرئيسي	صبحي عسيلة
الباحث المساعد	نفيسة الصباغ

تقرير صناعة الخوف

إعداد/ عمرو صلاح

فريق الرصد

أبانوب عماد جرجس
أحمد حامد محمد
أحمد سامي عبد المنصف
أحمد محمد عفيفي
أميمة الشريف
ديانا ماهر إميل
دينا عماد حجاب
سمير رمزي صلاح الدين
شهدان محمد ناصر
شيماء الشواربي
شيماء سمير عبد اللاه
عبد الرحمن محمد حمدي
فيفيان مجدي فهمي
ماجد إسحاق إبراهيم
مايكل مسعد جرجس
منار ولاء سالم
منى نادر فؤاد

مدخلو البيانات

الحسيني محمد عبده حمد
محمد صلاح سعد الله حسانين
نجلاء فتحي حسن علي
هادي حسني علي قشيري

أسهم في تدريب فريق الرصد وتقديم الدعم الفني

صبحي عسيلة
نفيسة الصباغ

المقدمة

يرصد التقرير النهائي لتقييم أداء وسائل الإعلام خلال الانتخابات البرلمانية 2010 في مصر كيفية تناول وسائل الإعلام المختلفة للعملية الانتخابية برمتها. ويأتي ذلك في إطار رصد مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان للتغطية الإعلامية للانتخابات البرلمانية في الفترة بين الثامن والعشرين من أكتوبر والخامس عشر من ديسمبر 2010.

وخلال عملية الرصد عقد المركز ثلاثة مؤتمرات صحفية، قدم خلالها تقريرين مرحليين بالإضافة إلى بيان صحفي قبل ختام عملية الرصد وبعد انتهاء جولة الإعادة بين المرشحين. وصدر التقرير المرحلي الأول بتاريخ 13 نوفمبر 2010 أي بعد مرور أسبوعين على عملية الرصد، وصدر التقرير الثاني بتاريخ 27 نوفمبر أي عشية الانتخابات البرلمانية، وجاء البيان الصحفي الصادر بتاريخ 6 ديسمبر عقب انتخابات جولة الإعادة بيوم واحد، شاملاً لكل ما سبق، بالإضافة إلى عرض للممارسات التي تمت خلال يوم الانتخابات وما تلاه حتى فترة صدوره.

ويحتوي هذا التقرير النهائي على النتائج السابق ذكرها، بالإضافة إلى تعليقات واستنتاجات وتحليلات إضافية أكثر تفصيلاً تحوي رسومات بيانية توضيحية، كما يتضمن في جزء منه تقريراً يستهدف تسليط الضوء على الهجمة الشرسة التي طالت وسائل الإعلام قبيل الانتخابات البرلمانية مباشرة، والضربات التي تعرضت لها وسائل الإعلام المختلفة والعاملين بها في أثناء العملية الانتخابية.

منهج البحث

الهدف الرئيسي من مراقبة التغطية الإعلامية للانتخابات هو المساهمة في الإجابة عن الأسئلة التالية:

- هل تمتعت الأحزاب السياسية والمرشحون بفرصة الوصول إلى الإعلام بطريقة عادلة؟
- هل تمت تغطية نشاطات الأحزاب والمرشحين بطريقة موضوعية ومنصفة؟
- هل قامت السلطة والصحافة باحترام القوانين والمواثيق المحلية والدولية خلال الحملة؟
- هل كان بإمكان المواطنين الحصول على معلومات كافية وغير متحيزة عن طريق وسائل الإعلام حتى يتسنى لهم اتخاذ قرار واع بالتصويت لهذا المرشح أو ذاك في يوم الاقتراع؟

وفي سبيل الإجابة عن هذه الأسئلة قام فريق العمل برصد المواد الإعلامية ذات الصلة بالانتخابات البرلمانية، والتي تم نشرها أو بثها عبر وسائل الإعلام المصرية خلال فترة المراقبة والتي بدأت يوم 28 أكتوبر وحتى 15 ديسمبر 2010. وتمثلت تلك الوسائل الإعلامية في عينة من ست عشرة صحيفة ومجلة يومية وأسبوعية، بينها سبع صحف قومية أو مملوكة للدولة هي الأهرام – الأخبار – الجمهورية - الأهرام المسائي – مجلة روزاليوسف – جريدة روزاليوسف اليومية - مجلة المصور. وتسع صحف خاصة أو مستقلة هي المصري اليوم – نهضة مصر – الدستور – الأسبوع – صوت الأمة – وطني – الشروق – الفجر - اليوم السابع، بالإضافة إلى ثمانٍ من القنوات التليفزيونية الأرضية والفضائية،المملوكة للدولة والخاصة، هي القنوات الأولى – الثانية – قناة النيل الإخبارية – دريم 2 – المحور – الحياة1 – الفراعين – ONTV.

والمقصود بالمواد الإعلامية ذات الصلة هو المواد الإعلامية التي تناولت المرشحين والأحزاب والقوى السياسية المتنافسة في الانتخابات، وليس كل المواد المتعلقة بالانتخابات، الأمر الذي يعني أن جانبا لا بأس به من المادة الإعلامية التي تم نشرها أو بثها بمناسبة الانتخابات قد تم تجاهله بشكل قصدي.

وحيث إن الرسالة الإعلامية هي ظاهرة شديدة التعقيد، وبالتالي فإن تقييمها هو عملية شديدة التعقيد والصعوبة أيضا، وحيث إن العمل الصحفي الجيد ينطوي بالضرورة على تقييمات، سلبية وإيجابية، وإلا فقد كثيرا من قيمته، فالقارئ لا يريد أن يطلع على الحقيقة فقط، ولكنه أيضا يريد الحصول على بعض المساعدة في تفسيرها وإعطاءها معنى؛ وحيث إن العمل الصحفي الجيد متوازن وحيادي في مجمله وليس في كل جزئية من جزئياته، بمعنى أن العمل الصحفي الجيد يقدم تقييمات إيجابية وسلبية في آن معا تبعا للجوانب المختلفة للظاهرة التي يتحدث عنها، أو عن طريق تقديم وجهات نظر متعددة تجاه الظاهرة أو الرأي الذي يقدمه في تغطيته الصحفية، فالتوازن والحياد والموضوعية التي نتمنى توافرها في الصحافة تتحقق ليس على مستوى كل جزئية من المادة الصحفية، ولكن أولا على مستوى القصة الصحفية أو المقالة المكتملة، وعلى مستوى الجريدة أو القناة التليفزيونية ككل؛ لذلك وضعنا الإرشادات التالية للمراقبين أثناء عملية المراقبة لكل من الصحافة والتليفزيون بغرض مساعدتهم على تقييم المادة التي يراقبونها بشكل منتظم وموحد:

1. **الحقيقة المجردة**: باستثناء الحالات القليلة التي يمكن فيها التوصل إلى تقييم واضح لطبيعة المادة الإعلامية، يجب على المراقب أن يسأل نفسه: هل ما أورده الصحفي قد حدث بالفعل، فإذا كان الحدث قد وقع بالفعل فإن الصحفي عليه واجب تقديمه للقراء أو المشاهدين، وإلا يكون قد أخل بواجبه المهني. تقديم الحقيقة كما وقعت بالفعل هو تصرف محايد من جانب الصحفي.

2. **أهمية الحدث**: غير أنه ليس كل ما حدث بالفعل يجب أن توصف تغطيته الإعلامية بالحياد، فعلى المراقب أن يسأل أسئلة إضافية، منها ما إذا كان الحدث الذي حظي بالتغطية هو فعلا حدثا مهما ومرتبطا بالانتخابات، أم أنه حدث عادي تم إيراده لإعطاء انطباعات إيجابية أو سلبية معينة.

3. **حيادية العبارات والمصطلحات**: هل انطوى تقديم الصحفي للحدث على عبارات تقييمية، إيجابية أو سلبية، يمكنه من خلالها التأثير على تقييم القراء والمشاهدين للحدث واستقبالهم له ووقعه عليهم.

4. **التلقائية والاصطناع**: هل وقع الحدث من تلقاء نفسه، أم سعي الصحفي لاصطناعه، كأن يكون الصحفي قد تعمد تنظيم مقابلة مع شخصية معينة لآرائها أثر على اتجاهات القراء والمشاهدين، أو أن يختار وقائع حدثت في الماضي أو مواد من الأرشيف بشكل غير وثيق الصلة بالانتخابات. إن تعمد اصطناع أحداث أو استخدام مادة أرشيفية أو تاريخية تعطي انطباعا معينا ينطوي بالتأكيد على تحيز.

5. **الاختيار**: لدى الصحفي دائما فرصة لاختيار الوقائع والأحداث التي يركز عليها، وهو في هذا الاختيار لديه فرصة لكي يكون محايدا أو إيجابيا أو سلبيا. فهناك فرق بين أن يختار الصحفي التركيز على الوقائع الإيجابية أو السلبية في حدث، مؤتمر انتخابي مثلا، استمر عدة ساعات.

6. **انطباع القارئ المتوسط**: كقاعدة عامة فإنه يمكن الاستناد إلى انطباع القارئ المتوسط عن المادة التي حظيت بالتغطية وطريقة تغطيتها، لمعرفة ما إذا كانت التغطية تستحق تقييما إيجابيا أم سلبيا أم محايدا.

7. **الرسالة المضمرة**: كمعيار بديل، وفي حالة ما إذا كان من الصعب إصدار حكم حول انطباعات القارئ أو المشاهد المتوسط، يمكن الاعتماد على تصورنا لنوع الرسالة الضمنية التي حاول الصحفي تضمينها في تغطيته.

8. **الاستناد إلى التغطية المحايدة**: في حالة الشك ما إذا كانت مادة إعلامية معينة إيجابية/سلبية أو محايدة، فإنه على المراقب أن يسأل نفسه عن الطريقة التي كان يمكن تقديمها بها بشكل محايد تماما، وما إذا كانت هذه الطريقة المحايدة تتفق مع قواعد الفن الصحفي.

9. **الحياد هو القاعدة في حالة الشك**: كقاعدة عامة فإن التقييم المحايد أكثر أمنا وعدلا، فإذا لم يكن المراقب متأكدا من أن المادة الإعلامية تستحق تقييما إيجابيا أو سلبيا، فإن التقييم المحايد هو الاختيار السليم، وذلك وفقا للقاعدة القانونية القائلة إنه من الأفضل أن يهرب ألف مجرم من العدالة من أن تتم إدانة رجل برئ.

ويعتمد التقرير على منهجية تم تطبيقها في عشرات الدول المختلفة، تعتمد على شقين للقياس، قياس كمي دقيق للمساحات المخصصة لتغطية الانتخابات في الوسائل الإعلامية المختلفة للفاعلين السياسيين المختلفين، وقياس كيفي يرصد كيفية تعامل الإعلام مع بعض القضايا وعلى رأسها تثقيف الناخبين، والاهتمام بقضايا المرأة، وتمثيل التيارات المختلفة وعرض وجهات نظرها.

أما عن كيفية إجراء عملية المراقبة الكمية لكل من القنوات والصحف، فإنه بالنسبة للقنوات التليفزيونية، اعتمدت عملية المراقبة على تسجيل كل ما تبثه كل قناة يوميا خلال فترة المراقبة والتي اخترنا أن تكون الفترة كثيفة المشاهدة Prime Time وهي الفترة التي حددناها ما بين الساعة السابعة مساءً والواحدة صباحا، ثم يقوم المراقب بقياس الزمن الذي يستغرقه خبر ما أو تقرير أو فقرة في حوار عن أحد الفاعلين السياسيين أو المرشحين أو الأحزاب عبر استخدام ساعة الإيقافStop Watch. ثم يقوم الباحث بتحديد ما إذا كانت تلك التغطية مباشرة أو غير مباشرة، وهو الأمر الذي يعتمد بالأساس على ما إذا كان قد أتيح للمرشح الظهور في التغطية بالصوت والصورة فتكون التغطية مباشرة، أو في حالة ظهور صوته فقط فتكون التغطية غير مباشرة، حيث إن التليفزيون يعتمد بالأساس على الصورة قبل الصوت. ثم يقوم الباحث بتقييم المادة من حيث كونها سلبية أم إيجابية أم محايدة بالنسبة للمرشح طبقا لعدة مؤشرات وضعها المشرفون على المشروع. ومعنى ذلك أنه يتم البحث عما تحتويه تلك المادة الإعلامية من توجيه إيجابي للرأي العام بشرح إنجازات أو مميزات هذا المرشح أو الحزب في محاولة لتجميل صورته، أو هل تم الحديث عن المرشح أو الحزب بطريقة سيئة تظهر جوانب غير مرغوبة من شأنها دفع الرأي العام والمتلقي للمادة الإعلامية لعدم اختيار ذلك المرشح لغرض ما أو كدعاية غير مباشرة لشخص آخر، أما التزام الإعلام بالحياد فهو عرض الحقائق عن المرشح دون تزييف أو تلميع زائد. وبالنسبة للصحافة، فإن عملية الرصد اعتمدت بالأساس على قياس مساحة الخبر أو التغطية أو القصة الخبرية الخاصة بأحد الفاعلين السياسيين أو المرشحين أو الأحزاب بالسنتيمتر المربع بما في ذلك العنوان والصور الملحقة بالموضوع، بل وقد يقوم المراقب بفصل العناوين والصور لتقديم تحليل خاص بهما. ثم ينتقل المراقب إلى المؤشر الثاني الخاص باتجاه التغطية من حيث كونها سلبية أم إيجابية أم محايدة.

وفيما يخص كيفية إجراء عملية القياس الكيفي، اعتمد فريق الرصد على المواد الإعلامية ذات الصلة في محاولة للإجابة عن الأسئلة السابقة، لتقديم تقرير شامل لا يعتمد فقط على التقييم الكمي وإنما يحاول أن يفسر تلك الأرقام التي تم التوصل إليها وما إذا كانت تعكس الواقع الفعلي للتغطية، أم أن هناك اختلافا بين القياسات الكمية والمضمون الفعلي والمراد توصيله للقارئ من خلال تلك التغطيات، كما يعرض القياس الكيفي عددا من القضايا المتعلقة بالعملية الانتخابية مثل دور المجتمع المدني في العملية والانتخابية، ودور الإعلام في تثقيف الناخبين، بالإضافة إلى محاولة الكشف عن السياسات التحريرية لوسائل الإعلام المختلفة، وما إذا كانت ملكيتها لجهة معينة سواء كانت الدولة، أو ملكية خاصة تؤثر على توجهها ومدى التزامها بالمهنية والحياد في تغطيتها للعملية الانتخابية.

ملخص النتائج

1. جاء الاهتمام بجماعات سياسية بعينها مثل الحزب الوطني وجماعة الإخوان وحزب الوفد على حساب عملية التوعية السياسية والانتخابية للناخبين، كما اتسم أداء الإعلام في تغطية الانتخابات البرلمانية في 2010 بالانحياز للحزب الوطني ومرشحيه.

2. برز عدم التوازن في تغطية الصحافة للأحزاب، فحصل الحزب الوطني وحزب الوفد وجماعة الإخوان المسلمين مجتمعين على 74.2% من إجمالي المساحة، واستحوذ الحزب الوطني على أكبر نسبة في التغطية (47.8%) من إجمالي المساحة التي خصصتها الصحافة لتغطية الانتخابات، وغلب عليها الطابع الإيجابي فكان نصف التغطية ذا طابع إيجابي في مقابل 13% ذا طابع سلبي، 89.5% منها في الصحف الخاصة.

3. أخذ التحيز في تغطية الإعلام بشكل عام في أثناء العملية الانتخابية شكل التغطية السلبية لجماعة الإخوان المسلمين، وخاصة الإعلام القومي المملوك للدولة.

4. اتسمت تغطية القنوات التلفزيونية للانتخابات بضيق المساحة الزمنية لتغطية الانتخابات البرلمانية 2010، حيث لم تخصص القنوات التليفزيونية وقتاً كبيراً بالقدر الكافي للتغطية الإعلامية الخاصة بالعملية الانتخابية على عكس المتوقع. وحصل الحزب الوطني ومرشحوه على النصيب الأكبر من إجمالي تغطية القنوات التلفزيونية، إذ حصل على ما يقرب من نصف حجم التغطية (46.5%). وكانت أكثر القنوات المملوكة للدولة تغطية للحزب الوطني هي القناة الثانية (56.6% من إجمالي زمن التغطية للقناة) منها 1% فقط ذات طبيعة سلبية في مقابل 71.6% ذات طبيعة إيجابية. أما أكثر القنوات الخاصة تغطية للحزب الوطني ومرشحيه فكانت قناة الفراعين، حيث حصل الحزب الوطني على 70% من إجمالي زمن التغطية الذي خصصته القناة، من بينها 3.6% فقط ذات طبيعة سلبية، في مقابل 69% ذات طبيعة إيجابية.

5. وجاءت صحيفة الجمهورية وهي صحيفة مملوكة للدولة في مقدمة الصحف الأكثر انحيازا للحزب الوطني، حيث خصصت له 68.8% من إجمالي التغطية الانتخابية، ولم يكن من بينها سوى 1.5% فقط ذات طابع سلبي، أما أكثر الصحف الخاصة انحيازا للحزب الوطني فكانت صحيفة اليوم السابع التي خصصت 57% من تغطيتها للانتخابات للحزب الوطني كان من بينها 12.7% ذات طبيعة سلبية في مقابل 58.5% تغطية ذات طابع إيجابي.

6. استمر الإعلام الخاص في التأثير على المشهد الإعلامي في مصر، فاستطاع بشكل أو بآخر – وقدر الإمكان – الحد من تحيز الإعلام الرسمي.

7. تصاعد مشاهد التضييق الأمني على وسائل الإعلام الخاصة تحديداً في أثناء العملية الانتخابية، في محاولة للضغط عليها لتنفيذ سياسات بعينها.

8. جاء الاهتمام برموز الدولة وخاصة الوزراء والمحافظين بارزاً وبقوة في التغطيات الإعلامية، وخاصة في تغطية الصحف المملوكة للدولة.

9. الاهتمام بنظام الكوتا على حساب قضايا المرأة الأخرى وحقوقها.

10. كانت من بين أبرز القضايا التي تعامل معها الإعلام هي مراقبة العملية الانتخابية ودور المجتمع المدني في تلك العملية باعتباره البديل المحلي للرقابة الدولية التي يرفضها البعض ويؤيدها البعض الآخر.

11. التطرق إلى انتخابات الرئاسة في كل وسائل الإعلام – تقريباً – والتي ألقت بظلالها على الحديث حول انتخابات البرلمان.

12. التضارب في النتائج المنشورة لعدد مقاعد البرلمان في الصحف المصرية المختلفة، وعدم وجود نتيجة موحدة في أي من الصحف عقب إعلان النتائج النهائية بعدة أيام.

التوصيات

1. تحقيق استقلالية وسائل الإعلام عن الدولة، وإعادة صياغة القوانين المنظمة لملكيـــة وإدارة المؤســـسات الإعلامية بطريقة تضمن حيادها ومهنيتها.

2. الحرص على اختيار القيادات الصحفية من بين الصحفيين المستقلين، ووضع الضوابط اللازمة لتحقيــق ذلك في القوانين ذات الصلة، وتضمينها في ميثاق الشرف الصحفي.

3. إعادة النظر في القواعد المنظمة لعمل التلفزيون والإذاعة المملوكين للدولة وتطويرها بحيث لا تــصبح قيدا على تغطية إعلامية تتسم بالحيوية والتنافسية إلى جانب الموضوعية.

4. تطوير النصوص التشريعية المنظمة لأداء وسائل الإعلام أثناء الانتخابات العامة، بما يتناسب مع بيئــة سياسية تنافسية ومعايير الحياد وتكافؤ الفرص، وتدعيم القوة الإلزامية لهذه النصوص.

5. تضمين الصحف المملوكة للدولة في القوانين والمعايير المتعلقة بالإعلام والانتخابات.

6. أن تحظر القوانين المنظمة للدعاية الانتخابية على الحكومة اتخاذ أي قــرارات أو سياســات أو افتتــاح مشروعات عامة، من شأنها الترويج الانتخابي لأعضاء الحكومة أو لرئيس الدولة أو للحزب الحاكم طوال فتــرة الحملة الانتخابية، وأن تمتنع وسائل الإعلام المملوكة للدولة عن نشر مثل هذه القرارات وقت الحملة الانتخابية.

7. توفير الوسائل القانونية والسياسية لحماية الصحفيين من التعرض للاعتداءات أثناء تأدية عملهم.

8. تطوير ميثاق الشرف الصحفي ليتضمن نصوصا خاصة بالمبادئ المهنية الواجب اتباعهــا فــي تغطيــة الانتخابات في نظام سياسي تعددي، وعلى وجه الخصوص التأكيد على:

- الفصل بشكل واضح بين الأخبار المتعلقة بنشاطات أو مهام رئيس الدولة أو أعضاء الحكومة، وبــين تغطيتهم الإخبارية كمرشحين.
- أن يكون الجمهور على علم بأن ما ينشر أو يبث هو إعلان مدفوع الأجر.
- ضمان ممارسة حق الرد لأي مرشح أو حزب سياسي يستحق حقا في الــرد، أثنــاء فتــرة الحملــة الانتخابية بشكل سريع وعاجل.

9. إعمال ميثاق الشرف الصحفي وتنشيط دور نقابة الصحفيين في متابعة وتطوير مستويات الأداء المهني.

10. تنظيم دورات تدريبية لرفع مستويات الأداء المهني لدى الإعلاميين.

11. تطوير برامج تدريبية متخصصة في مجالات تغطية الحملات الانتخابية بطريقة تحقــق الموضــوعية والعدالة والمهنية.

صناعة الخوف

الإعلام والانتخابات البرلمانية2010

إعداد/ عمرو صلاح

"الرقيب -الذي أصبح يجلس داخلي- من الصعب أن أصفه لك..إنه خليط غريب من الضابط، والشيخ المتعصب، والقسيس الجامد...خليط من العصي الغليظة والسوط، من عسكري "الهجانة" ذي الكرباج السوداني، وعسكري الدورية الخامل، من المخبر المتخفي في بالطو وجلباب أو المستتر وراء نظارة "ريبان" غامقة ذات إطار ذهبي.. رقيب له ألف رأس وألف عين، وألف ذراع"

وقفة قبل المنحدر، من أوراق مثقف مصري1952-1982

علاء الديب

مقدمة:

يستهدف هذا التقرير تسليط الضوء علي الهجمة الشرسة التي طالت وسائل الإعلام قبيل الانتخابات البرلمانية مباشرة، ففي المرحلة التمهيدية لتلك الانتخابات لاحظنا توجيه عدد من الضربات لوسائل إعلام وإعلاميين، الأمر الذي أفضي وفي خلال 4 أسابيع إلى ما يشبه إعادة هيكلة للحريات الإعلامية في مصر ، كما نجحت تلك الحملة في أن تشيع جواً من الخوف والقلق وان تخلق رقابة ذاتية لدي الإعلاميين تم إذكاؤها من خلال إجراءات أخرى لاحقة، الأمر الذي فسره البعض بأنه يحقق رغبة مطلوبة لدي النظام بفرض ظلام كامل وصمت مطبق يحيط بالعملية الانتخابية، قد ينتهي بانتهائها أو قد يستمر حتى انتخابات الرئاسة القادمة وما بعدها.

سعت تلك الحملة إلى تحقيق أهداف رئيسية من خلال توجيه ضربات قاصمة للبعض، بينما تتكفل نتائج تلك الضربات بإشاعة جو الخوف والرهبة وفرض سقف معين للإعلام، وإذكاء تلك الحالة من خلال إيصال رسائل وإنذارات غير مباشرة لكل من يتجرأ من العاملين في الإعلام الخاص أو مالكيه علي تجاوز السقف المخفض الذي جري فرضه.

لقد كانت محاولات الباحث لرسم صورة تقريبية لتلك الخطة أمرا شاقا ما بين السعي والتقدير الحقيقي والدقيق لحالة الخوف التي تسيطر علي العاملين في الوسط الإعلامي والصحفي من جانب، وبين محاولة تشبيك وتوثيق مراحل وعناصر وملامح تلك الخطة؛ حيث استند الباحث إلى لقاءات أجراها مع عدد من الكتاب والمحللين والصحفيين والإعلاميين، في جو من التحدي من قبل بعضهم لكسر القيود المفروضة علي البوح بحقيقة رؤيتهم لما يحدث واقعيا، وما بين شعور بالخوف من قبل البعض الذي رفض الحديث صراحة بمجرد معرفته بموضوع

التقرير،أو تهرب بعد الإجابة علي هاتفه في أول مرة، أو مجموعة أقدمت علي تقديم اعتذارات دائمة لأكثر من موعد تم ترتيبه مسبقا...

نجد أنه لمن الضروري توجيه الشكر إلى كل من:

1. أحمد رجب، صحفي بجريدة المصري اليوم
2. أسد الله الصاوي، مراسل بهيئة الإذاعة البريطانية، BBC
3. حسين عبد الغني، خبير إعلامي، المدير السابق لمكتب قناة الجزيرة بالقاهرة
4. خالد عز العرب، مراسل بهيئة الإذاعة البريطانية BBC
5. رامي إبراهيم، مدير مكتب جريدة "الجريدة" الكويتية في القاهرة، (مدير مكتب CNBC سابقا)
6. سمير عمر، القائم بعمل مدير مكتب قناة الجزيرة بالقاهرة
7. صلاح نصراوي، مراسل بوكالة الأسوشيتد برس AP
8. طارق الشامي، مدير مكتب قناة الحرة بالقاهرة
9. عبد الله السناوي، رئيس تحرير جريدة العربي الناصري
10. عماد الدين حسين، مدير تحرير وكاتب بجريدة الشروق
11. عمار علي حسن، محلل سياسي وكاتب بجريدة المصري اليوم
12. علاء الأسواني، روائي وكاتب عمود سابق بجريدة الشروق
13. نادر جوهر، رئيس شركة CNC للخدمات الإعلامية
14. هشام قاسم، الناشر المعروف وأحد مؤسسي جريدة المصري اليوم
15. وائل قنديل، مدير تحرير وكاتب بجريدة الشروق

لقد قدم هؤلاء السادة خلال لقاءات أجريت معهم تحليلات وقراءات ومعلومات قيمة للغاية، كما نجد أنه من الضروري أيضا توجيه الشكر لـ5 مصادر أخرى رفضت ذكر اسمها، قدمت إلينا هي الأخرى تقديرات وتقييمات مفيدة للغاية وأسهمت في تكوين الصورة التي يرسمها هذا التقرير.

لقد بدأت أولى خطوات الخطة بتوجيه ضربات قاصمة تستهدف أهدافا بعينها، كان من بينها عمرو أديب وبرنامج القاهرة اليوم والذي يعد واحدًا من أشهر البرامج الحوارية في مصر، فدراسة تأثيره قد أكدت أنه يتسبب في جدل وتأثير كبيرين في الرأي العام المصري؛ وهو الأمر الذي يقتضي تجنب تأثيره[1] وقد قررت مدينة الإنتاج الإعلامي مالكة الاستوديوهات التي تبث البرنامج في سبتمبر2010 إيقاف البرنامج تحت دعاوي عدم سداد مستحقات مالية للمدينة، ووجود مديونيات علي الشركة المالكة للمحطة التليفزيونية، ، وقد أكد عمرو أديب

[1] حوار مسجل أجراه الباحث مع الروائي د.علاء الأسواني.

أن هناك أسبابا سياسية وراء القرار، خاصة وأن الشركة المالكة لبرنامجه عرضت سداد المستحقات المتأخرة عليها عقب قرار الإيقاف بساعات قليلة، إلا أن المدينة رفضت تقاضي مستحقاتها، وقد أكد "أديب" أن هناك أسبابا تتعلق بالمشهد السياسي في مصر وراء قرار منع ظهور برنامجه[2] وذلك في الوقت الذي رفضت فيه مصادر داخل مدينة الإنتاج الإعلامي التعليق علي قرار الإيقاف، واكتفت بالقول إن هناك أسبابا داخلية لن تخوض في تفاصيلها[3].

الضربة الثانية تم توجيهها إلي إبراهيم عيسي أكثر الصحفيين المصريين انتقادا لنظام الحكم، فبعد انتهاء شهر رمضان الماضي، تم إزاحة رئيس التحرير السابق بجريدة الدستور من قناة ONTV والتي كان يقدم فيها واحدا من أجرأ البرامج الحوارية، حيث تم الضغط علي مالك القناة من أجل إزاحة "عيسي"[4].

فبعد أن أعلنت القناة في بيان أكدت فيه أن إبراهيم عيسي ترك القناة للتفرغ لإدارة تحرير جريدة الدستور، أعلن المهندس نجيب ساويرس في حوار له مع الإعلامية لميس الحديدي، أنه استبعد عيسي من الظهور علي شاشة القناة نظرا لوجود مشاكل مع المعلنين في برنامج "بلدنا بالمصري"؛[5] الذي كان يقدمه عيسي مع الإعلامية "ريم ماجد"؛ وذلك بسبب تخطي عيسي للخطوط الحمراء المسموح بها[7].

"كان الحل أمام الأجهزة التي تخطط الآن لإدارة العملية الانتخابية القادمة هو بدلاً من التوقف عن التزوير يتم التوقف عن الكلام عن التزوير، ومن هنا جاءت خطوات مثل تحجيم الإعلام الفضائي (الأمر يتجاوز مقدمي البرامج إلي الضيوف والتقارير الإخبارية والمكالمات التليفونية!) ثم إن الدور قريبًا علي الصحف (بتدخل ناعم مع البعض وخشن مع بعض آخر)

إبراهيم عيسي[6]

وجاءت الضربة الأشرس والتي وصفت بأنها بمثابة "رأس الذئب الطائر" بإقالته من رئاسة تحرير صحيفة "الدستور" في 4 أكتوبر2010 ، بواسطة أصحاب رأس المال والمالكين الجدد للجريدة، الأمر الذي كان بمثابة رسالة إلى كل الوسط الصحفي والإعلامي[8] إلا أن رأس المال في كل الحالات لا يعمل بمفرده. بل يعتمد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الضوء الأخضر الذي يتلقاه من السلطات الأمنية والسياسية، والتي يهمها أن يسود

---

[2] "عمرو أديب: أسباب سياسية وراء اختفاء "القاهرة اليوم"، تقرير تم نشره بالموقع الإلكتروني لـ CNNArabia، بتاريخ 1 أكتوبر2010.

http://arabic.cnn.com/2010/entertainment/10/1/Amr.orbit/index.html

3 يذكر أننا حاولنا الاتصال مرارا وتكرارا من أجل ترتيب لقاء مع احد أهم العاملين في البرنامج، إلا أننا كنا نتلقى اعتذارات دائمة منه حالت دون إجراء المقابلة.

[4] حوار مسجل أجراه الباحث مع الناشر ا. هشام قاسم.

[5] يمكنك الاطلاع علي محتوي الحلقة من خلال مشاهدة أجزائها علي موقع YouTube علي الرابط التالي:
http://www.youtube.com/watch?v=LesTPtp_JZg&feature=related

[6] جزء مقتبس من مقال"تعليمات النزاهة!!"، تم نشره بجريدة الدستور، بتاريخ 3 اكتوبر2010.
http://dostor.org/editorial/10/october/3/30895

[7] " قرار جديد بإغلاق أربع قنوات مصريَّة وتحذير اثنتين"، خبر صحفي تام نشره علي موقع إيلاف الإخباري، بتاريخ 13 اكتوبر2010.

http://www.elaph.com/Web/arts/2010/10/603488.html

[8] مرجع سابق.

جو من السكينة والإذعان يهيئ الطريق لإجراء الانتخابات البرلمانية ثم الرئاسية بما يحقق انتقالا هادئا للسلطة[9] لا يعكره الصخب الذي تصنعه الصحيفة التي اعتادت مهاجمة الرئيس مبارك ومشروع توريث السلطة بشكل يومي ودعم الحركات السياسية والمعارضة بإفراد مساحات واسعة لها في صدر صفحاتها.

ويبقي إعلان المجلس الأعلى للصحافة تأييده بدون تحفظ صدور الجريدة بدون رئيس تحرير مسئول عن سياستها وإدارتها[10] تأكيدا علي إعطاء الدولة الضوء الأخضر لإقصاء "عيسي" وتغيير الخط التحريري للجريدة، وكان جمال فهمي عضو مجلس نقابة الصحفيين قد أوضح لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أن الجريدة ظلت تصدر لمدة أسبوعين دون رئيس تحرير، وهو ما لم يحدث في أي صحيفة من قبل، بينما قال إبراهيم منصور إن صدور الجريدة حتى هذه اللحظة تحت إشراف رئيس تحرير تنفيذي هو أمر في حد ذاته مخالف لقانون تنظيم الصحافة في مصر.[11]

"أستطيع أن أؤكد لك أن كل الإعلاميين المصريين بيتحسسوا وقع أقدامهم مع كل خطوة...بيحسسوا هما رايحين فين، فيه حالة ريبة وتوجس وانتظار الضربة القادمة فين"

وائل قنديل

لقد كانت الإطاحة بإبراهيم عيسي بمثل تلك الصورة بمثابة رسالة قوية إلي الوسط الإعلامي بأكمله، وتلويح بإمكانية اتخاذ إجراءات مماثلة بحق صحف مستقلة أخري[12].

كما أدت إجراءات التصفية السابقة إلي تولد حالة من الخوف والريبة اجتاحت الوسط الإعلامي بصورة عامة، فبدا حتى أغلب هؤلاء الذين لم تطلهم إجراءات تضييق مماثلة يشعرون أنهم يتحركون في مناخ من القلق، وأصبح هناك تحسس في كل خطوة، في كل تقرير، في كل خبر، من ردود الأفعال التي من الممكن أن تأتي. وأبرز الأمثلة لذلك هو التصريح الذي نسبته عدة صحف لمني الشاذلي مقدمة واحد من أشهر البرامج الحوارية "أنتم السابقون ونحن اللاحقون"، وذلك تعقيباً علي الإطاحة بإبراهيم عيسي.

وقد أدى ذلك إلى زيادة حدة الرقابة الذاتية، الأمر الذي دفع أحد رؤساء تحرير إحدى الصحف الخاصة الشهيرة إلي الإعراب عن قلقه من أن يتم التذرع بأي حجة من اجل إغلاق جريدته، ولقد ساد مناخ من الصراع داخل هذه الجريدة ومجلس التحرير ما بين جناحين جناح يريد التمسك بسقف الحرية السابق، وأطراف أخرى ترى أن المناخ

"الشروق تخضع لابتزاز هذه الأيام، إغلاق مصانع، ورسائل سرية تحذر من أضرار أكبر بمصالح إبراهيم المعلم وأدى ذلك إلى انسحاب علاء الأسواني وحمدي قنديل"

عبد الله السناوي

---

[9] "رأس الذئب الطائر"، سلامة أحمد سلامة، مقال تم نشره بجريدة الشروق، بتاريخ 11 اكتوبر 2010.
http://www.shorouknews.com/Columns/Column.aspx?id=311688

[10] المرجع نفسه.

[11] مكالمتان هاتفيتان أجراهم الباحث مع كل من جمال فهمي وإبراهيم منصور رئيس التحرير التنفيذي الأسبق بجريدة الدستور.
تنص المادة 54 من القانون 96 لسنة 1996 الخاص بتنظيم الصحافة في مصر في بابه الثاني الخاص بإصدار الصحف وملكيتها، علي أن "يكون لكل صحيفة رئيس تحرير مسئول يشرف إشرافا فعليا على ما ينشر بها. وعدد من المحررين المسئولين، يشرف كل منهم إشرافا فعليا على قسم معين من أقسامها" و"يحكم في حالة مخالفة ذلك بتعطيل الصحيفة مدة لا تجاوز ستة أشهر بناء على طلب المجلس الأعلى للصحافة، وإذا لم تتم إزالة أسباب المخالفة خلال هذه المدة يعتبر الترخيص ملغى"!!.

[12] تم تجهيل المصدر بناء علي طلبه.

مقيد في تلك الفترة الأمر الذي يقتضي معه التراجع.

لقد أكد لنا أحد العاملين في هذه الجريدة أنه شخصيا قد تكون تولدت لديه رقابة ذاتية فور معرفته خبر إقالة إبراهيم عيسي، إلا انه قد اتفق مع رئيس القسم الذي يعمل به علي التمسك قدر المستطاع بالسقف السابق، كما أكد المصدر نفسه أن كل خطط الدولة لتقييد الإعلام هذه المرة هي الأكثر ذكاء مما جعل كل من قابلهم من الإعلاميين يفرضون رقابة ذاتية علي أنفسهم، أو أن كثيرا من كتاب الرأي قد قرروا أن يضعوا لأنفسهم سقفا لمقالاتهم [13].

"في هجمة شرسة علي حرية الكلام، هما بيطفوا النور، علشان هيسرقوا...هيعملوا انتخابات غير مسبوقة في التزوير"

علاء الأسوانى

أما في جريدة الشروق فقد أكد الروائي علاء الأسواني، أن هناك ضغوطا تمارس علي الجريدة منذ فترة، وانه تم عقد اجتماعات قيل فيها هذا الكلام، فالضغوط مفروضة علي الجميع حتى بالنسبة للكتاب الغير صدامين[14]

بدأت الرقابة الذاتية تلعب دورا محوريا داخل الصحف المستقلة والخاصة، فالكتاب أنفسهم صاروا حريصين علي ألا يصلوا بالجريدة إلى درجة منع مقال، أو أن يطلب منهم تغيير أجزاء في مقالاتهم، أو أن يكتبوا في قضايا فلسفية يتناولون فيها الموضوعات في عمومياتها!!![15]

يقول عمار علي حسن " أنا أري أن "التون" هدي في أغلب الصحف، أو نشوف إن صحف تتذرع بالمساحة، أو أن المقال لم يصل، أو أن أخر قد أرسل مقالا باكرا بمساحة أكبر، هما عندهم حيل للرد لكن لا أحد يقول لك الحقيقة"[16].

وفي 12 أكتوبر 2010 أصدرت الهيئة العامة للاستثمار قرارا بإغلاق مجموعة من القنوات الفضائية، من بينها قنوات "الخليجية"، "الحافظ" ، "الصحة والجمال" و "الناس" تحت زعم مخالفتها شروط الترخيص والإعلان، كما تم توجيه إنذارات لقناتي "ONTV" و"الفراعين" لمخالفتهما شروط التراخيص وقد تذرع رئيس هيئة الاستثمار في بيان له أن هذه القرارات تأتي كنتيجة رصد بعض المخالفات لشروط التراخيص الممنوحة لهذه القنوات، مشيرا إلي أن حرية التعبير لا تعني تقديم مواد تثير الفتن والكراهية.

---

[13] مرجع سابق.

[14] مرجع سابق.

[15] حوار مسجل أجراه الباحث مع د. عمار علي حسن.

[16] المرجع السابق.

وذلك في الوقت الذي أكد فيه "عاطف عبد الرشيد" رئيس قناتي "الحافظ" و"الصحة والجمال" أن إدارة القناة لم تتلق أي إنذارات من قبل سواء كتابيا أو تليفونيا، تحذرهم من وقف برنامج معين، ولم يعترض أحد من قبل علي سياسة القناة والعمل بها، كما أكد "ألبير شفيق" رئيس قناة "ONTV أن القناة تلقت إنذاراً لمنع الشريط الإخبـــاري وذلك بدون سبب واضح.[17]

"أول مرة أعلم أن شريط الأخبار الخدمي يحتاج إلى ترخيص*"

ألبير شفيق، رئيس قناة ONTV

بعد أيام قليلة من القرار الأول قررت إدارة الشركة المصرية للأقمار الصناعية نايل سات إغـــلاق 12 قنـــاة فضائية لحين تصويب مسارها وتغيير رسالتها الإعلامية بما يحقق الالتزام بضوابط تعاقداتها مع الشركة والتزامها التام بثوابت الأديان السماوية، والتوقف عن إثارة الفتن والنعرات الطائفية، كما ألزمت 20 قناة فـــضائية أخـــرى بالالتزام بالعقد[18] إلا أن محكمة القضاء الإداري وفي 27 نوفمبر2010، قد قضت بوقف تنفيذ القـــرار الـــصادر بوقف نشاط أربع من هذه القنوات، وقد أكد الحكم أن تصرف الشركة المصرية للأقمار الصناعية المتمثـــل فـــي وقف البث الفضائي وقفا مؤقتا أو نهائيا لثلاث من هذه القنوات وصمت الهيئة العامة للاستثمار والمنطقة الحـــرة عن حماية المستثمر غير المخالف ومباركتها لوقف نشاط المشروع دون تسبيب لهذا التصرف هو عمـــل ســـاقط خالف الدستور والقانون وانتهك الحقوق والحريات![19] أما عن بقية القنوات التي طالتها قرارات الغلق، فلقد كـــان العوار سواء الموجود في "ضوابط مزاولة النشاط" داخل المنطقة الحرة الإعلامية بمدينـــة 6 أكتـــوبر، أو ميثـــاق الشرف الإعلامي العربي المعتمد من مجلس وزراء الإعلام العرب[20] والمطبق علي المنطقة بما يحتويه من مواد مطاطة وفضفاضة علي شاكلة "مراعاة أصول الحوار وآدابه" أو " الالتزام بالقيم الدينية والأخلاقية في المجتمـــع" كفيلا باستمرار إغلاق تلك القنوات.

كذلك كانت تلك القرارات بمثابة تجاوز خطير للسلطات الممنوحة لأجهزة الدولـــة ومؤســـساتها، فالـــسلطة التنفيذية تخطت الحدود الدستورية المسموحة، وتجاوزت بمراحل مبدأ الفصل بين السلطات وتحديـــد مـــسئولياتها بصورة فجة، وعمدت إلى اتخاذ قرارات وتنفيذها متجاهلة تماما دور السلطة التشريعية والقـــضائية والتـــي مـــن المفترض أن تكون هي المنوط بها هذا الأمر، حتى الحجج التي تم التذرع بها مثل التصويب، وتصحيح المسار، ومواجهة الطائفية بدت الشواهد تنفيها وتؤكد أن الهدف كان مخالفا تماما وابعد منها بكثير لعدة أســـباب منهـــا أن الدولة هي نفسها التي سمحت لقنوات تليفزيونية وإذاعات وصحف ومطبوعات تحض علـــي الكراهيـــة الدينيـــة وتحرض عليها، علما بأن هذه القنوات كانت تخضع لرقابة أمن الدولة، ولم يكن يظهر شيخ من شيوخ تلك القنوات

---

[17] "تصاعد معركة «الإعلام»: إغلاق ٤ قنوات.. وإنذار لـــ ONTV والفراعين"، خبر صحفي تم نـــشره بجريـــدة المـــصري اليـــوم بتاريخ 13 اكتوبر2010.

http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=273239&IssueID=1922

[18] "هيئة الاستثمار تغلق قنوات «الناس» و«الحافظ» و«الخليجية» و«الصحة والجمال» وتنذر «أون. تى. فى» و«الفـــراعين»"، خبـــر صحفي تم نشره بجريدة المصري اليوم بتاريخ 13 أكتوبر2010.

http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=273232&IssueID=1922

[19] الحكم الصادر في الدعوي رقم4861 لسنة65 قضائية

[20] قرار رقم (ق/294- دع/40- 2007/6/20)

إلا بموافقة صريحة من الأمن[21] بالإضافة إلى أن السلطات لم تبال باحتجاجات المثقفين و الكتاب المؤمنين بمدنية الدولة بإغلاق هذه القنوات.

ولقد كان للإغلاق المفاجئ لهذا العدد الكبير من القنوات، دون أي تمهيد أو تحذير مسبق، أثر مخيف على ثقة القنوات الخاصة، ملاكا وفنيين وإعلاميين.

ولقد انعكس ذلك علي أداء القنوات الخاصة بصورة عامة، وعلى "برامج التوك شو" بصورة خاصة، وتستهدف تلك الخطوة تضيق هامش الحريات الذي أتيح لتلك القنوات في السنوات السابقة، من أجل التخلص من منفذ للتوتر أسهم في كشف التجاوزات والانتهاكات التي شابت الانتخابات في عام 2005.

لقد حاول الباحث وأثناء إعداد هذا التقرير رصد انطباعات العاملين في عدد من القنوات الخاصة من خلال لقاءات مسجلة تم تحديد مواعيدها مسبقا مع مجموعة من أهم العاملين في برامج التوك شو الشهيرة، وبعد تحديد أكثر من موعد، لم يستطع بعضهم الحضور، أو تهرب البعض الآخر، بينما كان البعض الآخر يرفض الإجابة على هاتفه، بعد أن أخبرناه في أول مكالمة هاتفية بموضوع التقرير...

أما من تحدثوا معنا فقد رفضوا أن ينسب إليهم أي شيء، كما رفضوا تسجيل الأحاديث علي سبيل التوثيق فقط، أو الحديث في وجود زملاء لهم.

إحدي المذيعات في قناة ONTV رفضت لقاءنا، قائلة "انا ماليش علاقة بالموضوع ده، ممكن تكلم أي حد تاني في القناة".

بعتقد في مصر وهي أكثر المجتمعات لمركزية السلطة من ايام الفراعنة يصلح فيها اضرب المربوط يخاف السايب..

المساحة التي انتزعتها الصحف المستقلة مدعومة بمنظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان يتم التراجع عنها...

حسين عبد الغني

بينما قال لنا أحد العاملين في القناة نفسها "إحنا مرعوبين" لافتا النظر إلى إنذارين قد تلقتهما القناة، متسائلا من يدري فربما بعد الإنذار الثالث، تغلق القناة أبوابها وهو ما يعني في رأيه أن "الناس تقعد في الشارع". وعندما سئل عن الكيفية التي أدت إلى تجنب الإنذار الثالث حتى الآن، قال إن القائمين علي إدارة القناة لم يتوقفوا عند نص ما ورد في الإنذارات –أي وقف الشريط الإخباري- ولكن تعاملوا مباشرة مع المطلب السياسي غير المعلن، الذي تقصده تلك الإنذارات، أي تخفيف لغة الشريط الإخباري، وعدم ذكر بعض الأخبار المحرجة للحكومة.

أما أحد العاملين في قناة دريم، فلقد أكد لنا في حديثه معنا بينما كان يوجه نظره إلى الباب بصورة مستمرة للتأكد من إحكام غلقه حتى لا يسمعه زملاؤه "الضغوط الأمنية كانت كتير وازدادت أكتر واكتر هذا الشهر"!!

لقد كان كل شخص نوجه إليه تساؤلاتنا بصورة ودية، تسيطر عليه حالة من الخوف، ويتلفت محولا بصره في كل اتجاه بين حين وآخر؛ حرصا علي ألا يسمعه أي من العاملين معه أو زملائه !!!!!

---

[21] "الشيخ صفوت حجازي :القنوات الدينية كلها تابعة لمباحث أمن الدولة وسنبث من خارج مصر حتى لو اضطررنا للجوء السياسي" حوار أجرته جريدة صوت الأمة مع الدكتور صفوت حجازي، ونشر علي الموقع الإلكتروني بتاريخ 28 أكتوبر 2010.
http://waelelebrashy.com/forum/t20682.html

يذكر أن احد المذيعات الشهيرات في مصر والتي تعمل في إحدى أشهر القنوات الخاصة قد صرحت لأحد المقربين منها أنها تعاني من ضغوط شديدة جدا وتخشي خسارة احترام الجمهور لها، وذلك بسبب ضغوط متكررة تطالبها بالابتعاد عن المواضيع المهمة، و تقديم أشياء تافهة وان تتخلي عن حيادها، فمن وجهة نظرها "حتى الهامش المحدود هما مش عايزينه".[22]

بينما قال أحد العاملين في إحدى القنوات التلفزيونية المملوكة للدولة إن وزير الإعلام أمر بألا يقدم أي تقرير له صلة بالانتخابات، أو استضافة أي شخص في برنامج خاص بالانتخابات، بدون إخطاره مسبقا وانتظار تعليماته. بلا علم مسبق واستطرد قائلا انه "يتمني أن يأخذ أجازة إلى أن تنتهي الانتخابات، فالعمل لم يعد مريحا، ونحن لا نعرف بدقة ما هو مسموح أو غير مسموح به، لذا فإن ما نقوم به ليس ممتعا حتى للقائمين بإعداده". بينما قال معد في أحد البرامج الحوارية في قناة أخرى، إن وزير الإعلام صار يعتبر نفسه رئيس تحرير أشهر برنامجين حواريين، وبالتالي فإنه يعطي لنفسه حق الفيتو على أدق تفاصيل برنامجي "مصر النهاردة"، و"من قلب مصر".

بعض أصحاب القنوات أوصوا مقدموا برامج التوك شو أنهم يهادنوا حتى تمر العاصفة، لان التعليمات واضحة في هذا الأمر...

عمار علي حسن

وفي 9 نوفمبر2010 أصدر الحزب الوطني خبرا علي موقعه الإلكتروني، أشار فيه إلي تقدمه بشكوى بشأن تجاوزات برنامج العاشرة مساء، حيث تقدم الحزب إلي رئيس لجنة رصد وتصحيح التغطية الإعلامية والإعلانية لانتخابات مجلس الشعب2010 بشأن ما وصفه بأنه مخالفة للقواعد والمعايير الموضوعية في حلقة لبرنامج العاشرة مساء التي بثت في 7 نوفمبر2010 والتي اتسمت بالتناول السلبي إلي حد الهجوم علي شان داخلي للحزب.[23]

كما تقدم نائب الحزب الوطني بمجلس الشورى " معوض خطاب" باقتراح بشأن المطالبة بالتحقيق واتخاذ إجراءات فورية؛ ردا علي برنامج العاشرة مساء بسبب الحلقة نفسها!!!!![24] يذكر أن الحلقة التي ناقشت ترشيحات الحزب الوطني للبرلمان والتي أشار إليها مقدمو الشكوى كان ضيوفها اثنين من محرري الصحف المملوكة للدولة. وقد اضطر البرنامج للتوقف فيما بعد عدة أيام، امتدت لتشمل أجازة عيد الأضحى.

كذلك فقد تم توجيه إنذار لقناة الحياة بسبب برنامج ناقش القيود المفروضة علي الصحافة، حيث أرسلت المنطقة الحرة العامة الإعلامية التابعة لهيئة الاستثمار رسالة تعنيف إلي شبكة تليفزيون الحياة نبهت فيها علي معدي برنامج "الحياة اليوم" عدم تكرار انتقاد "مجلس القضاء الأعلى" في إشارة إلي حلقة تطرق جزء منها إلي

---

[22] مرجع سابق.

[23] "الحزب يتقدم بشكوى بشأن تجاوزات برنامج العاشرة مساءً"، خبر صحفي تم نشره علي موقع الحزب الوطني الديمقراطي، بتاريخ 9 نوفمبر2010. http://www.ndp.org.eg/ar/News/ViewNewsDetails.aspx?NewsID=74173

[24] "نائب بـ"الشورى" يطالب بإجراءات رادعة ضد "العاشرة مساءً"، خبر صحفي تم نشرع علي موقع جريدة اليوم السابع، بتاريخ 11 نوفمبر2010. http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=303432

قرار منع تصوير المحاكمات، وهددت المنطقة الحرة الإعلامية في خطابها بالعرض علي مجلس إدارة المنطقة والتصعيد في حالة تكرار ما اعتبرته خطاء ارتكبه البرنامج.[25]

وقد جاءت نص التعليمات التي أرسلتها وزارة الإعلام إلي القنوات الفضائية للالتزام بها عند تناول انتخابات مجلس الشعب فيما عرف باسم " المبادئ والمعايير الموحدة للتغطية الإعلامية لانتخابات مجلس الشعب في الإذاعة والتليفزيون" بمثابة أخطر التعليمات الحكومية المعلنة للإعلام، فهي تحذير وتهديد واضح للإعلاميين كافة، فالوثيقة التي تشبه ورقة تعليمات أمنية وسياسية تجبر الإعلامي وهو علي الشاشة الالتزام بما فيها من بنود وتعليمات تجور علي حرية الرأي والتعبير، الأمر الذي وصفه إعلاميون بأنه "فضيحة بكل المقاييس"، فمن بين التعليمات ما ينص علي "الامتناع عن بث كل ما من شأنه النيل من ثقة المواطنين في العملية الانتخابية بمراحلها المختلفة والتقليل من أهميتها" وهو بند كفيل بمعاقبة وتجريم كل من يتجرأ ويكشف عن تجاوزات أو انتهاكات في تلك التي تبدو مقدماتها وشواهدها أنها سوف تكون بمثابة مهزلة انتخابية بحق، ويبدو أن كل من يتطرق إلي ذلك حتى هذا التقرير نفسه وفي حالة تغطيته من قبل وسائل الإعلام، سيكون مصدرا لخضوع أصحاب التغطية إلي المساءلة[26].

تعليمات وتحذيرات وتهديدات اتحاد الإذاعة والتليفزيون التي أطلقوا عليها "المبادئ والمعايير الموحدة" هدفها الأساسي هو منع وسائل الإعلام من فضح التزوير وكشف تقفيل الصناديق والبلطجة واستخدام الرشاوى"
وائل الإبراشي

كما تحذر الوثيقة نفسها من "السماح بالتعرض للمنافسين أو المساس بسمعتهم"، وهي مادة مطاطة أخري تجرم وتعاقب كشف الإعلام لفساد أحد المرشحين لما قد يكون فيه من مساس بسمعته، الأخطر أيضا أنه بنص تلك الوثيقة، فان اللجنة الحكومية[27] والتي بدأت مهامها منذ 30 أكتوبر 2010 يحق لها إذا ما رصدت مخالفة تقتضي التدخل علي أي نحو تراه مناسبا، فلها أن تصدر بذلك توصية إلي المسئولين للعمل بمقتضاها.[28]

لقد كان من بين أهداف تلك الخطة ضمان عدم تكرار ما حدث في انتخابات عام 2005، من تدفق للمعلومات لعبت فيه القنوات الإخبارية دورا أساسيا مستغلة هامش الحريات النسبي المتاح حينذاك والتي قدمت مساهمة في دعم حالة الحراك السياسي في تلك الفترة، فلقد أتاحت هذه القنوات من خلال استخدام البث المباشر تغطية لتلك الانتخابات أتاحت الكشف عن بعض من الانتهاكات الواسعة التي وقعت فيها، مثل تدخلات الشرطة، والتعدي علي القضاة، ومنع الناخبين من الوصول إلى صناديق الاقتراع، عدم الدقة في جداول الناخبين.

---

[25] "إنذار لقناة «الحياة» بسبب برنامج ناقش القيود المفروضة على الصحافة"، خبر صحفي تم نشره بجريدة المصري اليوم، بتاريخ 4 نوفمبر 2010. http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=275901&IssueID=1944

[26] نشر نص الوثيقة..فضيحة "الكتالوج" أو التحذيرات التي أرسلتها وزارة الإعلام إلى القنوات الفضائية الخاصة للالتزام بها عند تغطية الانتخابات"، وائل الإبراشي صوت الأمة، بتاريخ 20 نوفمبر 2010.

[27] " اللجنة الخاصة بمتابعة ورصد وتصحيح الدعاية الإعلامية والإعلانية في الإعلام المسموع والمرئي لانتخابات مجلس الشعب" هي لجنة صدر قرار بتشكيلها من وزير الإعلام، وتتولى اللجنة التي بدأت عملها في 30 أكتوبر 2010 وحتى إعلان نتيجة انتخابات الإعادة مهمة رصد وتصحيح الدعاية الإعلامية والإعلانية للمرشحين التي يتم بثها على جميع وسائل الإعلام المرئي والمسموع، ورصد ومتابعة التغطية الإعلامية للانتخابات والتأكد من مطابقتها للمبادئ والمعايير التي وضعتها اللجنة.

[28] مرجع سابق.

وهو ما أشار إليه حسين عبد الغني، الخبير الإعلامي، والمدير الأسبق لمكتب الجزيرة في القاهرة بقوله: "التغطية التي عملتها في الجزيرة 2005 كنت فاتح فيها ستوديو علي الهواء مباشرة لمدة شهر غطت فيها الانتخابات المرحلة الأولى وإعادتها والثانية وإعادتها والتالثة وإعادتها. كنا بنغطى من ستة مواقع علي الهواء ببث مباشر، كنا بنوفر للرأي العام تدفق حر للمعلومات بروح نقدية كل الانتهاكات بنصورها؛ منع المنتخبين المنتمين للإخوان والمعارضة ، تدخلات الشرطة، التعدي علي القضاة وعدم الدقة في جداول الناخبين، والانحياز بتاع وسائل الإعلام الحكومية، والتضييق علي ممثلي المجتمع المدني ومنعهم من توفير متابعة حقيقية لما يحدث"[29]. وهو ما صار مستحيلا تكراره بعد الإجراءات الأخيرة.

فلقد أدرك النظام من تجربته السابقة أن البث المباشر هو ذراع طولي للإعلام المهتم بكشف التجاوزات التي تشوب العملية الانتخابية، وان من أجل إحكام السيطرة علي تدفق المعلومات لابد من إغلاق هذا المنفذ، وهو ما حدث بالفعل فلقد أرسل الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات خطابات إلي الشركات من مزودي الخدمة الإعلامية (التي تقوم بتأجير أجهزة الـ SNG[30] للقنوات الإخبارية) بالإضافة إلي القنوات التي تمتلك الأجهزة نفسها يلزمها فيها بنقل وحدات الـ SNG إلي مدينة الإنتاج الإعلامي بدلا من مكاتبها المتمركزة في وسط البلد بالقرب من مواقع التظاهرات والأحداث الساخنة،[31] ويلغي من طرف واحد الموافقات السابقة التي تمتلكها تلك الشركات والقنوات باستخدام ترددات البث الفضائي الإذاعي والتليفزيوني من خلال وحدات الـ SNG اعتبارا من 15-10-2010، كما أشار في الخطاب نفسه إلي أنه في حالة الرغبة في إعادة استخدام ترددات البث الفضائي الإذاعي والتليفزيوني لتلك الوحدات فانه يلزم إعادة تقديم طلب جديد مرفق به موافقة كتابية من اتحاد الإذاعة والتليفزيون، مهددا بأنه في حالة عدم الامتثال لهذا القرار فإن المخالف سوف يقع تحت طائلة القانون.

أما الموافقة التي منحها اتحاد الإذاعة والتليفزيون للشركات والقنوات التي طالبت بإعادة الترخيص فتشمل موافقة مقترنة بشروط تحول دون تغطية القنوات للانتخابات من خلال البث المباشر، فالتصريح يشترط التنسيق بين المستخدمين واتحاد الإذاعة والتليفزيون بخصوص مكان الأعمال، كما يلزم المستخدمين بأن تلتزم المادة الإعلامية بعدم التعرض لموضوعات من شانها المساس بالأمن القومي والسلم الاجتماعي، وألا تشمل التغطية البرامج الرياضية والسياسية إلا بموافقة مكتوبة من اتحاد الإذاعة والتليفزيون كما يبقي الشرط الأخطر، وهو التزام القناة بإبلاغ الاتحاد والحصول علي موافقة مسبقة قبل استخدام هذه الوحدة وتحديد الغرض من هذا

---

[29] لقاء مسجل أجراه الباحث مع الخبير الإعلامي حسين عبد الغني

[30] SNG: Satellite News Gathering، هو جهاز متنقل بطبق إرسال فضائي، يتم توصيله بمصدر إلكتروني للصوت والصورة، لبث المادة المذاعة على الهواء مباشرة من موقع الحدث.

[31] "قرار تنظيم البث المباشر يهدد (نزاهة) تغطية الانتخابات"، تقرير أعدته جريدة الشروق، بتاريخ 30 أكتوبر 2010.
http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?id=323952

الاستخدام.[32] كما أتاحت الموافقة المرتبطة بموافقة المستخدم علي تلك الشروط حق اتحاد الإذاعة والتليفزيون في إلغاء التصريح في أي وقت دون إبداء أسباب علي ألا يترتب علي ذلك أي حقوق للقناة أو للغير[33].

في محاولة لترتيب لقاء مع أحد مالكي الشركات المزودة للخدمات الإعلامية في مصر، أخبرتنا سكرتيرته الخاصة بعدا إن علمت بالهدف من اللقاء أن هناك "حواجز ومصاعب" تحول دون التقائنا به.

أما نادر جوهر مالك شركة CNC فلقد قال إن القرار له جانب سياسي، فبعد القرار اضطرت شركته أن تحجز كل أجهزة البث المباشر لديها وتأجيرها إلى التليفزيون المصري في فترة الانتخابات، مما يعنى أن الشركة لن توفر الوحدات للصحفيين الأجانب والقنوات الفضائية.

"التليفزيون قال لنا مادام استأجرنا منكم الأجهزة، يبقى ما عندكوش خسائر مادية"، لكن الخسارة الإعلامية تفوق الخسارة المادية بكثير، في رأى جوهر، فَمِنَ الآن سيلجأ كل صحفي أجنبي مضطرا للتليفزيون المصري من أجل الحصول على وحدة بث.[34]

"حاليا نشاطى مستمر، لكنى مهدد فى أى وقت بالحبس بتهمة مخالفة القانون"

نادر جوهر، مالك شركة CNC

كان جوهر وشركته CNC قد خضعا للمحاكمة في 2008 بتهمة استخدام أجهزة بث مباشر دون تصريح، وهى جريمة عقوبتها 6 أشهر. وكان توجيه التهمة عقب استئجار قناة الجزيرة لوحدة بث مباشر من الشركة واستخدامها في نقل أحداث إضراب عمال المحلة في 6 أبريل، ونقل صور عشرات العمال أثناء تمزيقهم صورة للرئيس مبارك. حكمت المحكمة ببراءة جوهر وخرج من القضية سالما.[35] إلا أن القضية بدت بمثابة إنذار أول شديد اللهجة وتحذير مبطن لـ "جوهر" بعواقب تجاوز الخطوط الحمراء التي يضعها النظام الحاكم.

الخطوة الثانية كانت متعلقة بوقف إذن التصوير في الشوارع. وعلي الرغم أن هذا الإذن كان يُمنَح لتلك القنوات بعد جولة شاقة بدءا من أمن الدولة والأمن القومي مرورا بالأمن العام و وغير ذلك من جهات الدولة واشتراط موافقة الضابط المسئول في مديرية الأمن والذي بعد طرح تساؤلات تتعلق بماذا يتم تصويره؟ ومتى؟ ولماذا يقبل في النهاية أو يرفض؟ إلا أن الإجراءات السابقة لم يعد يكتفي بها، وبالتالي أصبح هؤلاء الإعلاميون

---

[32] اطلع مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان علي نسخ من خطابين مرسلين إلى احد مستخدمي أجهزة الـ SNG ، الأول من الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات وهو خاص بإلغاء الموافقة بترخيص استخدام ترددات البث الفضائي الإذاعي والتليفزيوني من خلال الـ SNG.

والثاني مرسل من اتحاد الإذاعة والتليفزيون المصري إلى المستخدم نفسه حول شروط السماح بإعادة استخدام وحدات الـ SNG..

[33] المرجع السابق.

[34] مرجع سابق.

[35] مرجع سابق.

عرضة لإلقاء القبض عليهم في أي لحظة في حالة نزولهم بكاميرا إلى الشارع.[36] وهو ما سبق تصريحات المستشار السيد عبد العزيز (رئيس اللجنة العليا للانتخابات) حول طبيعة عمل وسائل الإعلام فيما يخص التصوير، قائلا "إن قرارات اللجنة تمنع التصوير بشكل نهائي".[37] ولم يقدم تفسيرا لذلك القرار، الذي أسفر في النهاية عن عدم توثيق إعلامي للعديد من وقائع التزوير التي رصدها مراقبو منظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام المستقلة.

من ناحية أخرى كانت الإرشادات الخاصة بالتغطية الإعلامية لوسائل الإعلام المصري هي الأخرى بمثابة قيود رسمية معلنة أمام وسائل الإعلام الخاصة ، فلقد أكدت اللجنة العليا للانتخابات قبيل إجرائها مباشرة أنه لن يسمح بدخول الإعلاميين الذين لا يحملون تصريحًا من اللجنة العليا أو كارنيه نقابة الصحفيين المصرية أو كارنيه اتحاد الإذاعة والتليفزيون إلى داخل اللجان الانتخابية خلال انتخابات مجلس الشعب.

وأبقت اللجنة علي حرية المتابعة الإعلامية من داخل لجان الاقتراع والفرز لتغطية العملية الانتخابية مرهونة بإذن من رئيس اللجنة العامة أو اللجنة الفرعية، مانعة الانتظار داخل اللجنة أو التواجد بصفة مستمرة فيها منعا باتا، وبات الأمر أكثر صعوبة وإجحافا فيما يتعلق بالقنوات الفضائية المصرية الخاصة، إذ ذكرت اللجنة أنه يتعين على الإعلاميين العاملين في تلك القنوات والراغبين في تغطية عمليات الاقتراع والفرز في اللجان الانتخابية التقدم بطلب رسمي من القناة التليفزيونية إلى اللجنة العليا للانتخابات على أن يحتوى الطلب على قائمة بأسماء المتقدمين ووظائفهم مرفقًا بها صورة ضوئية من بطاقة الرقم القومي وصورتين فوتوغرافيتين لكل متقدم على أن يكون الدخول إلى اللجان أيضا مرهونا بإذن من رئيس اللجنة العامة أو اللجنة الفرعية.[38]

وفي جولة الإعادة استمر منع المستشار عبد العزيز عمر رئيس اللجنة العليا للانتخابات للتصوير الفوتوغرافي والتلفزيوني أو التصوير عبر الهواتف النقالة من كل لجان الاقتراع التي تجري بها انتخابات الإعادة على مستوى محافظات مصر أثناء عملية إدلاء الناخبين بأصواتهم.

وأكد رئيس لجنة الانتخابات في بيان له أن قرار منع التصوير يأتي في ضوء قرار سابق للجنة العليا للانتخابات بهذا الشأن، لحماية حق الناخبين في الإدلاء بأصواتهم بحرية تامة وسرية دون أدنى تدخل من أية جهة أو شعورهم بأي ضغوط إعلامية."

---

[36] تم تجهيل المصدر بناء علي طلبه.

[37] " رئيس "العليا للانتخابات": ممنوع التصوير نهائياً و"المجتمع المدني" من حقه "المتابعة" وليس "المراقبة" "، خبر صحفي تم نشره بجريدة المصري اليوم بتاريخ 23 نوفمبر 2010.
http://www.almasry-alyoum.com/printerfriendly.aspx?ArticleID=278249

[38] "الإرشادات الخاصة بالتغطية الإعلامية لوسائل الإعلام المصري للانتخابات"، اللجنة العليا للانتخابات.
http://www.elections.gov.eg/Ar/localmeadia.htm

ويأتي هذا القرار بعدما تم كشفه في الجولة الأولى للانتخابات المصرية الأحد 28 نوفمبر من عمليات تسويد لبطاقات انتخابية عبر "فيسبوك" و"يوتيوب" من خلال تصوير عمليات التسويد بواسطة كاميرات الهواتف النقالة وتحميلها على مواقع الإنترنت.[39]

وفي أثناء تغطيتها للانتخابات تعرضت "بي بي سي عربي" لضغوطات اعتبرتها القناة محورية، منها على سبيل المثال وقف تصوير برنامجها الجديد "ساعة حساب" والذي كان من المقرر أن تدور احدي حلقاته حول الانتخابات العامة المصرية. إلا أن إصرار السلطات المصرية على استبعاد أسماء بعينها من لائحة الضيوف دفع "بي بي سي عربي" إلى توقيف تسجيل الحلقة[40]، كذلك فقد مورست ضغوط على الشركات الفنية المتعاقدة مع بي بي سي في مصر والتي تم تهديدها من قبل مسئول كبير في الإعلام المصري الرسمي حيث طلب منها سبح معداتها من مكاتب بي بي سي وإلا تعرضت للمصادرة، يذكر أن نشرتي بي بي سي عربي في السادسة ثم الثامنة بتوقيت غرينتش يوم الانتخابات، والتي كان جزء منها مخصصاً لاستقبال الضيوف على الهواء مباشرة من مصر، قد تعرضت للتشويش فضلاً عن تعطيل متعمد للإشارة التلفزيونية الخاصة بالقناة.

من ناحية أخرى أعرب أحد مراسلي القناة في مصر عن أن قلقا كبيرا ينتابه منذ أن تلقى مكالمة هاتفية من شخص وصف نفسه أنه تابع لأحد أجهزة الأمن قال له محذرا إياه إنه موضع رقابة دقيقة.[41]

وكان الحزب الوطني الديمقراطي قد انتقد هيئة الإذاعة البريطانية عبر موقعه الإلكتروني في 19 نوفمبر2010بسبب ما وصفه عدم مراعاتها قواعد المهنية في التغطية الإعلامية لفعاليات العملية الانتخابية وتجاهلها لعرض وجهات النظر المختلفة وكانت (بي بي سي) قد بثت صباح ذلك اليوم تقريرا عن القواعد التي أعلنتها اللجنة العليا للانتخابات بشأن رقابة هيئات المجتمع المدني المصرية على الانتخابات القادمة لمجلس الشعب، وتم إجراء الحديث مع الدكتور حسن سلامة الذي قدمته الإذاعة على أنه عضو الائتلاف الوطني لمراقبة الانتخابات، وقال فيه إن القواعد التي وضعتها اللجنة مجحفة وتحد من قدرة المجتمع المدني على القيام بدوره، وبرر رأيه بأن الشروط تتطلب أن يكون المراقب حسن السير والسلوك، وألا يكون منضما لأحد الأحزاب

---

[39] http://www.alarabiya.net/articles/2010/12/05/128487.html

[40] كان مكتب هيئة الإذاعة البريطانية بالقاهرة قد اتخذ كل الإجراءات للبدء في تسجيل أولى حلقات برنامج "ساعة حساب" وتوجه ضيوف البرنامج بالفعل للأستوديو للتسجيل وهم " أسامة الغزالي حرب رئيس حزب الجبهة الديمقراطية المقاطع للانتخابات، القيادي الإخواني الدكتور حلمي الجزار، ومنى مكرم عبيد مرشحة حزب الوفد" إلا انه قد تم وقف التصوير قبيل بدء البرنامج بدقائق قليلة.
http://www.anhri.net/?p=19413

[41] " بي بي سي تحتج على الضغوط التي تعرض لها فريقها في مصر"، خبر صحفي تم نشره علي موقع "بي بي سي عربي" بتاريخ 1 ديسمبر2010.
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2010/12/101201_bbcarabic_egypt_elections.shtml

السياسية، وألا يمت بصلة قرابة إلى أحد المرشحين في الدائرة التي يقوم بمتابعتها، وألا يتدخل في شئون اللجنة التي تدير الانتخابات.[42]

"الرقابة اتلغت علي المحتوي الورقي من سنة74، النهارده بعد 36 سنة جاي تحطلي رقابة علي المحتوي الرقمي؟؟!!"

هشام قاسم

كذلك جاء فرض الحكومة للرقابة علي رسائل المحمول بمثابة خطوة أخرى موازية علي الطريق نفسه، فلقد قرر الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات فرض قيود وضوابط جديدة للرقابة على خدمة رسائل المحمول الدعائية والإخبارية التي ترسلها مختلف الشركات، وتلقتى عدد من المؤسسات الإعلامية في11 اكتوبر2010 إخطاراً من الشركات مقدمة خدمة رسائل «SMS» الإخبارية، تفيد بأنه بناء على تعليمات جديدة من مرفق الاتصالات وشركات المحمول، يجب على أي مؤسسة إعلامية الحصول على موافقة من وزارة الإعلام والمجلس الأعلى للصحافة على إرسال رسائل إخبارية عبر شركات المحمول، وتطالب بسرعة الحصول على التصاريح "حفاظاً على استمرارية الخدمة"[43] "ويلزم القرار الشركات التي تقدم خدمة رسائل المحمول الفردية بالحصول على (إجازة)، وقد تضمن كلٌ من الترخيص والإجازة بعض البنود التي تلزم هذه الشركات بعدم تقديم الخدمة للمستخدمين إلا بعد الحصول على موافقة من الجهات الحكومية المختصة، بما فيها جهات الأمن القومي على (محتوى الرسائل)، وكذلك الاحتفاظ ببيانات المستخدمين وتعاملاتهم ومحتوى الرسائل لمدة عام ، وتقديمها إلى الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات أو من يفوضه في ذلك ، أو الأجهزة الأمنية عند طلبها ، وأيضاً السماح للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات و الجهات الأمنية بالدخول إلى مواقع هذه الشركات لمراقبة عملها[44] .

وقد أشار الجهاز القومي للاتصالات إلي أنه "في حالة وجود أي مضمون قد يتسبب في إثارة البلبلة أو التأثير على البورصة أو نشر فتاوى غير صحيحة، فإن كل جهة ذات صلة بهذا المضمون ستقوم بمحاسبة المسئول عنه بعد تحديد المسئوليات، سواء كانت الشركة الوسيطة أو الجهة التي أصدرت المحتوى الذي تم بثه[45]. إلا أن المسكوت عنه هنا في حديث المسئولين هو حقيقة اعتماد العديد من الأحزاب والحركات المعارضة على خدمة

---

[42] " الحزب الوطني ينتقد تغطية (بي بي سي) لانتخابات مجلس الشعب.. ويصفها بعدم الموضوعية"، خبر صحفي تم نشره على موقع جريدة الشروق، بتاريخ 19 نوفمبر2010. http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?ID=337378

[43] " الحكومة تفرض رقابة على رسائل المحمول الإخبارية.. ومصادر: الهدف منع الترويج للإخوان والتلاعب بالبورصة"، خبر صحفي تم نشره بجريدة المصري اليوم بتاريخ 12 اكتوبر2010.

http://www.almasry-alyoum.com/printerfriendly.aspx?ArticleID=273071

[44] "قراءة قانونية في حكم محكمة القضاء الإداري بوقف تنفيذ قرار فرض قيود رقابية على رسائل المحمول المجمعة"، صادر عن مؤسسة حرية الفكر والتعبير، بتاريخ 12 ديسمبر2010.

http://www.afteegypt.org/right_to_know/2010/12/12/210-afteegypt.html

[45] " طارق كامل لـ«المصرى اليوم»: تقنين أوضاع خدمات الرسائل الإخبارية لا يستهدف «الرقابة» عليها.. ولا نمتلك هذه الصلاحية"، خبر صحفي تم نشره بجريدة المصري اليوم بتاريخ 13 اكتوبر2010.

http://www.almasry-alyoum.com/printerfriendly.aspx?ArticleID=273190

الرسائل المجمعة للتواصل مع قواعدها وعموم المواطنين المصريين وإيصال شئ من المحتوى السياسي إليهم، على سبيل المثال باستنهاضهم للمشاركة في مظاهرة سلمية، أو بإخبارهم بالموقف من الانتخابات البرلمانية ودعوتهم إلى تأييده، أو بنقد السياسات الحكومية.[46] إلا أن هذا القرار والذي ينتهك حقوق الإنسان الأساسية قد صدر حكم بوقف تنفيذه في 27 نوفمبر 2010 من قبل محكمة القضاء الإداري، وقد رأت المحكمة أن هذا القرار يقيد حرية التعبير وينتهك الحق في الاتصال، والحق في المعرفة الذي هو وثيق الصلة بحرية تداول المعلومات والحق في التنمية والحق في الحياة.[47]

لم تقتصر الإجراءات القمعية السابقة علي الصحف والإعلام المرئي فحسب، بل بدت هناك محاولات تشير إلى سعي الدولة نحو تقييد الإعلام البديل والذي أعلن عدد كبير من النشطاء نيتهم استخدامه بفعالية اكبر لكشف الانتهاكات التي سوف تحدث في تلك العملية الانتخابية، وكانت صحف قد نشرت أنباء في 26 أكتوبر2010 علي لسان اللواء محمود الرشيدي مساعد وزير الداخلية ومدير إدارة المعلومات والتوثيق، أنه سوف يتم قريبا الانتهاء من صياغة قانون خاص لمواجهة الجرائم الإلكترونية بالتنسيق بين وزارات العدل والداخلية والاتصالات والخبراء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[48].

وتبقي محاولات إغلاق أكبر مجموعتين علي الموقع الاجتماعي "فيس بوك" –قبل الانتخابات بأيام- واللاتي تضمان ما يزيد على 600.000 مشترك بمثابة عامل قلق بالغ من أن تنتقل تلك الإجراءات إلي الوسيلة الأكثر استخداما من قبل قطاع واسع من الشباب المصري، يذكر أن المجموعتان قد لعبتا دورا بارزا في الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان في مصر والدفاع عن المطالب المتعلقة بالديمقراطية والإصلاح السياسي والدعوة إلى الخروج في تظاهرات وتنظيم فعاليات تدعم المطالب نفسها.

وقد أعاد موقع فيس بوك بث صفحتي "كلنا خالد سعيد" و"محمد البرادعي"، بعد ساعات من إيقافهما في ساعة متأخرة من مساء الخميس 25 نوفمبر2010، دون إعلان سبب واضح للتعطيل أو إعادة البث، بعد تقديم اعتذار للمديرين عما حدث [49]

---

[46] " مصر قبيل الانتخابات البرلمانية.. الخوف على الحريات الإعلامية والصحفية"، المصري اليوم ,ميشيل دن وعمرو حمزاوي، الاثنين 25 أكتوبر 2010.

http://arabic.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=41793

[47] للاطلاع علي منطوق الحكم والأسباب القانونية يمكنك زيارة الرابط التالي:

http://www.afteegypt.org/right_to_know/2010/12/12/210-afteegypt.html

[48] "الانتهاء من صياغة قانون خاص لمواجهة الجرائم الإلكترونية قريبا"، خبر صحفي تم نشره علي موقع جريدة الشروق، بتاريخ 26 أكتوبر2010. http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?id=322002

[49] "صفحات خالد سعيد والبرادعي تعود (ميتة) بعد إيقاف حسابات مديريها"، خبر صحفي تم نشره علي موقع جريدة الشروق بتاريخ 26 نوفمبر2010. http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?ID=342158

وكان مؤسس صفحة "كلنا خالد سعيد" قد أشار إلي أنه من المنطقي أن تتعرض صفحته لمحاولات اختـــراق، ويقول:" بعض المحاولات تمت خاصة في اليوم اللي أغلقت فيه الصفحة".. ويضيف:" بس كان فيه طبعا تهديدات بتوصلني إني هتسحل أو هيحصللي زي اللي حصل لخالد".

وفي مكالمة تليفونية مع أحد القائمين علي مشروع (U Shahed– أنت شاهد)[50] أكد لنا "باسم فتحي"، إنـــه في السنوات الست الأخيرة نجح النشطاء في انتزاع هامش لحرية التعبير عبر وسائل الإعلام البديل اقتناصا وليس برغبة النظام، وهو مزعج فعلا بالنسبة لهم، لذا فهم يحاولون استرداده من فترة لأخرى..الحزب الـــوطني يملـــك غرفا إلكترونية والقائمون عليها يتقاضون أجرا، بينسقوا مع وزارة الداخلية وأمـــن الدولـــة، بيعملـــوا بلاغـــات (Reports) علي المجموعات المؤثرة من أجل إسقاطها، وهم بالفعل قد كثفوا جهودهم قبل الانتخابـــات مباشـــرة" فمن وجهة نظره "هناك محاولات دائمة لاستعادة هذا الهامش إلا أنها لا تنجح بالضرورة"[51].

أما "إسراء عبد الفتاح" أحد القائمين علي المشروع نفسه فتري انه إغلاق المجموعتين قد يكون راجعاً لأسباب تقنية متعلقة بالفيس بوك نفسه أو كان بمثابة رسالة تحذير من خلال الحزب الوطني الذي أوعـــز لـــشبابه لعمـــل بلاغات عن تلك المجموعات من اجل إغلاقها" وتري أنها قد تكون رسالة من الأمن تحمل معني" الوسيلة الوحيدة إلي في ايديكوا بعدما قيدنا الإعلام هنقدر نقفلها"[52].

من خلال قراءة ما تحمله شواهد الصورة السابقة والتي حاول الباحث تجميع أجزائها بما يضعها في شـــكل أكثر وضوحا أمام القارئ، يبدو واضحا أن المرحلة الحالية التي تواجه الإعلام المستقل والخاص في مصر هـــي الأخطر منذ سنوات، ولقد نجح النظام الحاكم ببراعة في تقييد الإعلام المرئي والمقروء في غضون أسابيع، بـــدءا من وقف برنامج القاهرة اليوم الذي يقدمه الإعلامي "عمرو أديب"، وإقالة "إبراهيم عيسي" مـــن رئاســـة تحريـــر الدستور وقناة ONTV مرورا بإغلاق القنوات الدينية وتوجيه إنذارات لعدد من القنوات الخاصة، وانتهاء بالقيود المفروضة علي البث المباشر، بالإضافة إلى إجراءات وقرارات إدارية تعسفية يفتقد أغلبها المشروعية، مما أدى إلى إشاعة مناخ من الخوف والرهبة والوصول بالرقابة الذاتية لدي العاملين في حقل الإعلام ومالكيه إلى أقـــصى درجة ممكنة بما يحول دون وجود تغطية حقيقية للانتخابات البرلمانية وربما يمتد الأمر لما بعدها، ولقد بذل النظام الحالي الكثير من أجل محاولة نفي شبهة تواطئه وتورطه في تنفيذ ذلك المخطط، إلا أن اشتراك أكثر مـــن جهـــة حكومية (إدارة النايل سات، مدينة الإنتاج الإعلامي، جهاز تنظيم الاتصالات، اللجنة العليا للانتخابـــات، ووزارة الإعلام ولجنتها) في إصدار القرارات بصورة توحي بأنها صادرة في النهاية من جهة اعلي منهم جميعـــا يؤكـــد

---

[50] (U Shahed- أنت شاهد) – المراقبة التزامنية الإلكترونية للانتخابات المصرية، أحد مشروعات مركـــز دعـــم التنميـــة والتأهيـــل المؤسسي ويتم إدارة المشروعات من خلال عدد من نشطاء الانترنت المصريين.. المشروع يسعي لدعم المشاركة الـــشعبية لمراقبـــة الانتخابات المصرية من خلال استخدام تكنولوجيا الخرائط وإتاحة البيانات والمعلومات الخاصة بالانتخابات المصرية للمهتمـــين بهـــذه الانتخابات من الإعلاميين والباحثين والأطراف السياسية المختلفة.

[51] مكالمة هاتفية أجريت مع الناشط "باسم فتحي" أحد الناشطين في مجال استخدام الإعلام البديل.

[52] مكالمة هاتفية أجريت مع الناشطة "إسراء عبد الفتاح" أحد الناشطين في مجال استخدام الإعلام البديل.

وجود قيادة مركزية تصدر عنها هذه القرارات، وتدير هذه الحملة بما يبدو معه أنها تملك تصوراً محدداً ومعيناً ينفذ خطوة بخطوة.

كذلك فقد كان التتابع والتقارب والتوحد الزمني في بعض الأحيان في اتخاذ تلك الإجراءات وانطلاق شرارتها قبل الانتخابات مباشرة، في ظل تنبؤ مقربين من النظام بإجراءات معينة في هذا الاتجاه قبل اتخاذها، وخصوصا أن هذه التنبؤات اقترنت بأفعال علي الأرض[53] هو أمر يؤكد علي أن اتخاذ هذه الإجراءات قبل الانتخابات المباشرة لم يكن من قبيل المصادفة.

ويبقي ربط تلك الخطة، والتي نفذت في مدي زمني قصير بملامح سيناريو أكبر وأوسع هو أمرا ينبغي مناقشته وطرحه، فلم يكن إبعاد الإشراف القضائي عن الانتخابات في مصر من خلال التعديلات الدستورية والتي جرت في عام 2007 بإجراء منفرد خارج هذا السيناريو، بل كان متناغما ومنسجما مع ما تلاه من إجراءات وأحداث متمثلة في تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية، وإجراء انتخابات المحليات ومجلس الشورى الأخيرتين بمخالفات وانتهاكات واسعة بما يضمن الأغلبية المطلقة للحزب الوطني... لتبقي المرحلة الأخيرة هي انتخابات مجلس الشعب الحالية، والتي كان يتعين أن تجري هي الأخرى في الظلام بدون رقابة دولية تحت زعم حماية "السيادة الوطنية" وتقييد المجتمع المدني للحيلولة دون رقابته علي تلك الانتخابات التي شابهتا عمليات تزوير فجة وأعمال بلطجة وعنف تطيح بشرعية مجلس الشعب الحالي الذي يكاد يكون خاليا من المعارضة، ثم إعادة هيكلة الحريات الإعلامية، بما يكفل القضاء علي أي منفذ للتوتر قائم في لحظة سياسية حرجة بالنسبة لنظام تتصارع أطرافه، ويفتقد أي آلية ديمقراطية حقيقية لتداول السلطة بصورة أمنة ونزيهة.

---

[53] حوار مسجل أجراه الباحث مع الصحفي بجريدة المصري اليوم أ.أحمد رجب.

قبل إقالة إبراهيم عيسي بيوم واحد، نشر عبد الله كمال رئيس تحرير جريدة "روزاليوسف" والمعروف بقربه من النظام وأجهزته الأمنية مقالا تنبأ فيه بما قد سوف يحدث مع "عيسي"، كما توقع في هذا المقال بأن مواقف صحفيين وإعلاميين في الإعلام الخاص سوف تتغير ولن تكون كما كانت في عام2005 وهو العام الذي تصاعدت فيه حالة الحراك السياسي بصورة لم تكن تعرفها مصر من قبل.. وقد أشار في المقال نفسه إلى أن هناك تحولات سوف تقود إلى متغيرات في عام 2011 تؤدي إلى اختفاء جريدة المصري اليوم في 2012.

راجع مقالة عبد الله كمال في جريدة روزاليوسف تحت عنوان "لعبة جريدة الدستور"، بتاريخ 4 اكتوبر2010.

http://www.abkamal.net/News/News.asp?id=72099

التقرير الكمي

يلعب الإعلام دورا رئيسيا في إعلام المواطنين بما يحدث، وتعزيز الوعي داخل أي مجتمع بمختلف القضايا، كما يلعب دورا بالغ الأهمية في التأثير على توجهات الجماهير ونمط تفكيرهم، فالإعلام مدخل رئيسي في توجيه الرأي العام وأحيانا التلاعب به. ومن البديهي أيضا القول إنه إذا كان ذلك الدور معقود للإعلام -ومسلم به- في الظروف العادية، فإنه يصبح أكثر أهمية وجوهرية في الفترات التي يمكن تسميتها بأنها فترات استثنائية، ومن أهم تلك الفترات فترة الانتخابات التي أصبح الإعلام فيها عاملا أساسيا، وهي بهذا المعنى تمثل عن حق تحديا فعليا لوسائل الإعلام. إذ غالبا ما يكون حياد وسائل الإعلام وموضوعيتها على المحك في كل مناسبة انتخابية. فمهمة وسائل الإعلام لا تقتصر ولا ينبغي لها أن تنحصر في مجرد قناة للدعاية، لأي جهة حكومية أو أي مرشح بعينه، خاصة إذا كانت وسائل إعلامية قومية، بل إن دورها الأساسي هو تنوير وتثقيف الرأي العام، وأن تعمل كمنبر حر للنقاش وطرح كل وجهات النظر بحيادية وموضوعية.

وإذا كنا قد أشرنا في مشروع مراقبة التغطية الإعلامية للانتخابات البرلمانية التي تمت في مصر في عام 2005 إلى أنه على الرغم من التحيز الذي شاب أداء وسائل الإعلام المرئي والمقروء في تغطية العملية الانتخابية لصالح الحزب الوطني الديمقراطي – سواء بالنسبة لحجم الاهتمام والتغطية أو نوعيتها – إلا أن المستوى العام لأداء الإعلام كان قد شهد تحسنا أثناء تغطية تلك الانتخابات، ، إذ صدرت بعض القواعد والمعايير التي تنظم عمل الإعلام خاصة في التليفزيون من وزارة الإعلام عام 2005 في إطار ما يسمى بمعايير "الحياد الإعلامي أثناء الانتخابات"[54]، كما كانت الانتخابات تتم تحت إشراف قضائي. وخلال الانتخابات البرلمانية لعام 2010، استمر هذا التحيز للحزب الوطني ليس من قبل وسائل الإعلام الرسمية فقط ولكن من قبل وسائل الإعلام الخاصة وإن اختلف محتوى التغطية.

ومع ذلك فإن حقيقة وجود تنوع واضح في التغطية الإعلامية بين المرشحين المختلفين والأحزاب المختلفة وجماعة الإخوان المسلمين تظل ملمحا أساسيا من ملامح الأداء الإعلامي في انتخابات مجلس الشعب 2010. أما الملمح الثاني المهم في المشهد الإعلامي في انتخابات 2010 والذي كانت بداياته في الانتخابات الماضية فهو دور الإعلام الخاص سواء في الصحافة أو في التليفزيون، إذ استطاع الإعلام الخاص عبر سنوات قليلة من إنشائه أن يدعم موقفه وتأثيره في المشهد الإعلامي المصري حتى بات رقما أساسيا في معادلة الإعلام المصري، بـ ل إنه استطاع أن يحد بشكل أو بآخر من تحيز الإعلام الرسمي وإن لم يقض عليه بالطبع، ولكنه على أقل تقدير دفعه باتجاه تغيير الكثير من القواعد والإرشادات التي كان يسير عليها. الإعلام الخاص فعل ذلك رغم بعض القيود التي تعرض لها من قبل جهاز الدولة الممثل في وزارة الإعلام، وهي القيود التي هدفت منها وزارة الإعلام للتأثير على قدرة الإعلام الخاص في نقل وقائع العملية الانتخابية بالطريقة التي يراها أفضل، ومن ذلك القرار المتعلق

---

[54] لمزيد من المعلومات انظر:

- "الإعلام والانتخابات الرئاسية، تقييم أداء وسائل الإعلام المصرية في تغطية حملات المرشحين (17 أغسطس – 4 سبتمبر 2005)"، تقرير صادر عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2005، ص ص: 16 – 17.

- "الإعلام والانتخابات البرلمانية في مصر، تقييم أداء وسائل الإعلام المصرية في تغطية حملات المرشحين (17 أكتوبر – 3 ديسمبر 2005)"، تقرير صادر عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2005، ص 19.

باستخدام أجهزة البث المباشر من موقع الأحدث المعروفة باسم SNG، والذي يعد بالأساس نوعا من أنواع التضييق الأمني على القنوات الخاصة في محاولة للضغط عليها لتنفيذ سياسات بعينها[55].

أولا: أداء القنوات التليفزيونية:

على عكس ما كان يعتقد البعض من أن حدث الانتخابات سيسيطر على اهتمامات القنوات التليفزيونية، فإن الواقع الفعلي يكشف موقفا مختلفا؛ فضيق المساحة الزمنية التي خصصتها القنوات التليفزيونية المختلفة لتغطية الانتخابات البرلمانية هو الملاحظة الأساسية التي كشفت عنها عملية المراقبة لثماني قنوات أرضية وفضائية خلال الفترة من 28 أكتوبر وحتى 15 ديسمبر 2010، حيث بلغت المساحة الزمنية خلال تلك الفترة 107.35 ساعة، بمتوسط 2.2 ساعة يوميا موزعة بين القنوات التليفزيونية الثمانية، وهو ما يعد أقل من المساحة المخصصة لتغطية العملية الانتخابية خلال عام 2005 [56].

واللافت للنظر أن قناة خاصة هي قناة ONTV جاءت في مقدمة القنوات من حيث حجم التغطية الانتخابية، إذ قدمت ما يزيد على ربع تلك المساحة الزمنية (27.2%)، يليها قناة دريم2 الفضائية الخاصة بنسبة 17.5%، ثم قناة القناة الأولى في المرتبة الثالثة من حيث حجم التغطية بنسبة 16.5%، ثم قناة النيل الإخبارية بنسبة 10.4%، ثم القناة الثانية بنسبة 10.3%، ثم قناة المحور بنسبة 7.4%، تليها قناة الفراعين بنسبة 7.3%، وأخيرا قناة الحياة بنسبة 3.5%. وكما هو واضح فيبدو أن الانتخابات البرلمانية 2010 لم تثر اهتمام القنوات الحكومية بقدر ما أثارت اهتمام القنوات الفضائية الخاصة، إلى درجة أن القنوات الحكومية الثلاث ومن بينها واحدة للأخبار (قناة النيل للأخبار) خصصت حوالي 37.2% من إجمالي زمن التغطية الانتخابية في فترة المراقبة، بينما قدمت قناة فضائية خاصة واحدة هي قناة ONTV 27.2%، أي ثلثي ما قدمته القنوات الرسمية مجتمعة.

توزيع التغطية التليفزيونية بين القنوات الحكومية والخاصة

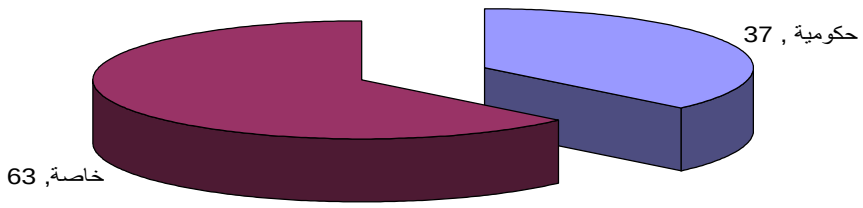

[55] لمزيد من التفاصيل برجاء الرجوع لتقرير "صناعة الخوف" ص 13.

[56] لمزيد من المعلومات انظر: "الإعلام والانتخابات البرلمانية في مصر، تقييم أداء وسائل الإعلام المصرية في تغطية حملات المرشحين (17 أكتوبر – 3 ديسمبر 2005)"، مرجع سبق ذكره.

توزيع التغطية التليفزيونية

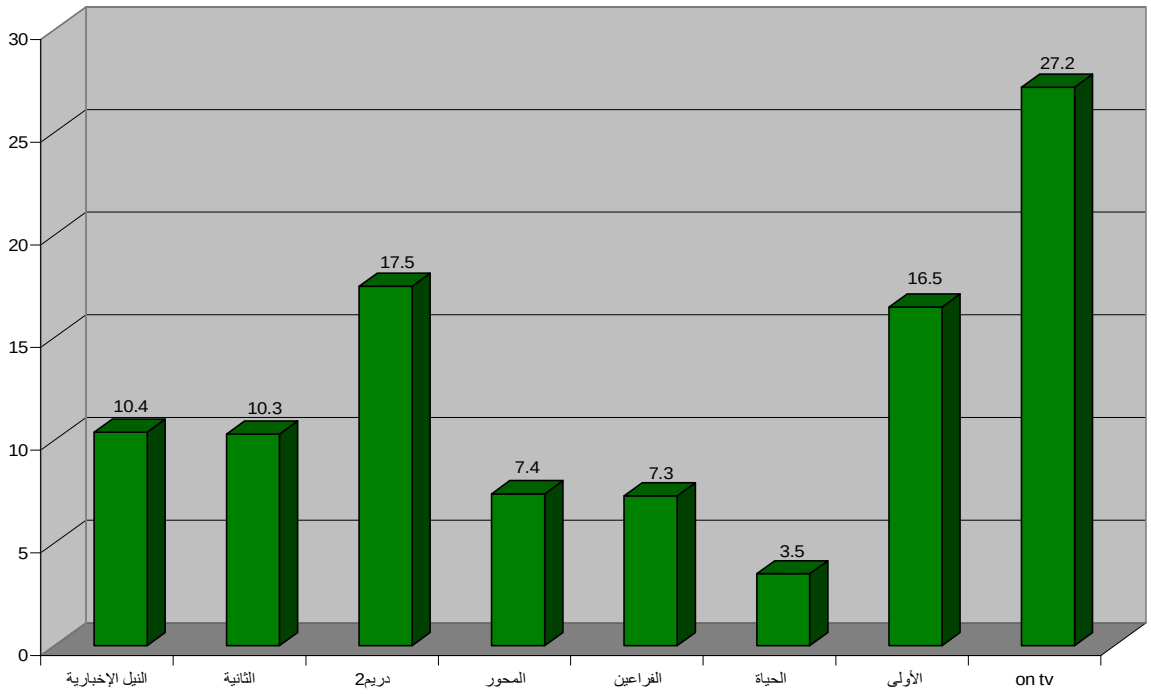

وبالنسبة لتوزيع زمن التغطية بين الفئات المختلفة للمرشحين من حيث هويتهم السياسية، فإنه يلاحظ وجود درجة كبيرة من عدم التوازن؛ إذ حصل المرشحون من الأحزاب على نحو 19.7% من إجمالي زمن التغطية التليفزيونية، في الوقت الذي يمثلون النسبة الأقل من إجمالي عدد المرشحين، بينما حصل المرشحون المستقلون على نحو 4.7% من إجمالي زمن التغطية، في الوقت الذي يمثلون فيه النسبة الأكبر من إجمالي عدد المرشحين. أما المرشحون الذين لم تكن هويتهم واضحة بعد فقد حصلوا على نحو 43.7% من إجمالي زمن التغطية التليفزيونية للانتخابات. ومن الواضح أن ارتفاع نسبة تغطية مرشحين دون ذكر هوياتهم السياسية تشير إلى إحدى أهم سلبيات التغطية الإعلامية للانتخابات في مصر، بل إلى واحدة من أهم سلبيات الإعلام المصري عامة، وهي تلك المتعلقة بالمعلومات والاجتهاد لعرض معلومات كاملة على الرأي العام، فغالبا ما يعرض الإعلام المعروض أمامه دونما بذل جهد لمعرفة المعلومات الأساسية التي تتعلق بالخبر، ومن ثم يبدو الأمر كما لو كان ترويجا ــ مقصودا أو غير مقصود ــ للمرشحين المعروفين أو المشهورين من الأحزاب أو من المستقلين. وفي مقابل ذلك فربما يحسب للقنوات التليفزيونية في تغطية تلك الانتخابات ما خصصته من مساحة لتغطية العملية الانتخابية وتثقيف الناخبين بشكل أوسع من التركيز فقط على المرشحين، إذ خصصت القنوات التليفزيونية 26.9% من إجمالي زمن التغطية للانتخابات للحديث عن الأحزاب والهيئات الفاعلة في المجتمع ودورها في العملية السياسية.

توزيع التغطية التليفزيونية بين الأحزاب والمستقلين

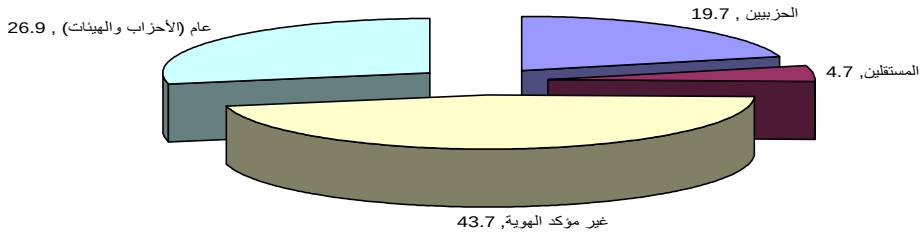

أما بخصوص الأحزاب والقوى السياسية، فقد حصل الحزب الوطني ومرشحوه على النصيب الأكبر من إجمالي التغطية التي تم تقديمها للانتخابات، إذ حصل الحزب ومرشحوه على ما يقرب من نصف حجم التغطية، إذ حصل على 46.5% من إجمالي الزمن الذي خصصته القنوات التليفزيونية للتغطية الانتخابية، بينما حصلت بقية الأحزاب والقوى السياسية على 53.5%، وجاء في مقدمة تلك الأحزاب حزب الوفد الذي حصل على 14% من إجمالي زمن التغطية، تليه جماعة الإخوان المسلمين الذين حصلوا على 8.9% من إجمالي زمن التغطية، ثم الحزب الناصري الذي حصل على 3.6% من إجمالي زمن التغطية، يليه حزب التجمع الذي حصل على 3.4% من إجمالي زمن التغطية، ثم حزب الجبهة الديمقراطية الذي حصل 1.6% من إجمالي زمن التغطية التليفزيونية للعملية الانتخابية، ويأتي حزب الغد الذي حصل على 0.9% (موسى 0.4%، ونور 0.5%)[57] من إجمالي زمن التغطية كأقل الأحزاب تغطية في القنوات التليفزيونية المختلفة.

[57] حدث انقسام في حزب الغد في 2005 بين كتلة أيمن نور بقيادة جميلة إسماعيل وكتلة موسي مصطفي موسي ورجب هلال حميدة بعد قيام موسى بفصل رئيس الحزب وأغلب أعضاء الهيئة العليا بقرار إداري مخالف للوائح الحزب الداخلية؛ مما أدى لصدور قرار مضاد بفصله، ومن أبقى عليهم في قراره وبعد حبس أيمن نور في قضية تزوير توكيلات إنشاء الحزب عقدت جمعيتان عموميتان أصدرتا قرارات متضاربة عن رئاسة الحزب. تصاعد الأمر إلي أن انتهي في نهاية 2008 بأحداث بلطجة وإحراق لمقر الحزب من جانب جبهة موسى . أدي ذلك الانقسام إلي وجود هيكلين حزبيين يدعي كل منهما أنه حزب الغد ويتحدث باسمه.
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B2%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%AF

توزيع التغطية التليفزيونية على الأحزاب المختلفة

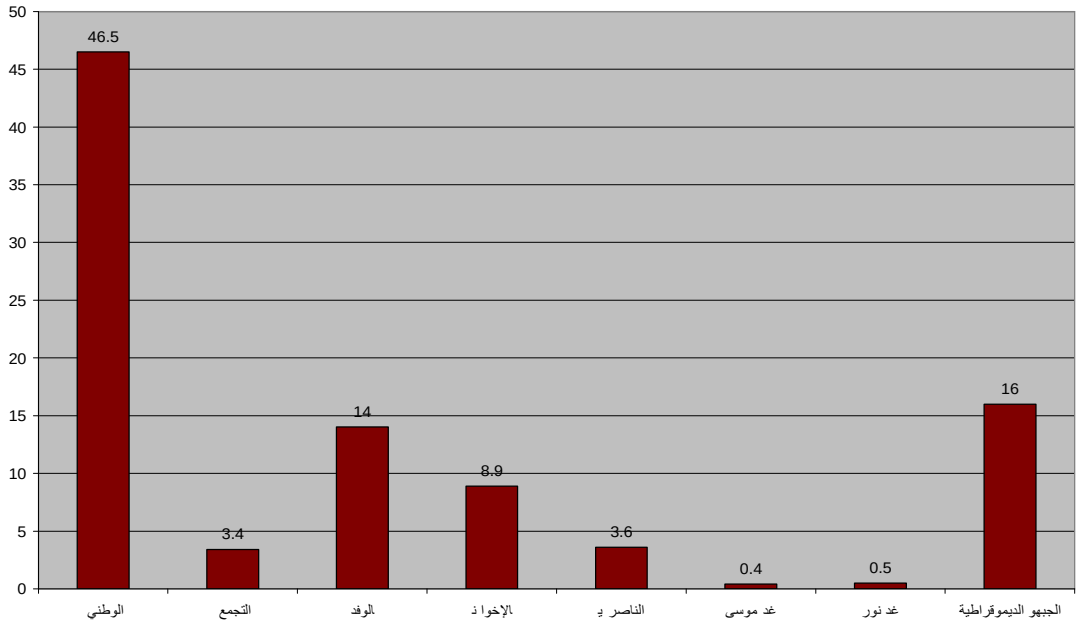

وفيما يتعلق بالوضع في القنوات الفضائية الخاصة محل المراقبة، حصل الحزب الوطني على 70% من إجمالي زمن التغطية الذي خصصته قناة الفراعين، كان من بينها 3.6% تغطية ذات طبيعة سلبية، في مقابل 69% تغطية ذات طبيعة إيجابية. أما حزب الوفد وجماعة الإخوان فقد حصل كل منهما على 2% من إجمالي زمن التغطية الذي خصصته الفراعين، لم يكن فيها أي تغطية إيجابية للإخوان، بينما كانت نسبة التغطية الإيجابية للوفد 43.5%. وبالنسبة لحزب التجمع فقد حصل على نسبة 1.2% من إجمالي تغطية القناة، كان من بينها 10.4% تغطية ذات طبيعة سلبية في مقابل 81.1% تغطية ذات طبيعة إيجابية. فيما حصل الحزب الناصري على 0.5% من إجمالي تغطية القناة للانتخابات كان من بينها 0.8% تغطية ذات طبيعة سلبية و90.8% تغطية ذات طبيعة إيجابية.

توزيع تغطية قناة الفراعين على الأحزاب المختلفة

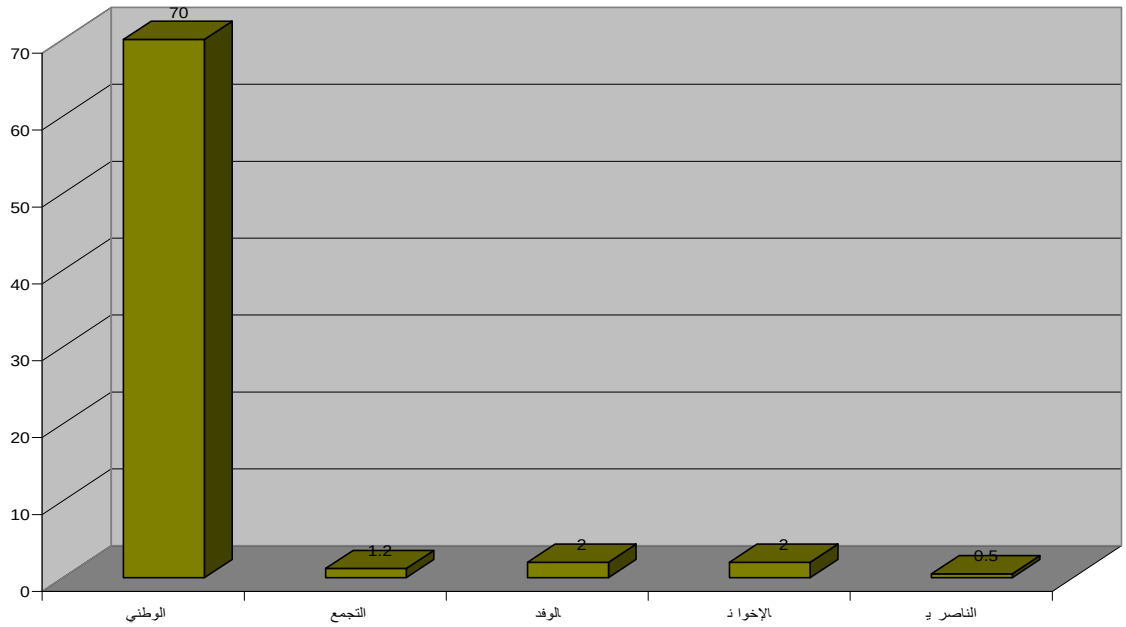

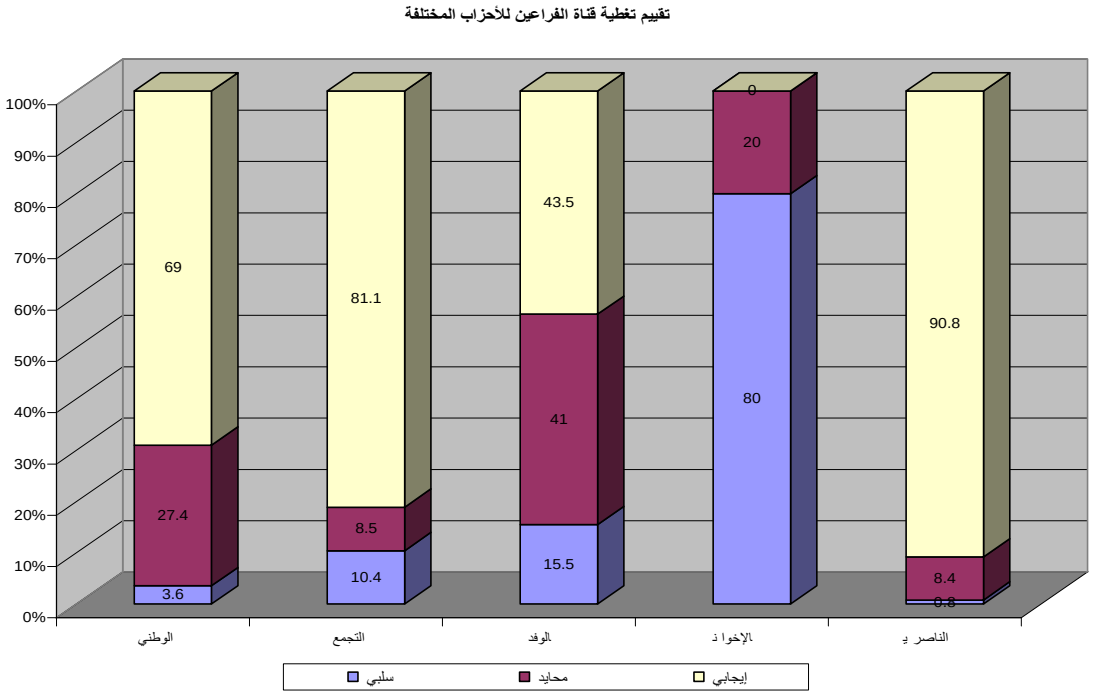

كما حصل الحزب الوطني على 60% من إجمالي زمن التغطية الذي خصصته قناة دريم2 كان من بينها 42% تغطية ذات طبيعة سلبية، في مقابل 34.4% تغطية ذات طبيعة إيجابية. بينما حصل حزب الوفد على 16.2% من إجمالي زمن تغطية القناة كان من بينها 2.3% تغطية ذات طبيعة سلبية في مقابل 74% تغطية ذات طبيعة إيجابية. أما الإخوان فقد حصلوا على 4% من إجمالي زمن تغطية القناة، كان من بينها 31% تغطية ذات طبيعة سلبية، في مقابل 25% تغطية ذات طبيعة إيجابية. وقد حصل حزبا التجمع والناصري على نسبة 1% لكل منهما جاءت التغطية السلبية لحزب التجمع 2.8% في مقابل 67.8% كتغطية سلبية، بينما حصل الحزب الناصري على تغطية سلبية بنسبة 1.8% في مقابل 68.8 كتغطية إيجابية.

توزيع تغطية قناة دريم2على الأحزاب المختلفة

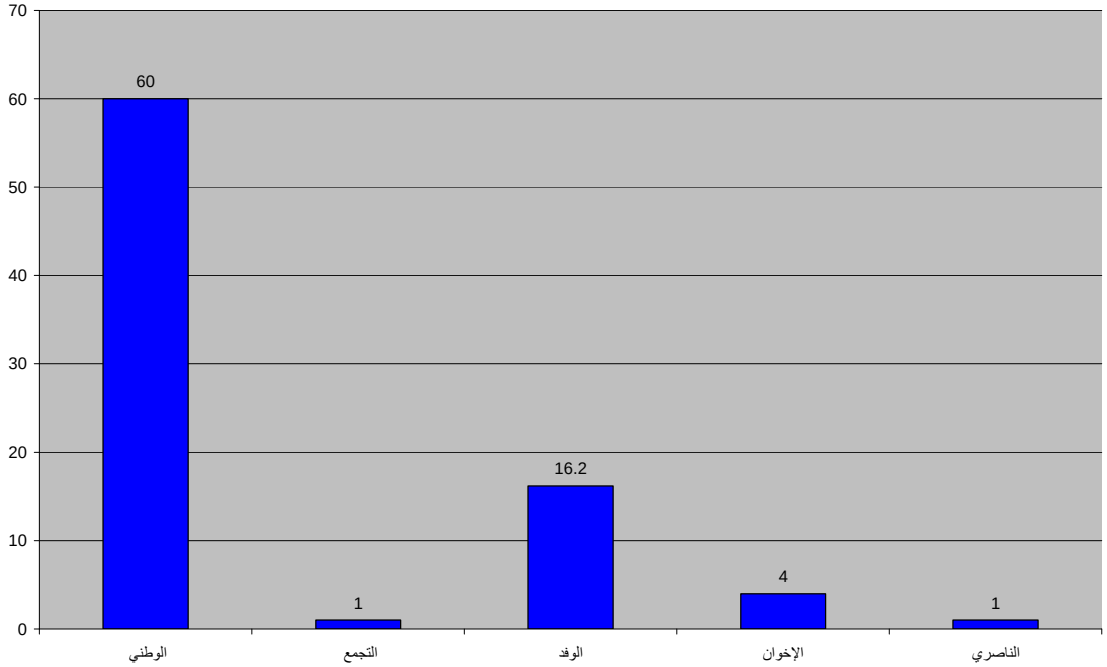

تقييم تغطية قناة دريم2 للأحزاب المختلفة

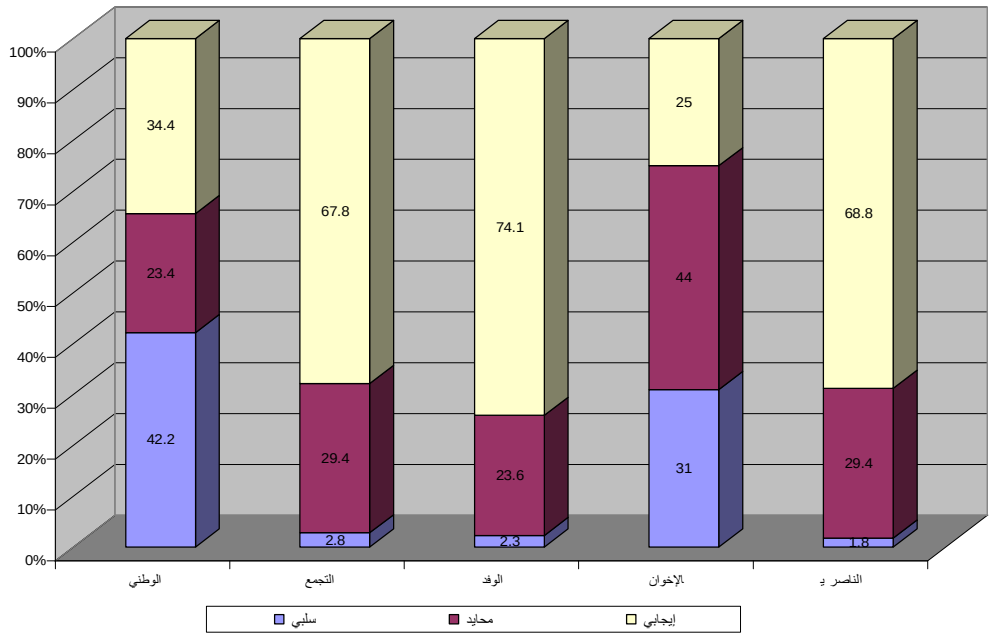

وفي قناة الحياة حصل الحزب الوطني على 43% من إجمالي زمن التغطية الذي خصصته القناة، كان من بينها 6.8% تغطية ذات طبيعة سلبية في مقابل 46.5% تغطية ذات طبيعة إيجابية. أما حزب الوفد فقد حصل على 18.7% من إجمالي زمن التغطية الذي خصصته القناة، لم يكن من بينها سوى 0.8% تغطية ذات طبيعة سلبية، في مقابل 95.2% تغطية ذات طبيعة إيجابية. أما الإخوان فقد حصلوا على 2.4% من إجمالي زمن التغطية الذي خصصته القناة، كان من بينها 8% تغطية ذات طبيعة إيجابية، في مقابل 34% تغطية ذات طبيعة سلبية. وجاء نصيب حزب التجمع من نصيب تغطية القناة 0.3% كان من بينها 7.3% تغطية ذات طبيعة سلبية في مقابل 17% تغطية ذات طبيعة إيجابية. فيما غطت القناة أخبار الحزب الناصري بنسبة 0.1% من إجمالي تغطيتها الانتخابية جاءت كلها محايدة بنسبة 100%.

توزيع تغطية قناة الحياة على الأحزاب المختلفة

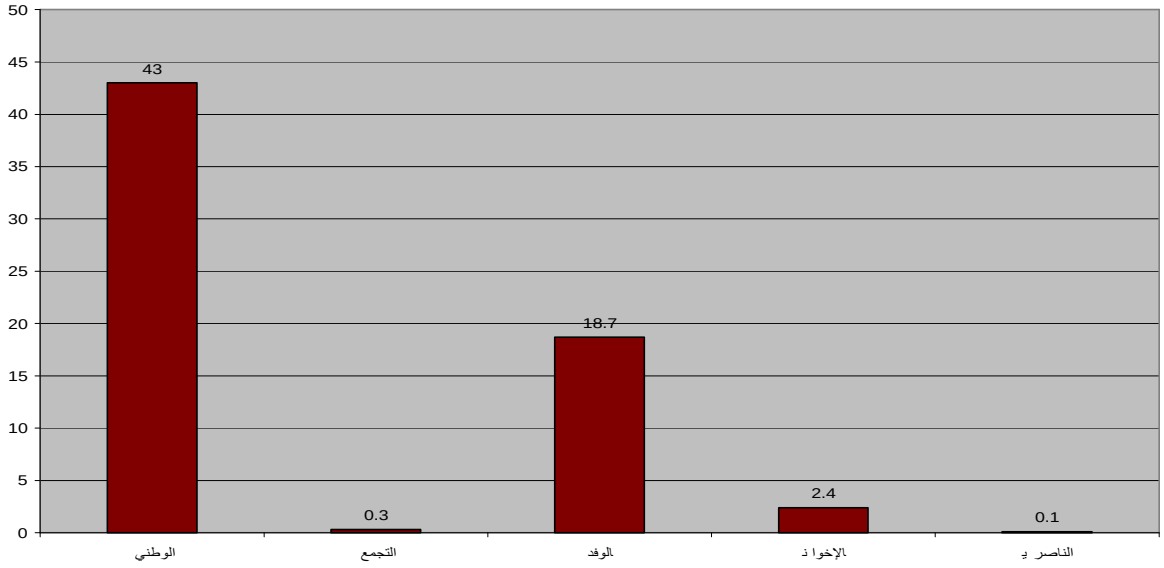

تقييم تغطية قناة الحياة للأحزاب المختلفة

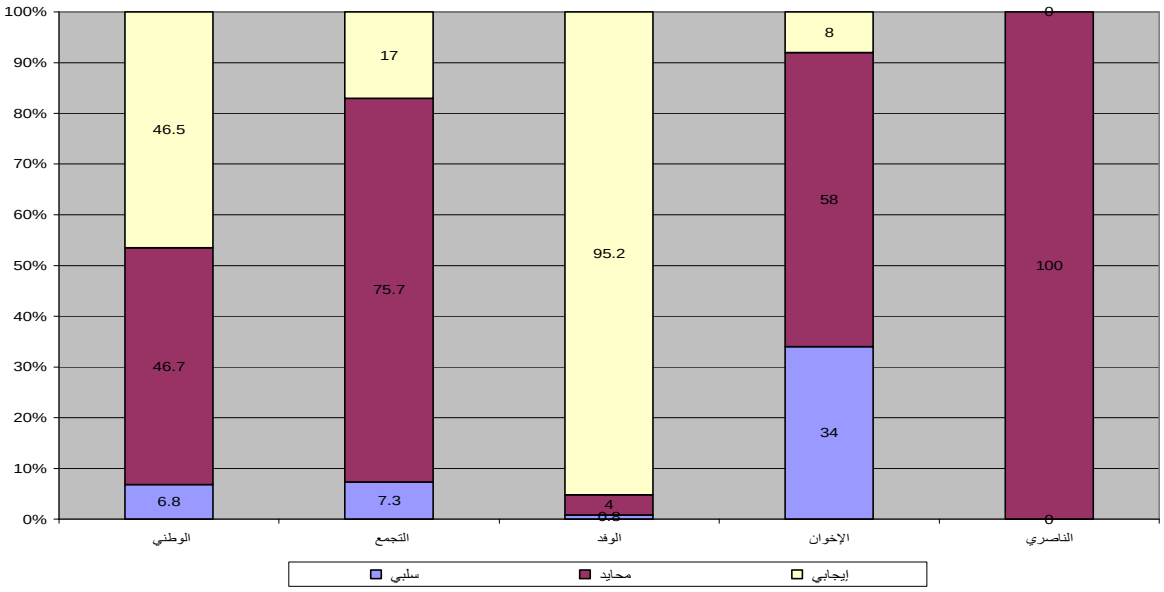

توزيع تغطية قناة ON Tv على الأحزاب المختلفة

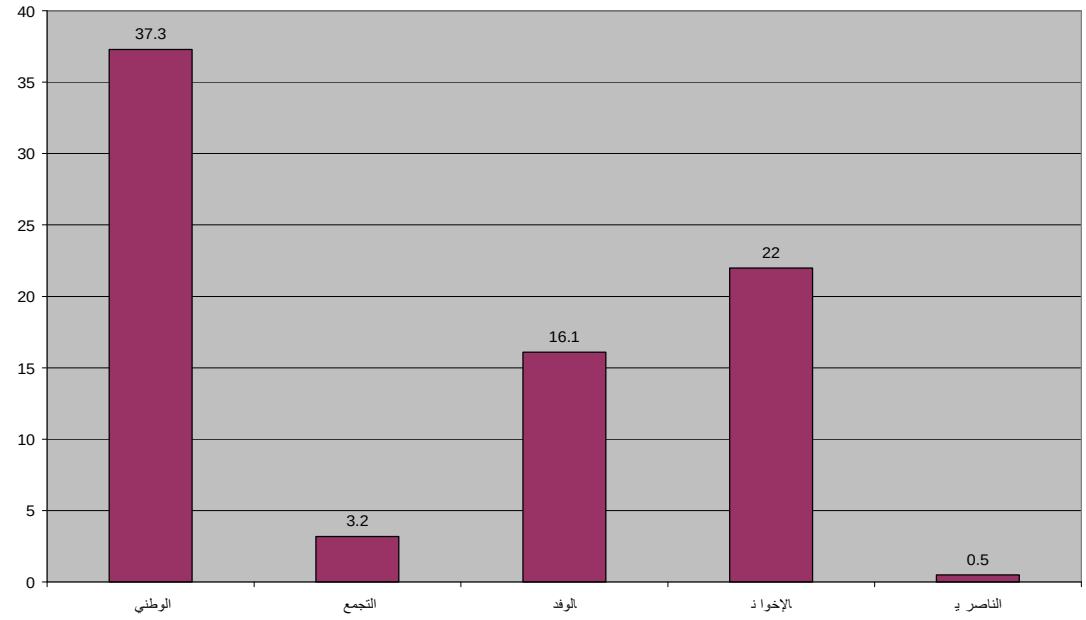

تقييم تغطية قناة ON TV للأحزاب المختلفة

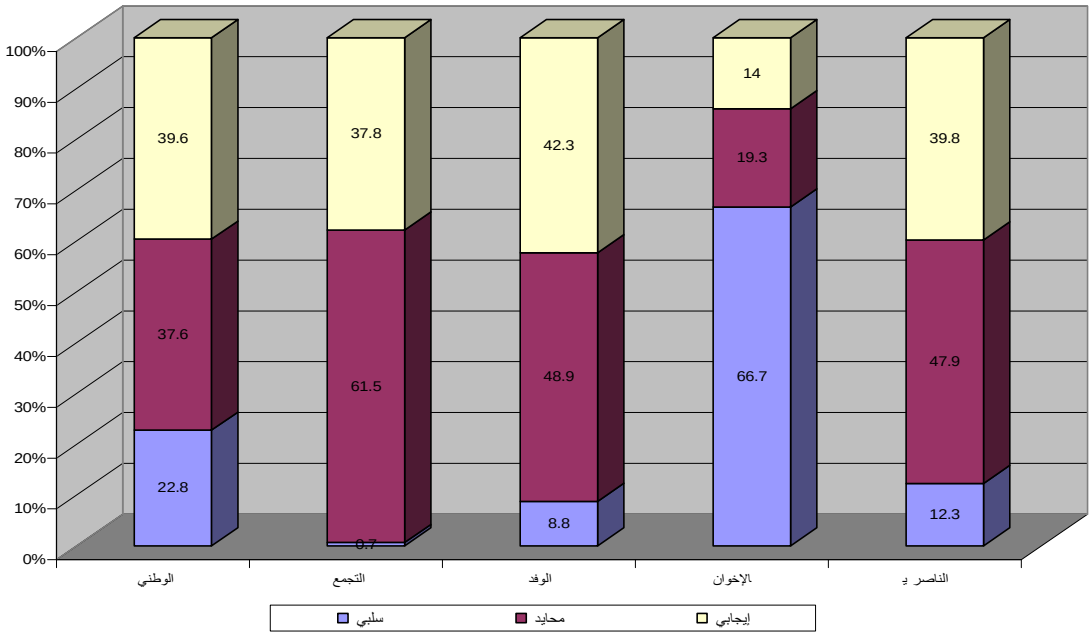

وفي قناة ONTV حصل الحزب الوطني على 37.3% من إجمالي زمن التغطية الذي خصصته القناة، كان من بينها 22.8% تغطية ذات طبيعة سلبية، في مقابل 39.6% تغطية ذات طبيعة إيجابية. أما الإخوان فقد حصلوا على 22% من إجمالي زمن التغطية الذي خصصته القناة ــ وهي أعلى نسبة تغطية يحصل عليها الإخوان في القنوات التليفزيونية ــ كان حوالي ثلثيها (66.7%) تغطية ذات طبيعة سلبية مقابل لـ 14% تغطية ذات طبيعة إيجابية. أما حزب الوفد فقد حصل على 16.1% من إجمالي زمن التغطية الذي خصصته القناة، كان من بينها 8.8% تغطية ذات طبيعة سلبية، في مقابل 42.3% تغطية ذات طبيعة إيجابية. أما حزب التجمع فقد حصل على 302% من إجمالي تغطية القناة، جاءت نسبة التغطية السلبية منها 0.7% فيما جاءت التغطية ذات الطبيعة الإيجابية بنسبة 37.8%. وحصل الحزب الناصري على 0.5% من تغطية القناة للعملية الانتخابية كان من بينها 12.3% تغطية ذات طبيعة سلبية في مقابل 39.8% تغطية ذات طبيعة إيجابية.

وأخيرا في قناة المحور حصل الحزب الوطني على 33.6% من إجمالي زمن التغطية الذي خصصته القناة، كان من بينها 20.5% تغطية ذات طبيعة سلبية، في مقابل 63% تغطية ذات طبيعة إيجابية. أما حزب الوفد فقد حصل على 20% من إجمالي زمن التغطية الذي خصصته القناة، كان من بينها 10.5% تغطية ذات طبيعة سلبية، في مقابل 58.7% تغطية ذات طبيعة إيجابية. وحصل الحزب الناصري على نسبة 11.8% من إجمالي تغطية القناة كان من بينها 2% تغطية ذات طابع سلبي في مقابل 84.5% تغطية ذات طابع إيجابي. أما الإخوان فقد حصلوا على 4.2% من إجمالي زمن التغطية الذي خصصته القناة، كان من بينها 61.7% تغطية ذات طبيعة سلبية، في مقابل 9.8% تغطية ذات طبيعة إيجابية. أما حزب التجمع فقد حصل على 4% من تغطية القناة كان منها 38.6% تغطية ذات طبيعة سلبية في مقابل 11.1% تغطية ذات طبيعة إيجابية.

توزيع تغطية قناة المحور على الأحزاب المختلفة

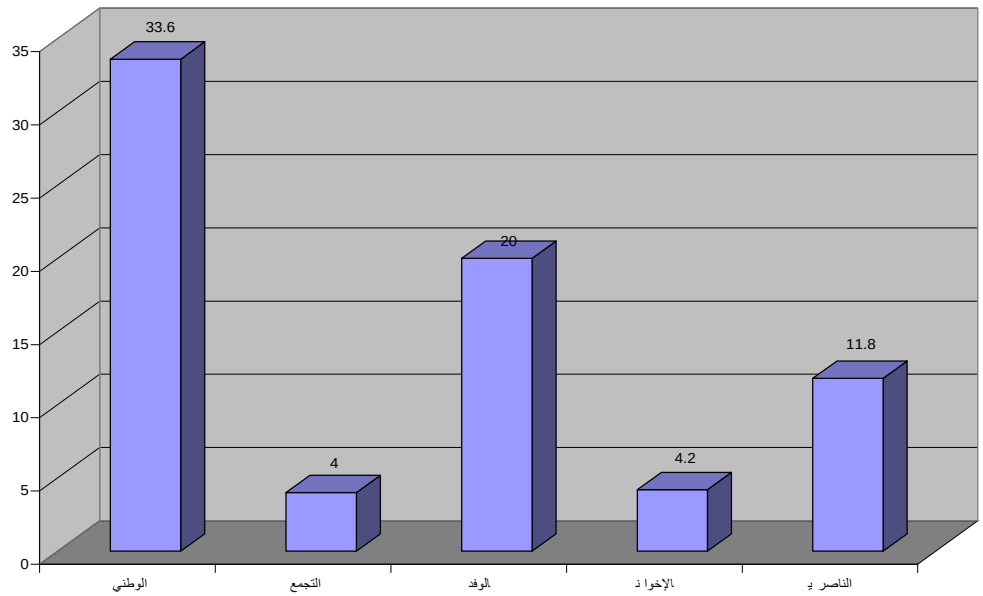

تقييم تغطية قناة المحور للأحزاب المختلفة

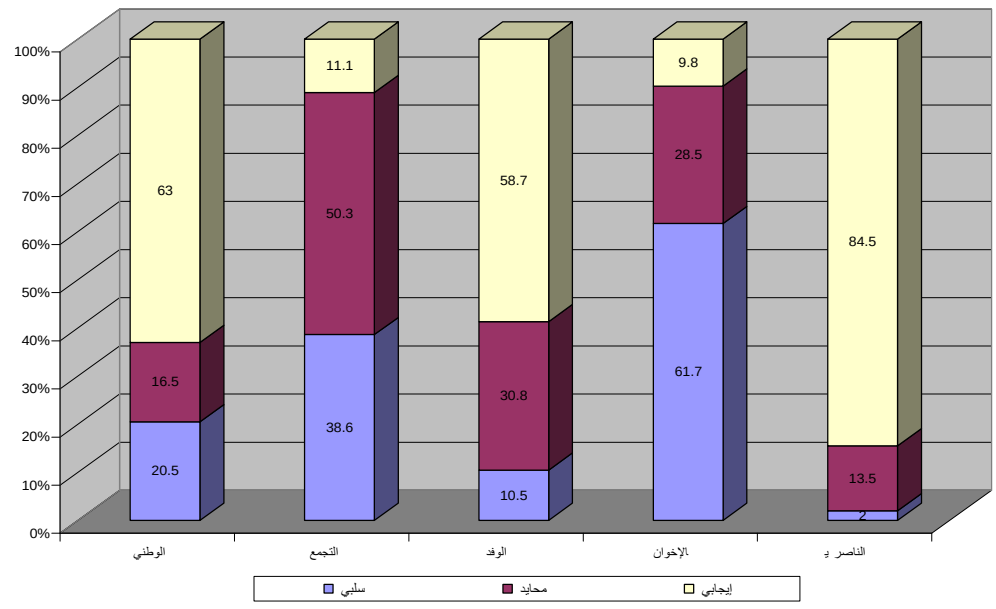

وفيما يتصل بقنوات التليفزيون المصري الحكومي، فقد حصل الحزب الوطني في القناة الثانية على 56.6% من إجمالي زمن التغطية الذي خصصته القناة، لم يكن من بينها سوى 1% فقط تغطية ذات طبيعة سلبية، في مقابل 71.6% تغطية ذات طبيعة إيجابية. أما الإخوان فقد حصلوا على 10% من إجمالي زمن التغطية الذي خصصته القناة الثانية، لم يكن من بينها سوى 2% فقط تغطية ذات طبيعة إيجابية، في مقابل 92% تغطية ذات طبيعة سلبية. أما حزب الوفد فقد حصل على 9% من إجمالي زمن التغطية الذي خصصته القناة الثانية، كان من بينها 8.4% تغطية ذات طبيعة سلبية، في مقابل 89.5% تغطية ذات طبيعة إيجابية. وبالنسبة للحزب الناصري فقد حصل على 6% من زمن تغطية القناة للعملية الانتخابية كان منها 1.2% ذات تغطية سلبية في مقابل حصوله على 14.6 تغطية ذات طابع إيجابي. وجاء حزب التجمع كأقل حزب غطته القناة في أخبارها الانتخابية بنسبة 1.8% حصل منها على 5% تغطية ذات طابع سلبي في مقابل 57.8% تغطية ذات طابع إيجابي.

توزيع تغطية القناة الثانية على الأحزاب المختلفة

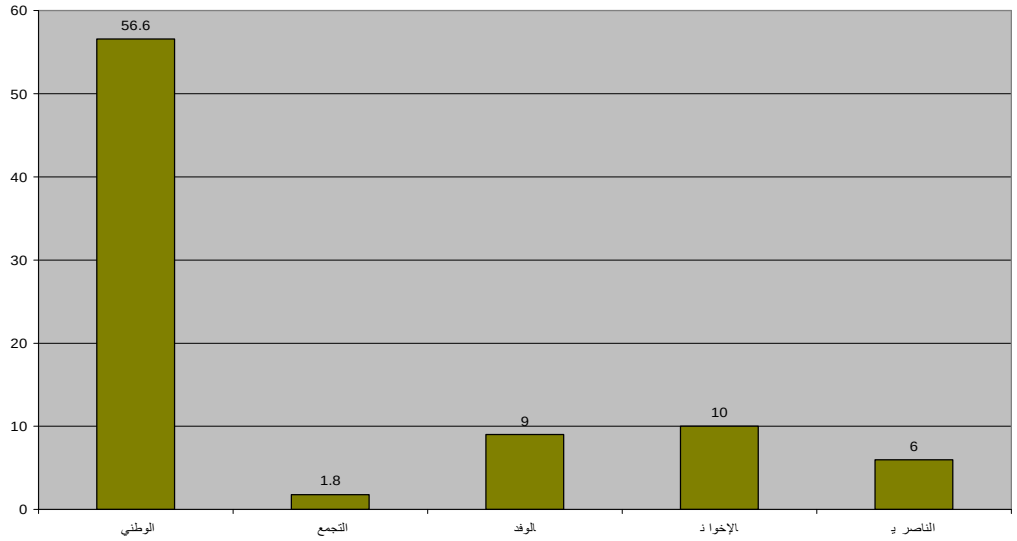

تقييم تغطية القناة الثانية للأحزاب المختلفة

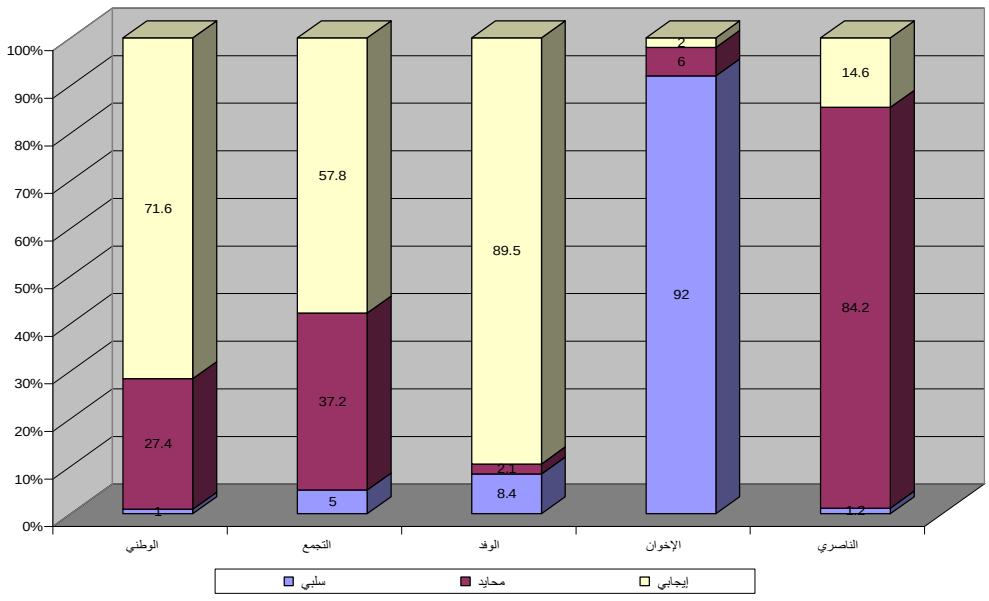

أما في القناة الأولى فقد حصل الحزب الوطني على 44% من إجمالي زمن التغطية الذي خصصته القناة، لم يكن من بينها سوى 2% فقط تغطية ذات طبيعة سلبية، في مقابل 74.6% تغطية ذات طبيعة إيجابيـــة. وحـــصل حزب الوفد على 15.7% من إجمالي زمن التغطية الذي خصصته القناة، لم يكن من بينها أيضا سوى 2% تغطية ذات طبيعة سلبية، في مقابل 42% تغطية ذات طبيعة إيجابية. فيما حصل الحزب الناصري على نسبة 4.7% من إجمالي تغطية القناة، جاء منها 2.1% تغطية ذات طابع سلبي بينما حصل على 53% تغطية ذات طابع إيجـــابي. أما الإخوان فلم يحصلوا سوى على 1.6% من إجمالي زمن التغطية الذي خصصته القناة، لم يكن من بينها سوى 4% فقط تغطية ذات طبيعة إيجابية، في مقابل 81.6% تغطية ذات طبيعة سلبية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن القناة الأولى كانت أكثر القنوات التي خصصت نسبة من زمن تغطيتها لحزب التجمع، إذ حصل الحزب على 9.1% من إجمالي زمن التغطية الذي خصصته القناة، لم يكن من بينها سوى 1.5% تغطية ذات طبيعة سلبية، فـــي مقابـــل 77% تغطية ذات طبيعة إيجابية.

توزيع تغطية القناة الأولى على الأحزاب المختلفة

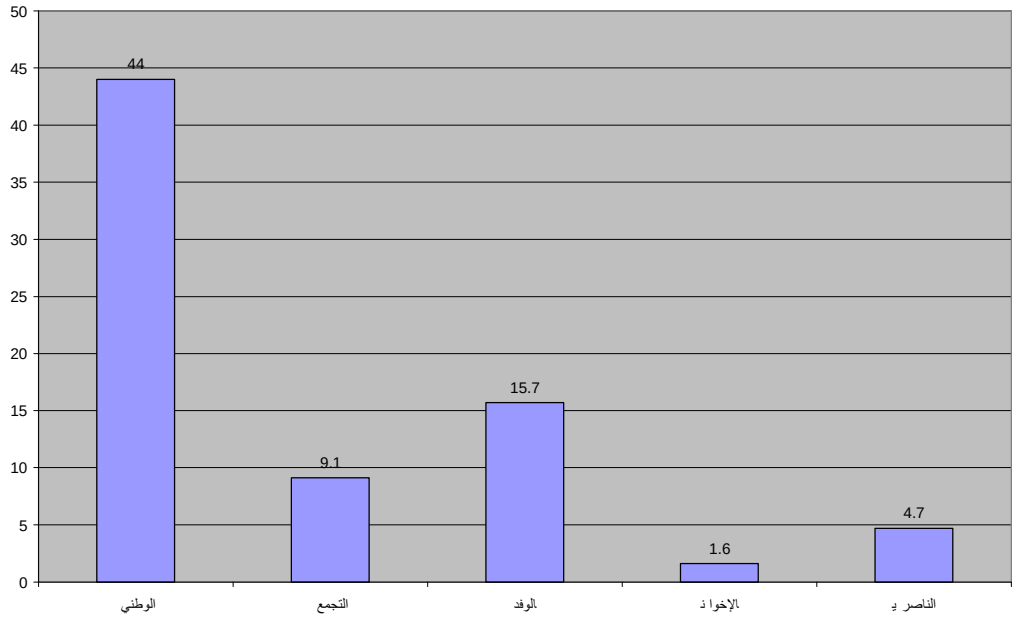

تقييم تغطية القناة الأولى للأحزاب المختلفة

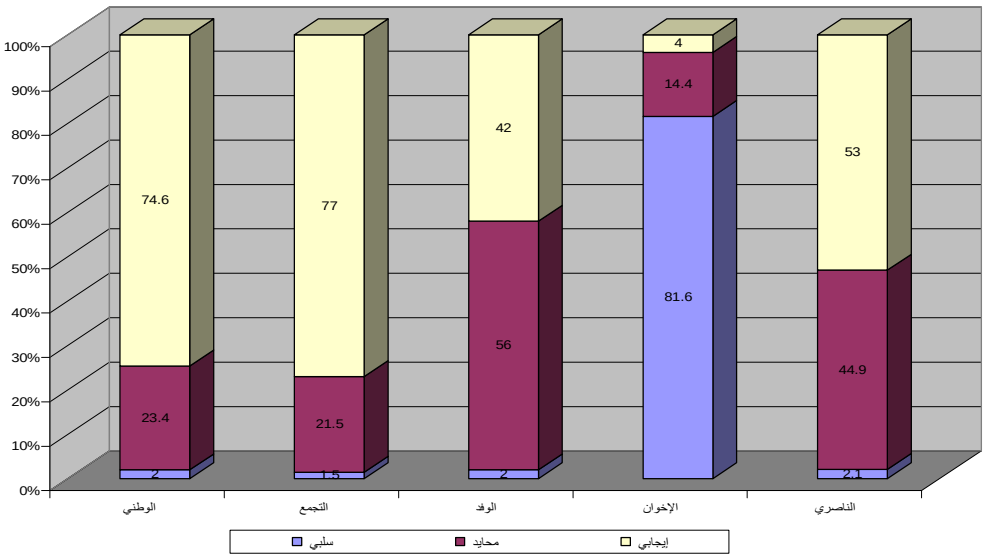

أما في قناة النيل الإخبارية فقد حصل الحزب الوطني على 37% من إجمالي زمن التغطية الذي خصصته القناة، لم يكن من بينها سوى 2.6% فقط تغطية ذات طبيعة سلبية، في مقابل 68% تغطية ذات طبيعة إيجابية.

أما حزب الوفد فقد حصل على 5% من إجمالي زمن التغطية الذي خصصته القناة، كان من بينها 8% تغطية ذات طبيعة سلبية، في مقابل 53% تغطية ذات طبيعة إيجابية. كما حصل الإخوان على 3.7% من إجمالي زمن التغطية الذي خصصته القناة، لم يكن من بينها سوى أقل من 1% وتحديدا 0.7% تغطية ذات طبيعة إيجابية، في مقابل 89% تغطية ذات طبيعة سلبية. أما حزب التجمع فقد حصل على نسبة تغطية 2.4% كان منها 4.7% تغطية ذات طبيعة سلبية في مقابل 54.2% تغطية ذات طابع إيجابي. كما حصل الحزب الناصري على نسبة تغطية 0.3% كان منها 19% تغطية ذات طبيعة سلبية في مقابل 67% تغطية ذات طبيعة إيجابية.

توزيع تغطية قناة النيل الإخبارية على الأحزاب المختلفة

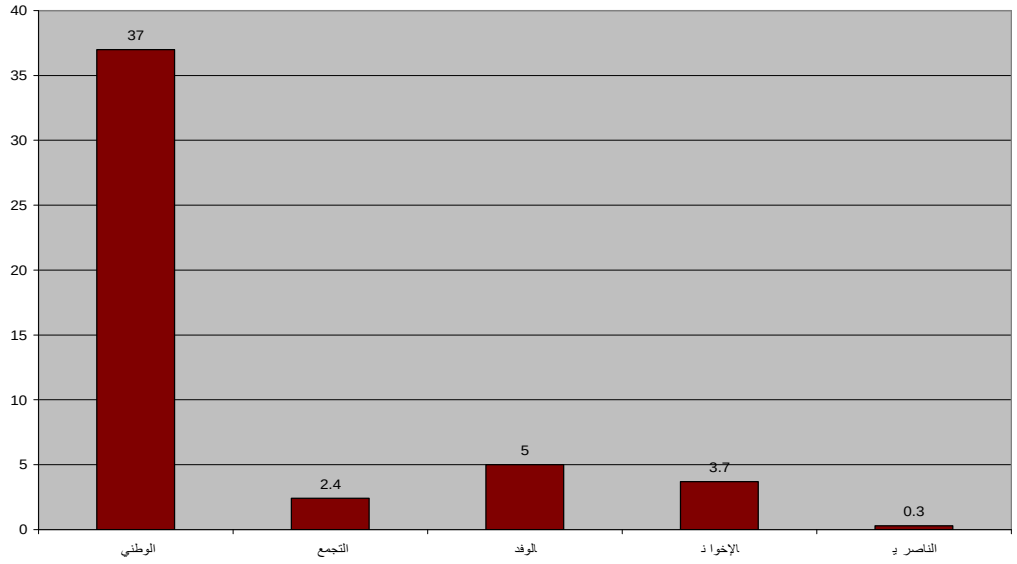

تقييم تغطية قناة النيل الإخبارية للأحزاب المختلفة

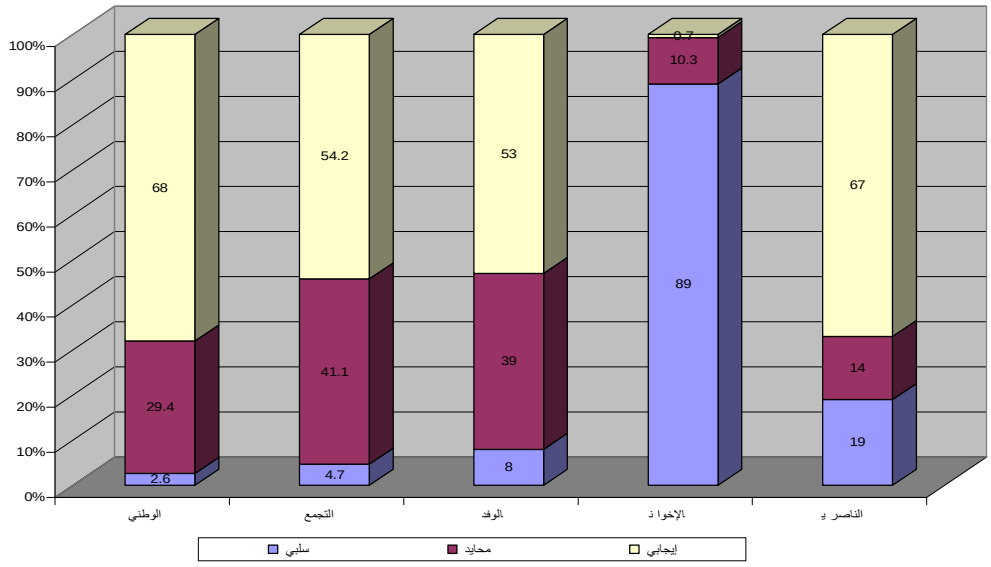

وبطبيعة الحال فإنه لكي تكتمل الصورة فلابد من النظر إلى طبيعة التغطية التي قدمتها تلك القنوات. وفي هذا الصدد اتضح غلبة الطابع الإيجابي على تعامل القنوات التليفزيونية المختلفة مع المرشحين والقوى السياسية المختلفة، إذ قدمت القنوات التليفزيونية 47.8% من إجمالي تغطيتها للانتخابات بشكل إيجابي مقابل 34.6% ذات طابع محايد و17.6% من التغطية كانت ذات طبيعة سلبية. وبالنسبة للقنوات التليفزيونية الرسمية فقد توزعت تغطيتها ما بين التغطية المحايدة والإيجابية بشكل أساسي، إذ مثلت التغطية ذات الطابع الإيجابي حوالي 54.3% من إجمالي الزمن الذي خصصته تلك القنوات الثلاثة، أما التغطية ذات الطابع المحايد فقد مثلت 39.4%، بينما مثلت التغطية ذات الطابع السلبي 6.3% فقط. أما القنوات الخاصة الخمسة فقد مثلت نسبة التغطية ذات الطابع الإيجابي فيها 44%، أما التغطية ذات الطابع السلبي فقد مثلت 31.7%، بينما مثلت التغطية ذات الطابع السلبي 24.3%.

تقييم التغطية التليفزيونية بشكل عام

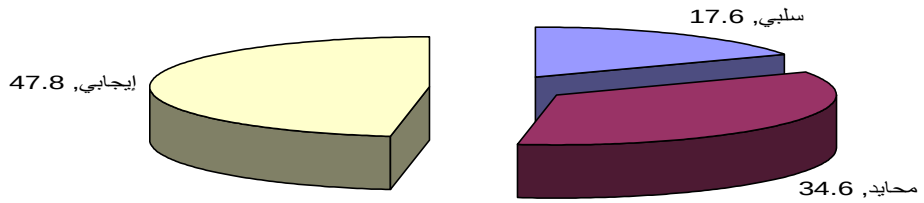

تقييم تغطية القنوات الحكومية بشكل عام

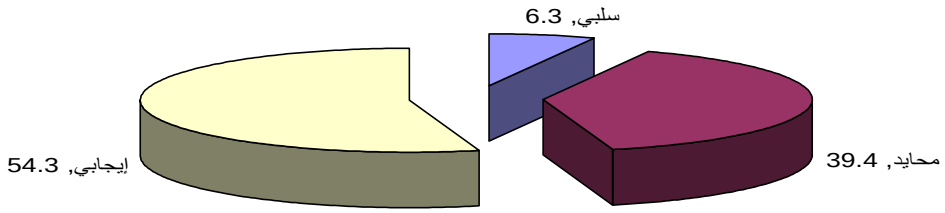

تقييم تغطية القنوات الخاصة بشكل عام

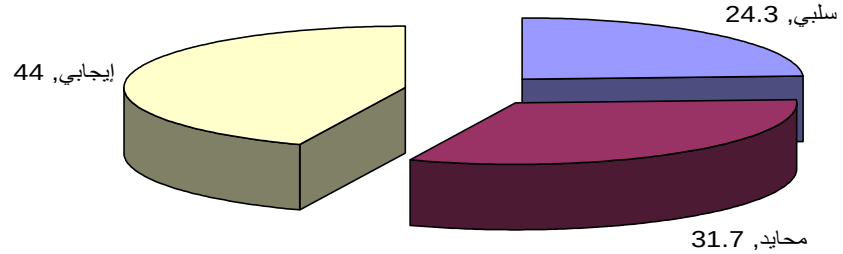

أما أكثر القنوات حيادا في تقييماتها للمرشحين والقوى السياسية فقد كانت قناة النيل الإخبارية بنسبة 53.6% من إجمالي الزمن الذي خصصته للتغطية الانتخابية، تليها قناة الحياة بنسبة 43%، ثم القناة الأولى بنسبة 39%، ثم القناة الثانية بنسبة 31.5%، ثم قناة ONTV بنسبة 30%، ثم قناة الفراعين بنسبة 26%، ثم قناة المحور بنسبة 20.9%، وأخيرا قناة دريم2 بنسبة 14.2% من إجمالي الزمن الذي خصصته للتغطية الانتخابية.

أما أكثر القنوات تقديما تغطية اتسمت بالطابع السلبي فهي قناة ONTV وذلك بنسبة 37% من إجمالي الزمن الذي خصصته للتغطية الانتخابية، تليها قناة دريم2 وذلك بنسبة 30%، ثم قناة المحور بنسبة 22.6%، ثم القناة الثانية بنسبة 11.5%، ثم قناة الحياة بنسبة 10%، ثم قناة الفراعين بنسبة 7%، ثم قناة النيل الإخبارية بنسبة 6.7%، وأخيرا القناة الأولى التي لم تقدم سوى 3% تغطية ذات طابع سلبي من إجمالي زمن التغطية التي خصصتها للانتخابات.

أما أكثر القنوات التي قدمت ضمن تغطيتها تغطية اتسمت بالطابع الإيجابي فهي قناة الفراعين وذلك بنسبة 67% من إجمالي الزمن الذي خصصته للتغطية، تليها القناة الأولى بنسبة 58%، ثم القناة الثانية بنسبة 57%، ثم قناة المحور بنسبة 56.5%، ثم قناة الحياة بنسبة 46%، ثم قناة دريم2 بنسبة 45.8%، ثم قناة النيل الإخبارية بنسبة 45.7%، أما القناة الأقل تقديما لتغطية تتسم بالطابع الإيجابي فكانت قناة ONTV وذلك بنسبة 33% من إجمالي الزمن الذي خصصته للتغطية الانتخابية.

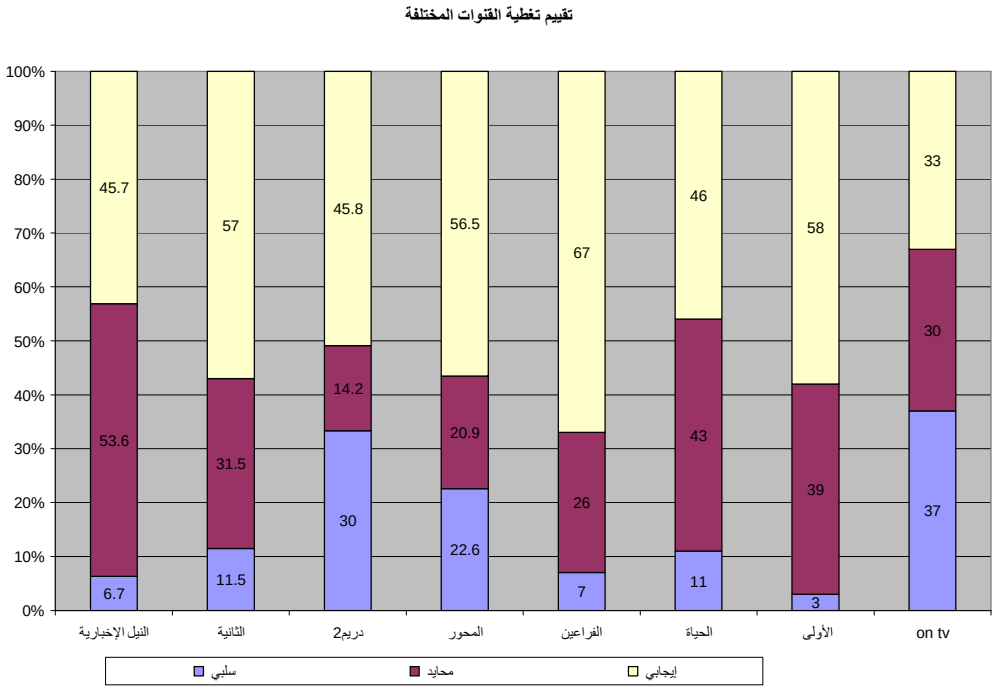

علاوة على ما سبق فقد غلب إلى حد ما على التغطية التليفزيونية للانتخابات التغطية غير المباشرة، أي تلك التي تتم عبر الصوت أو الصورة فقط وليس عبر كليهما معا، أو الحديث عن المرشحين من قبل آخرين، فإجمالا مثلت نسبة التغطية غير المباشرة 58%، بينما مثلت نسبة التغطية المباشرة 42%. وبالنسبة للقنوات الرسمية فقد انقسمت تغطيتها بالتساوي تقريبا بين التغطية المباشرة (49.5%) وغير المباشرة (50.5%). أما القنوات الخاصة

فقد غلب عليها التغطية غير المباشرة وذلك بنسبة 62% من إجمالي الزمن الذي خصصته للتغطيـــة الانتخابيـــة، مقابل 38% للتغطية المباشرة.

سبة التغطية التليفزيونية المباشرة وغير المباشرة

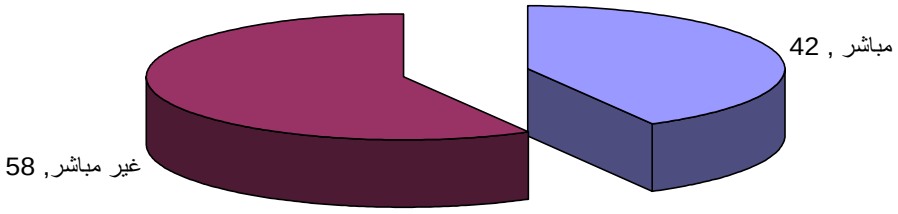

التغطية المباشرة وغير المباشرة في القنوات الحكومية والخاصة

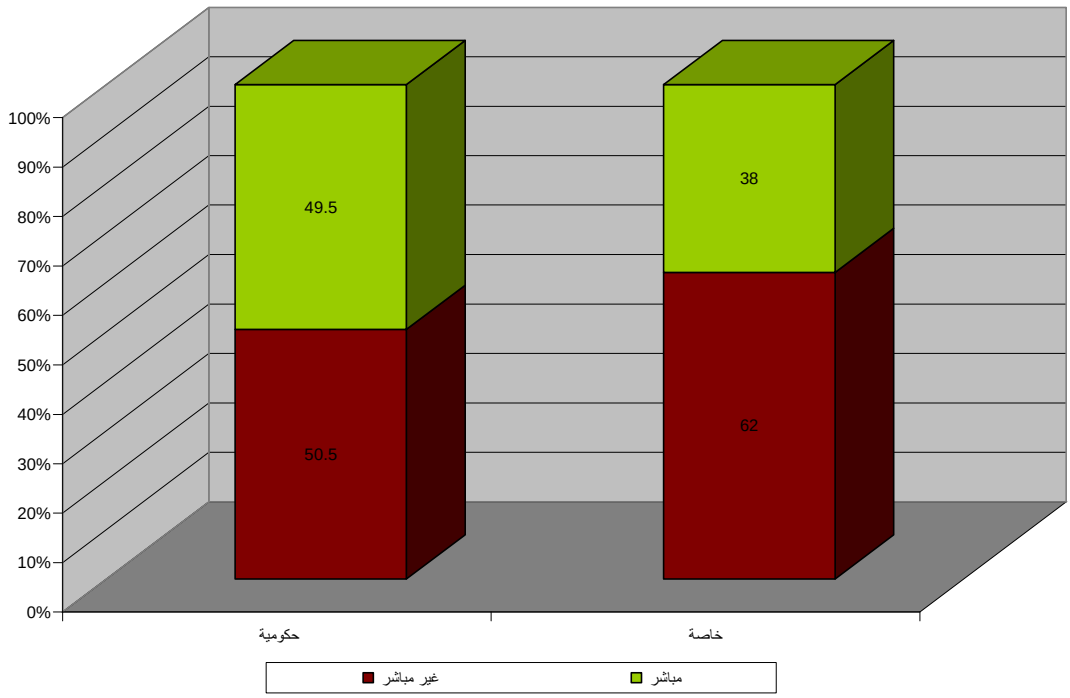

ثانيا: أداء الصحافة

غالبا ما يسمح وضع الصحافة سواء من حيث حجم المساحة المتاحة لها أو توافر الكفاءات أو التنوع الكبير الموجود فيها، بل والموجود في داخل كل صحيفة على حدة مقارنة بوضع التليفزيون أن تقدم تغطية للأحداث الكبرى مثل الانتخابات بشكل أكثر احترافية وموضوعية من التليفزيون، وإن ذلك لا يمنع وجود درجة من الخلل وعدم التوازن وعدم الموضوعية الموجودة في التغطية التليفزيونية، بل إن بعض الاتجاهات الأساسية المتعلقة بالانحياز للحزب الوطني مثلا تظل موجودة، وإن بدرجة أقل مما عليه في التليفزيون. وتظهر مراقبة التغطية الانتخابية لست عشرة صحيفة قومية ومستقلة وهي: الأهرام – الأخبار – الجمهورية – الجريدة اليومية لروزاليوسف – نهضة مصر – المصري اليوم – الدستور – الشروق – الأهرام المسائي – الأسبوع – وطني – اليوم السابع – الفجر – مجلة روزاليوسف – المصور – صوت الأمة، عن ملاحظات أساسية يمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

أولا، خصصت الصحف المصرية مساحات لا بأس بها لتغطية العملية الانتخابية، بلغت 1203672 سم2؛ أي ما يوازي مساحة 730 صفحة من صفحات الصحف اليومية العادية، وهو ما يعني أن متوسط التغطية في اليوم حوالي 15 صفحة. وانقسمت تلك المساحة ما بين كل من الصحف القومية رغم أنها الأقل عددا والصحف المستقلة، إذ خصصت الصحف القومية حوالي نصف المساحة (48.8%) من إجمالي المساحة التي خصصتها الصحافة للانتخابات في مقابل 51.2% للصحف المستقلة. وجاءت جريدة المصري اليوم في المقدمة بنسبة 11.4% من المساحة الإجمالية التي خصصتها الصحافة عامة للانتخابات، تليها صحيفة الأخبار بنسبة 9.3%، ثم جريدة روزاليوسف بنسبة 9%، ثم صحيفة الجمهورية بنسبة 8.9%، ثم كل من صحيفتي الشروق والدستور بنسبة 8.2% لكل منهما.

أما جريدة الأهرام وصحيفة نهضة مصر فقد خصصت كل منهما 7.5%، ثم صحيفة الأهرام المسائي بنسبة 7.4%، ثم صحيفة صوت الأمة بنسبة 7%. أما صحيفة وطني فقد خصصت 3.5%، كما خصصت صحيفة الأسبوع 2.9%، وخصصت مجلة روزاليوسف 2.6%، أما مجلة المصور فخصصت 3.1%، كما خصصت جريدة اليوم السابع 2.1%، وأخيرا صحيفة الفجر التي خصصت 1.1% من إجمالي المساحة التي خصصتها الصحافة لتغطية العملية الانتخابية.

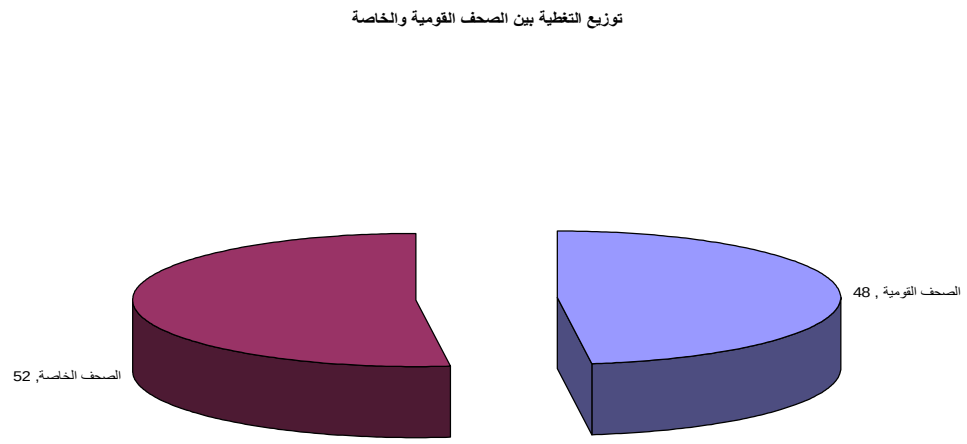

نسبة تغطية كل صحيفة من إجمالي التغطية الصحفية

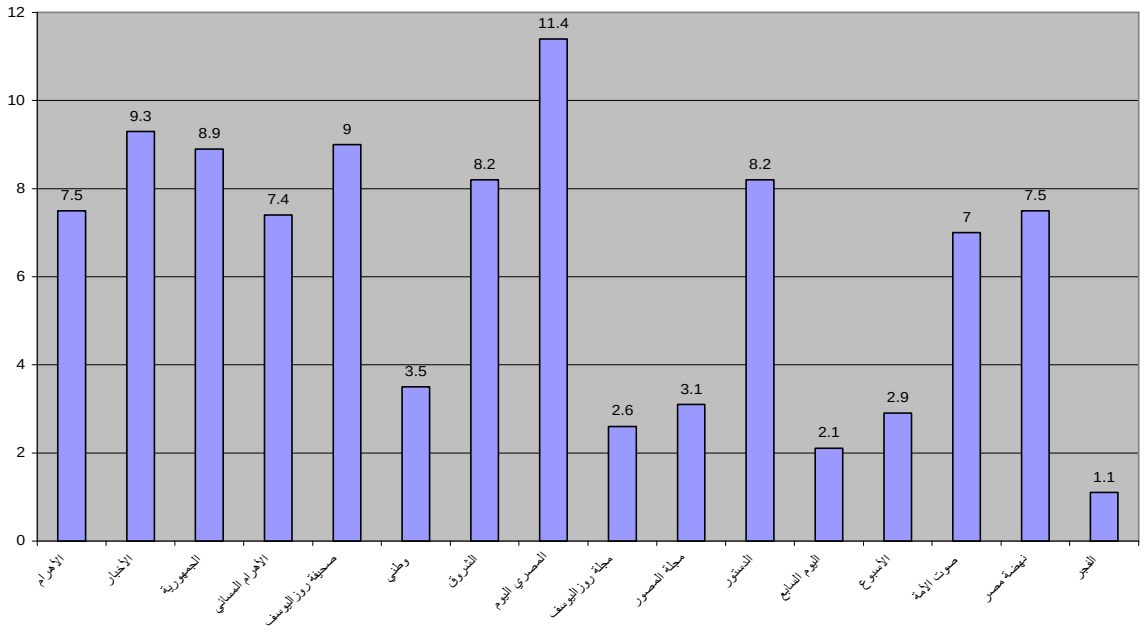

ثانيا، وفيما يتصل بتوازن التغطية ما بين المرشحين والأحزاب المختلفة، فيتضح أن عدم التوازن يسيطر أيضا على التغطية الصحفية، إذ حصل المرشحون المستقلون على أقل من ربع حجم التغطية (23.3%) التي حصل عليها مرشحو الأحزاب. إذ حصل المرشحون المستقلون الذين أشارت إليهم التغطية الصحفية بصفاتهم كمستقلين على 8.4% من إجمالي مساحة التغطية الصحفية للعملية الانتخابية، بينما حصل المرشحون من الأحزاب على 36% من إجمالي مساحة التغطية الصحفية للانتخابات. كما اتضح أن المرشحين من الأحزاب قد حصلوا على نسب متقاربة من تغطية الصحف المستقلة والقومية، إذ حصل مرشحو الأحزاب على 36.5% من إجمالي المساحة التي خصصتها الصحف المستقلة، في مقابل 35% في الصحف القومية، وهو أمر ربما يشير بشكل أو أخر إلى موقف الصحف القومية من مرشحي الأحزاب مقارنة بالصحف المستقلة. أما بالنسبة للمستقلين فقد حصلوا على 10% من إجمالي المساحة التي خصصتها الصحف المستقلة، في مقابل 6.7% حصلوا عليها في الصحف القومية. أما باقي المساحة التي خصصتها الصحافة عموما للتغطية الانتخابية فإنها تتصل بمرشحين لم يتم تحديد هوياتهم السياسية، أي لم يتم تحديد ما إذا كانوا مرشحين حزبيين أم مستقلين.

توزيع التغطية بين المرشحين من الأحزاب والمستقلين

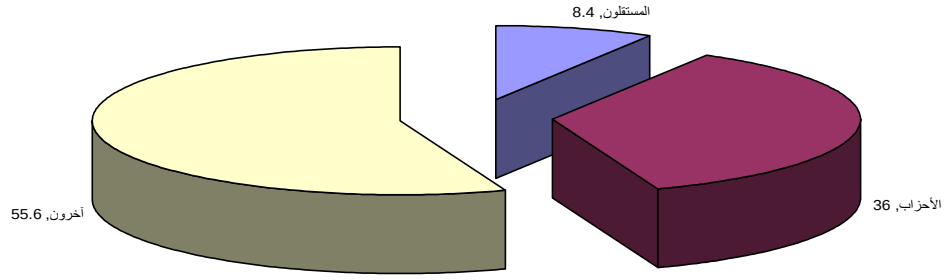

أكثر من ذلك، فإن عدم التوازن يبرز أيضا عند النظر إلى ما حصل عليه كل حزب من تغطية؛ إذ اتضح أن الحزب الوطني وحزب الوفد وجماعة الإخوان المسلمين قد حصلوا مجتمعين على حوالي ثلاثة أرباع التغطية (74.2%) التي قدمتها الصحافة. ويأتي الحزب الوطني في المقدمة بفارق كبير، إذ حصل منفردا على 47.8% من إجمالي المساحة التي خصصتها الصحافة لتغطية الانتخابات، جاءت النسبة الأكبر منها (55%) من الصحافة القومية. وقد غلب الطابع الإيجابي على تغطية الصحافة للحزب، إذ أن نصف التغطية (50%) من تغطية الصحافة كانت ذات طابع إيجابي تجاه الحزب، بينما جاءت التغطية التي غلب عليها الطابع المحايد بنسبة 37%، فيما اقتصرت نسبة التغطية ذات الطابع السلبي على 13% فقط كانت النسبة الغالبة (89.5%) منها من الصحف الخاصة.

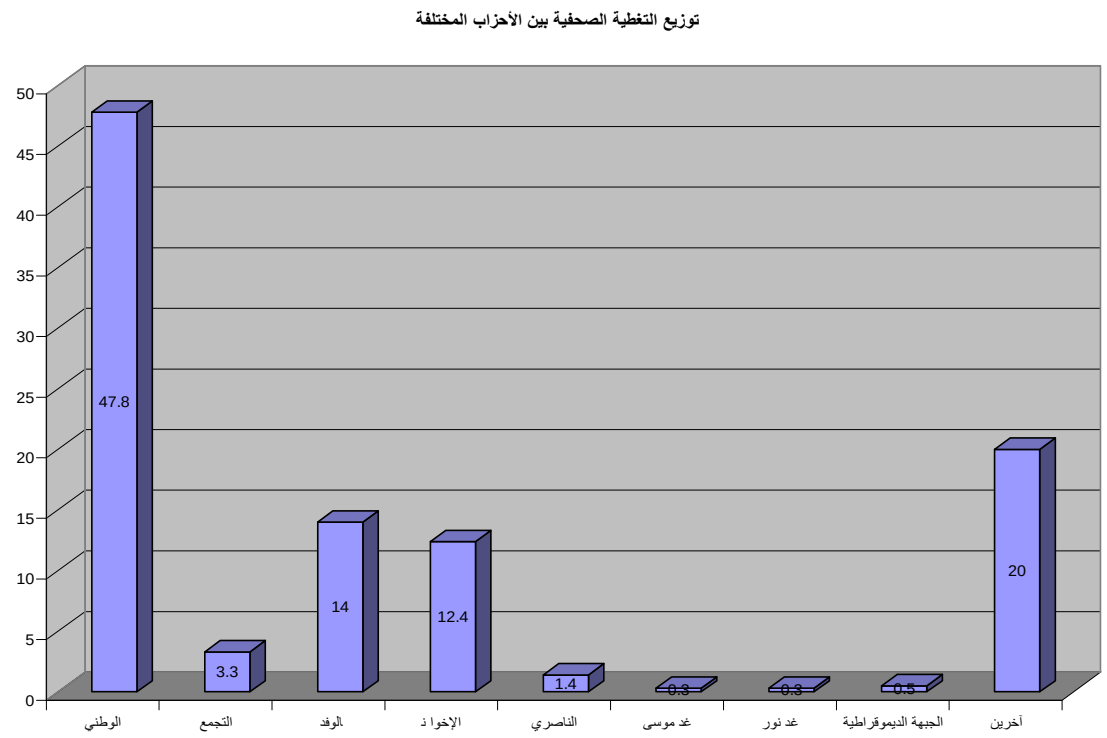

ويأتي حزب الوفد في المرتبة الثانية بنسبة 14%، جاءت النسبة الأكبر منها (72.5%) من الصحافة الخاصة. وقد غلب الطابع المحايد على تغطية الصحافة للحزب، إذ أن حوالي ثلثي تلك التغطية (56.1%) كانت ذات طبيعة محايدة تجاه الحزب، بينما جاءت التغطية ذات الطبيعة الإيجابية بنسبة 29.4%، فيما اقتصرت نسبة التغطية السلبية على 5.5%، كانت النسبة الغالبة منها (68%) من الصحافة القومية.

أما جماعة الإخوان المسلمين فجاءت في المرتبة الثالثة بنسبة 12.4%. وقد غلب الطابع السلبي على تغطية الصحافة للجماعة، إذ جاءت التغطية السلبية بنسبة 43.4%، جاءت النسبة الغالبة منها (84%) من الصحافة القومية، أما التغطية المحايدة فكانت نسبتها 36%، بينما اقتصرت التغطية الإيجابية على 20.6%، جاء أكثر من ثلاثة أرباعها (77%) من الصحافة الخاصة.

أما الأحزاب الأخرى فقد تضاءلت نسبة تغطيتها بشكل واضح لتقل عن 1%، باستثناء حزب التجمع الذي حصل على 3.3% من إجمالي حجم التغطية غلب عليها الطابع المحايد بنسبة 63.5%، بينما اقتصرت نسبة التغطية السلبية على 5.8%. والحزب الناصر الذي حصل على 1.4% من إجمالي حجم التغطية غلب عليها الطابع المحايد أيضا بنسبة 56.3%، بينما اقتصرت نسبة التغطية السلبية على 7%. أما حزب الغد (موسى مصطفى) فقد حصل على 0.3% غلب عليها الطابع الإيجابي بنسبة 63%، بينما حصل حزب الغد (أيمن نور) على 0.3% غلب عليها الطابع المحايد بنسبة 56.7%. كما حصل حزب الجبهة الديمقراطية على 0.5%، غلب عليها الطابع المحايد بنسبة 64.8%، بينما اقتصرت نسبة التغطية السلبية على 18.5%، جاءت النسبة الغالبة منها (88%) من الصحافة الخاصة.

تقييم تغطية الصحافة للأحزاب

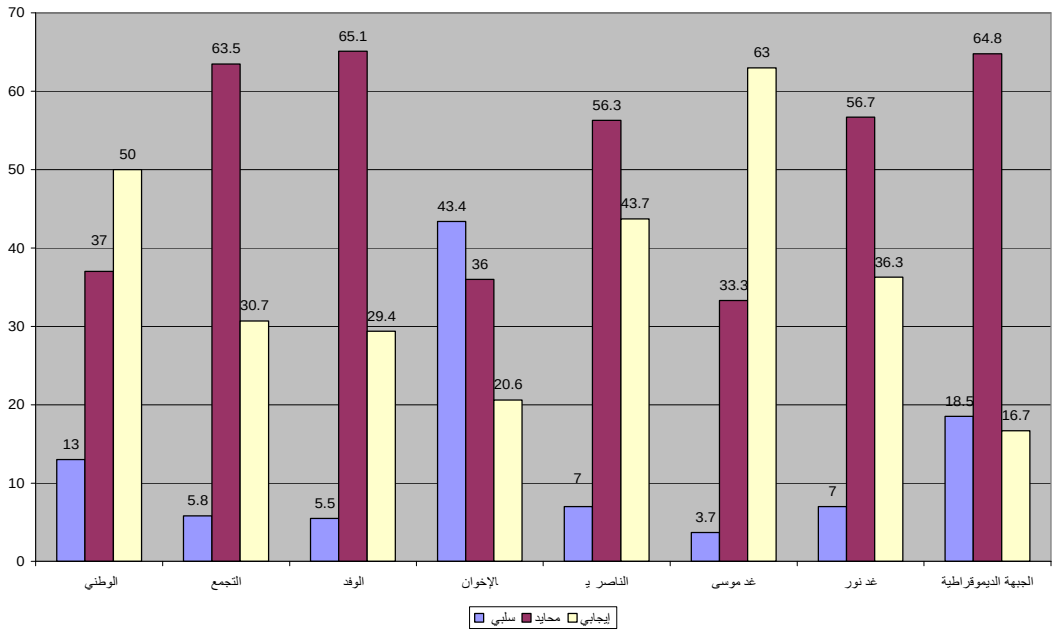

تقييم تغطية صحيفة الأهرام للأحزاب المختلفة

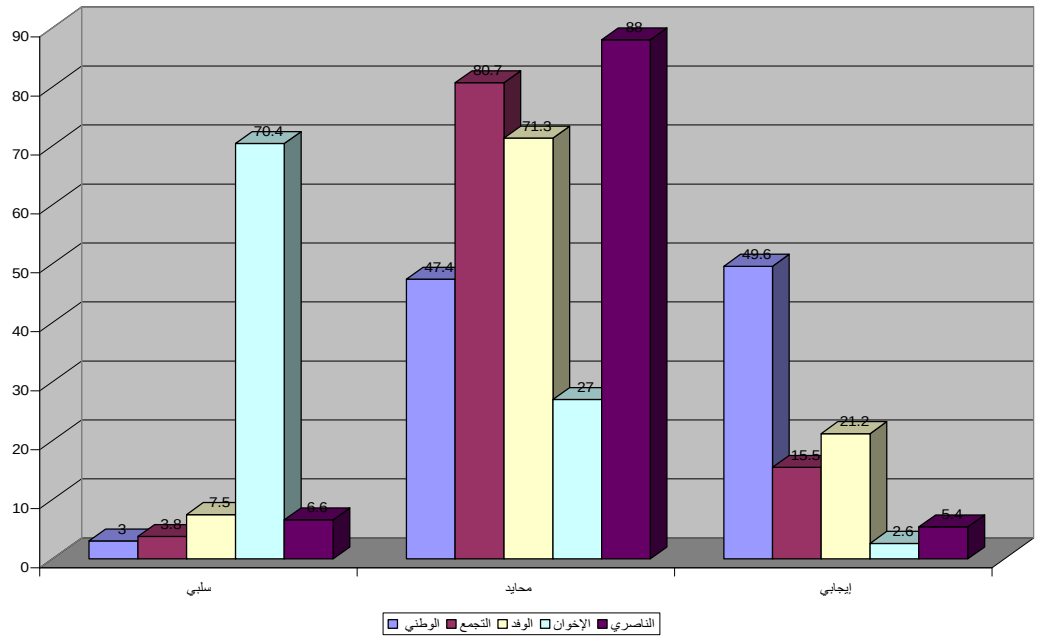

تغطية صحيفة الأخبار للأحزاب المختلفة

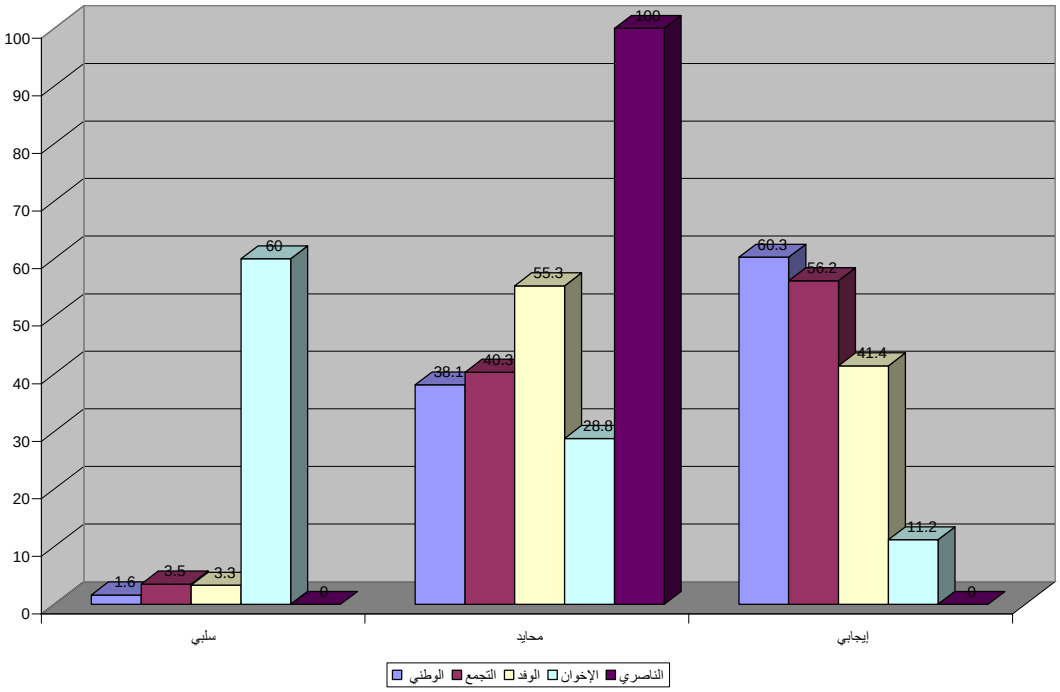

تقييم تغطية صحيفة الجمهورية للأحزاب المختلفة

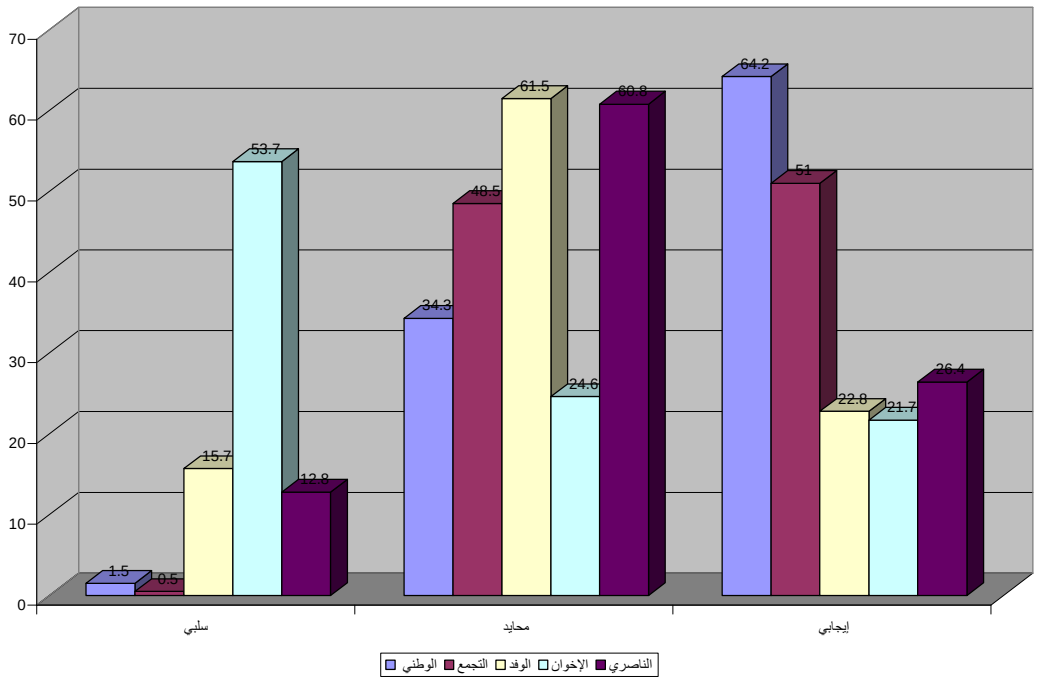

تغطية صحيفة الأهرام المسائي للأحزاب المختلفة

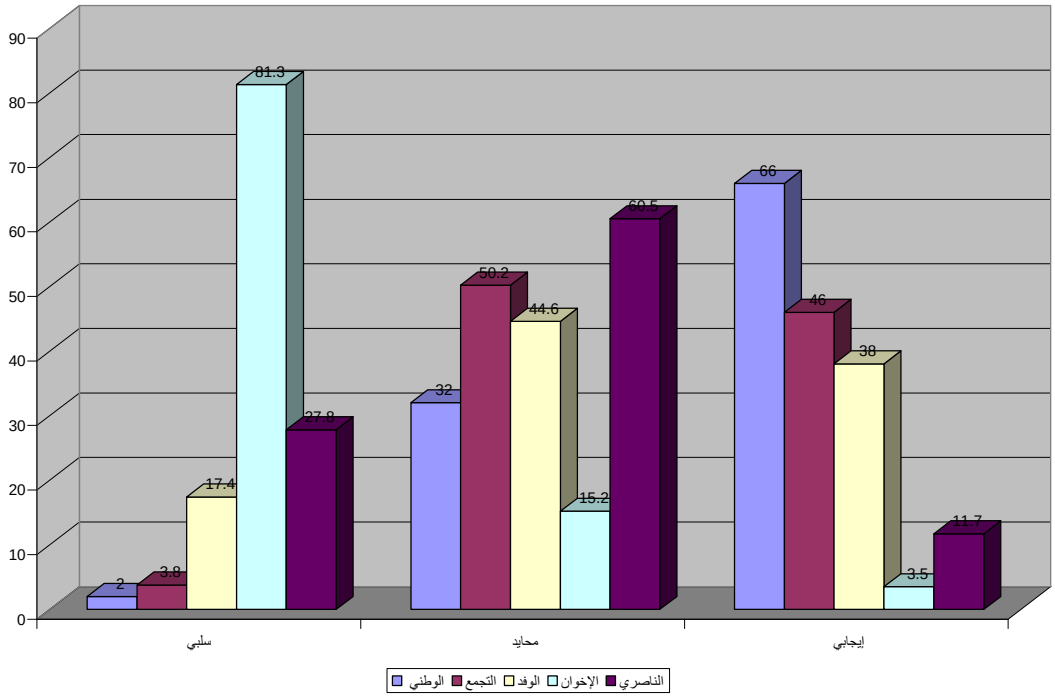

تقييم تغطية صحيفة روزاليوسف للأحزاب المختلفة

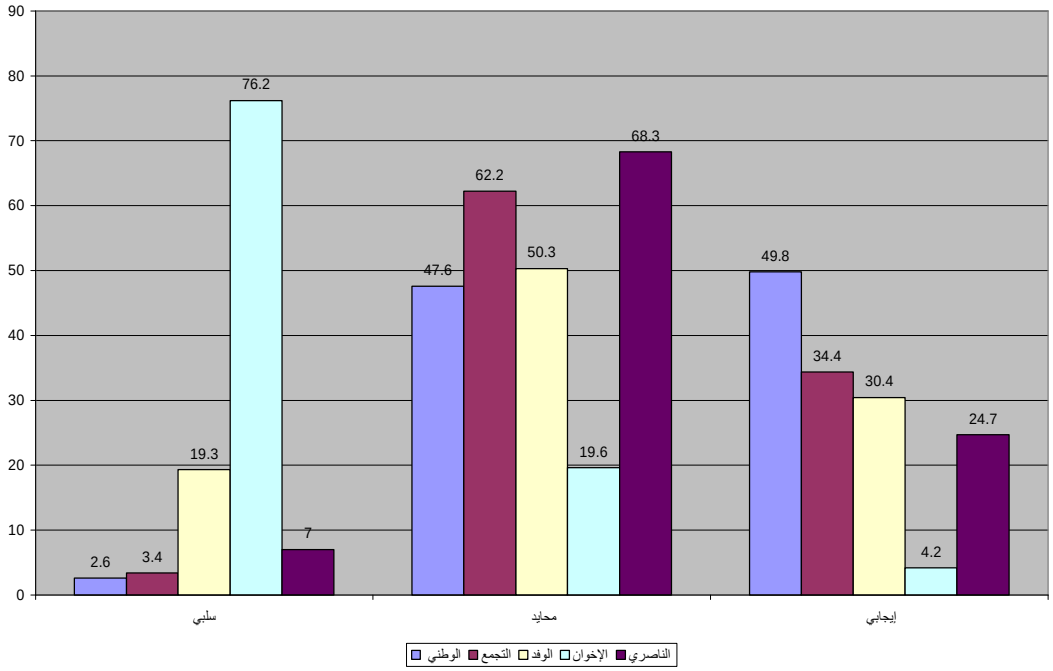

تقييم تغطية مجلة المصور للأحزاب المختلفة

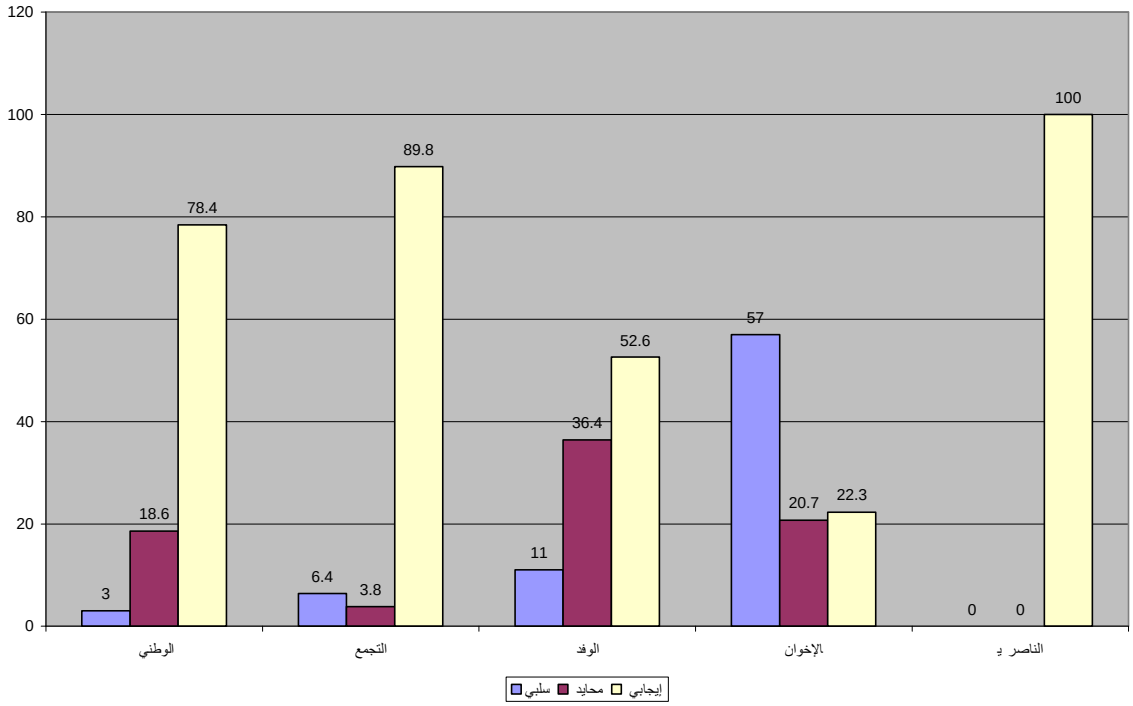

تقييم تغطية مجلة روزاليوسف للأحزاب المختلفة

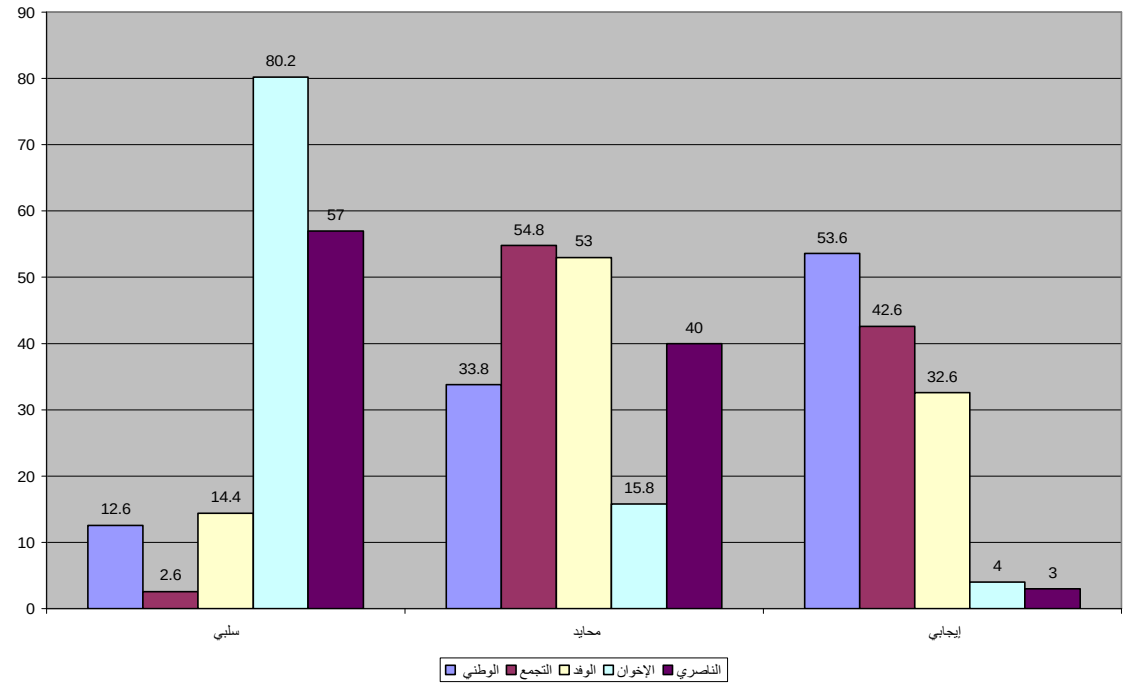

تقييم تغطية صحيفة وطني للأحزاب المختلفة

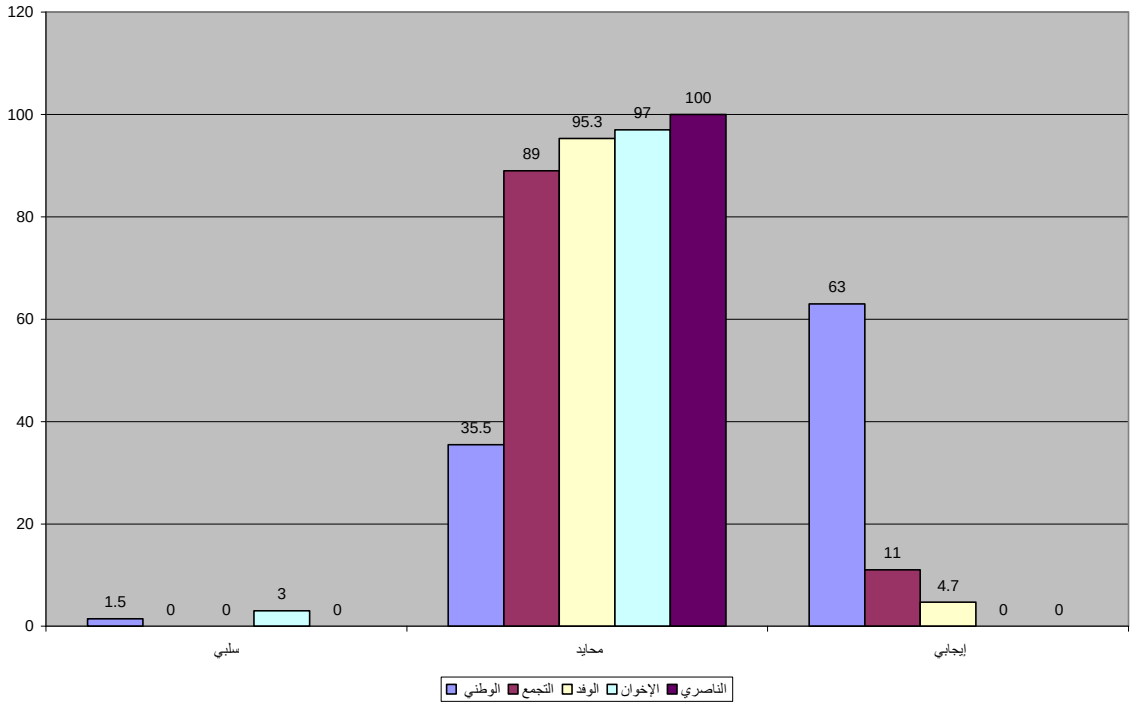

تقييم تغطية صحيفة صوت الأمة للأحزاب المختلفة

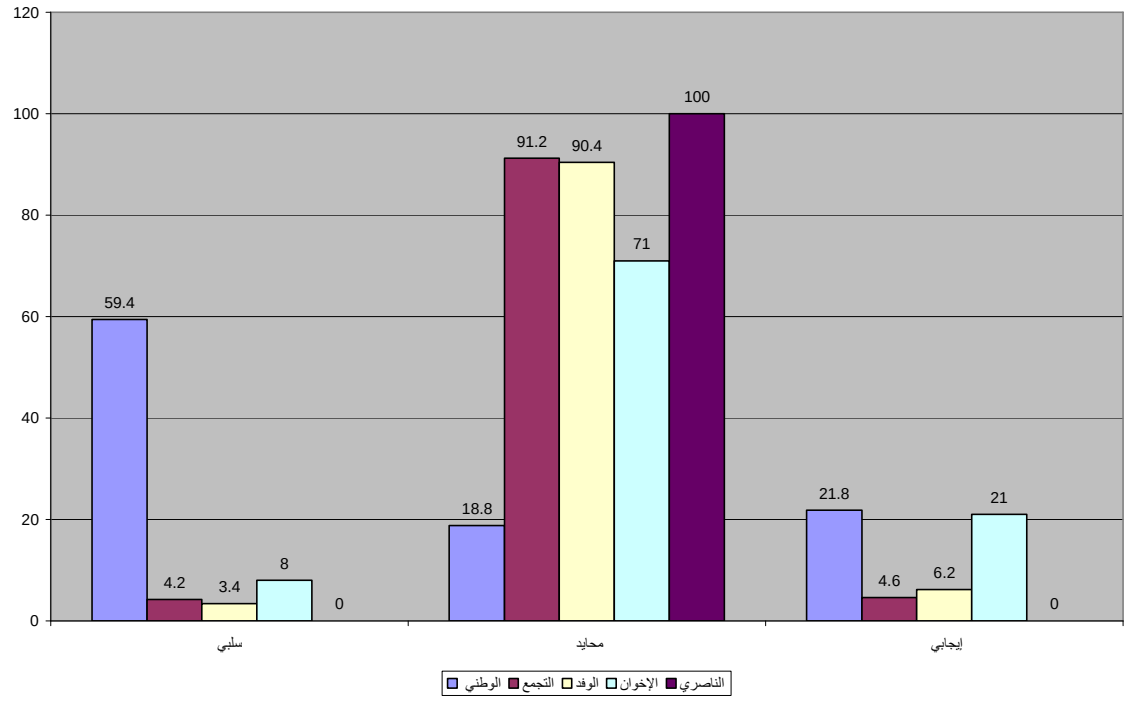

تقييم تغطية صحيفة الأسبوع للأحزاب المختلفة

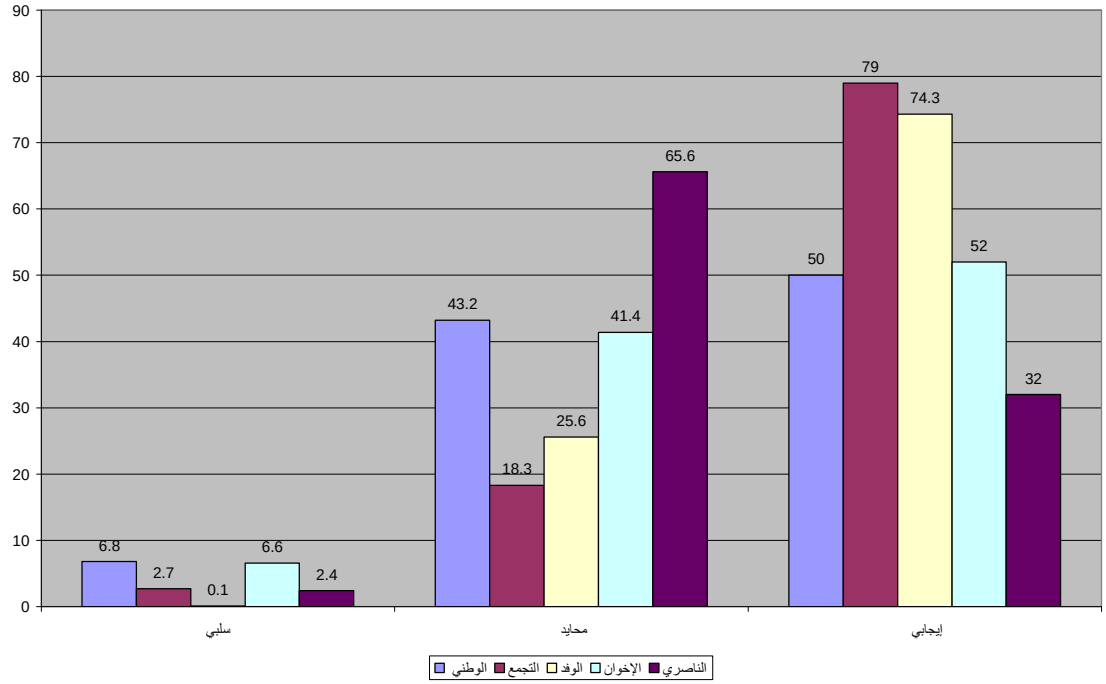

تقييم تغطية صحيفة اليوم السابع للأحزاب المختلفة

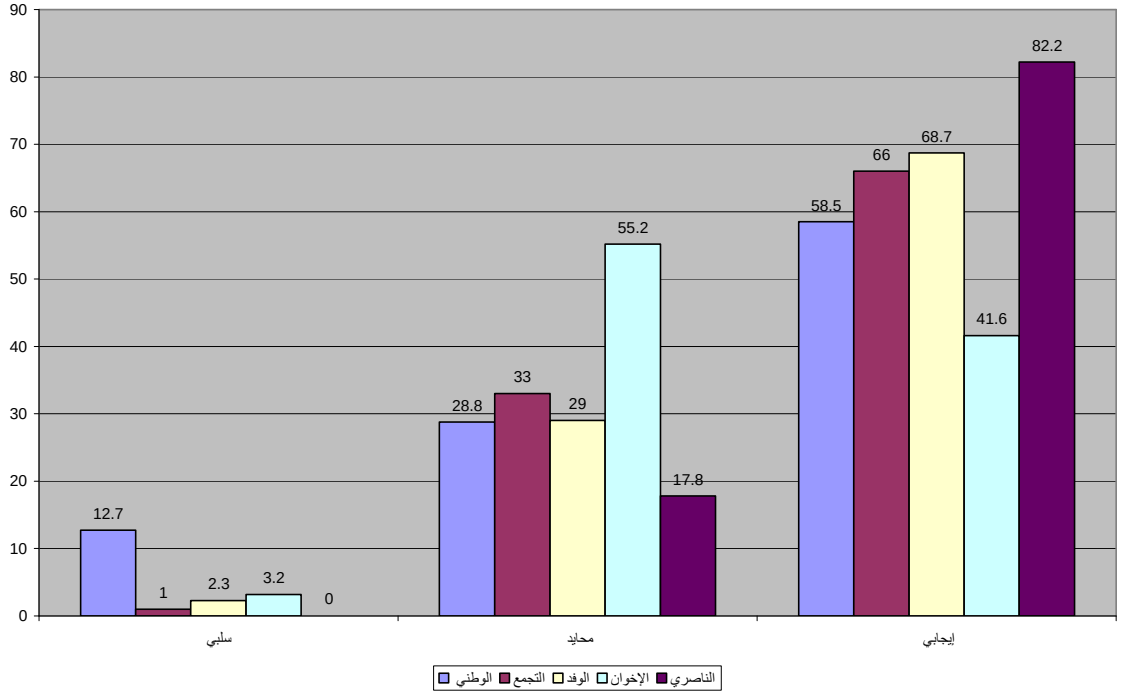

تقييم تغطية صحيفة الفجر للأحزاب المختلفة

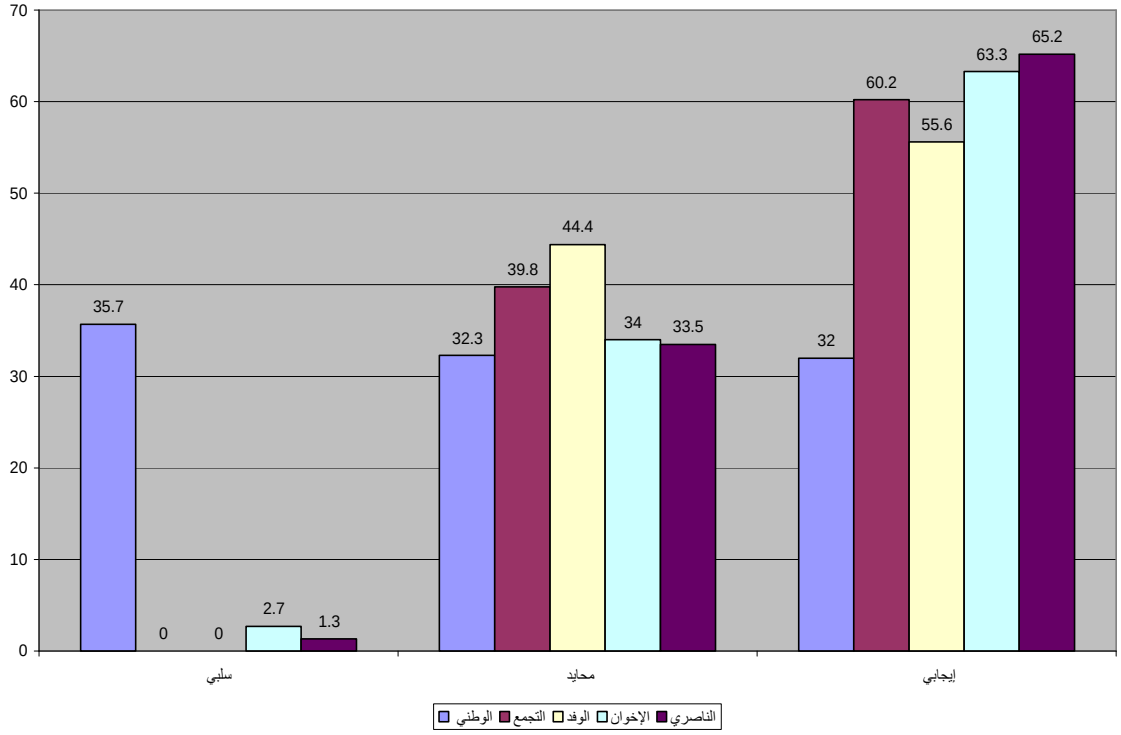

تقييم تغطية صحيفة الشروق للأحزاب المختلفة

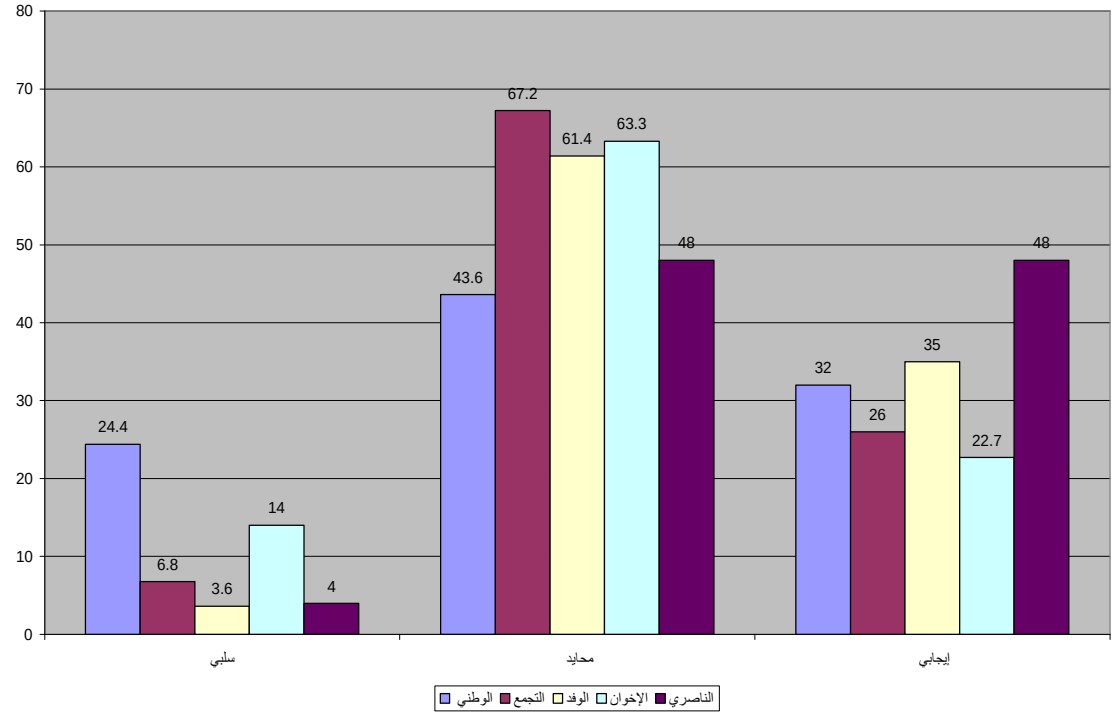

تقييم تغطية صحيفة المصري اليوم للأحزاب المختلفة

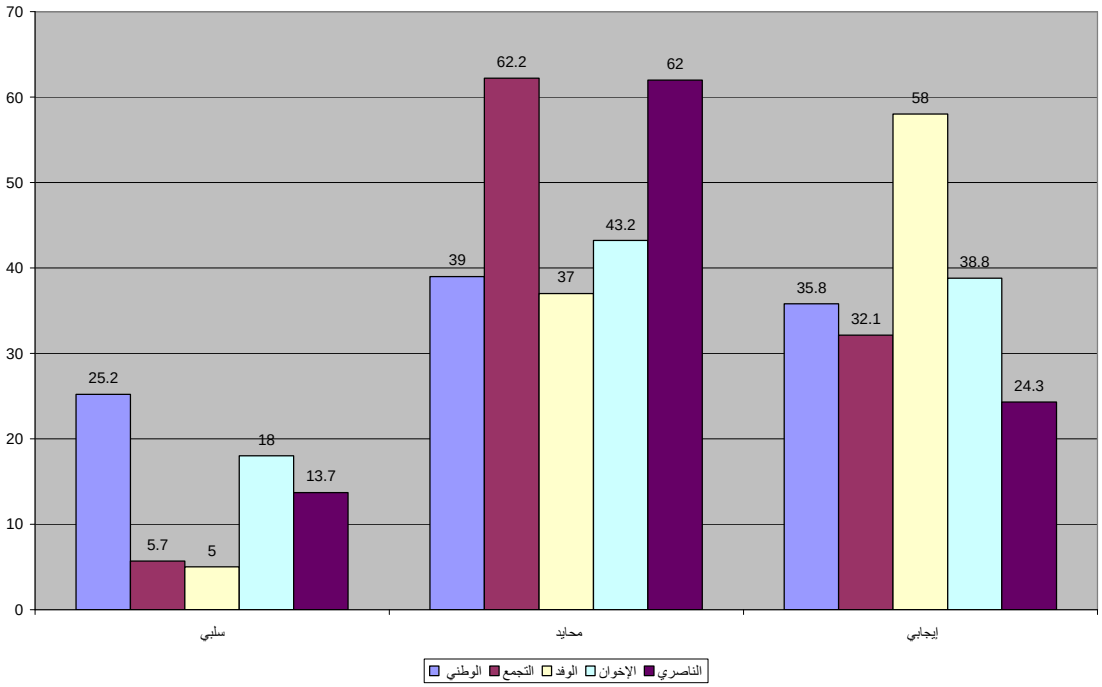

تقييم تغطية صحيفة الدستور للأحزاب المختلفة

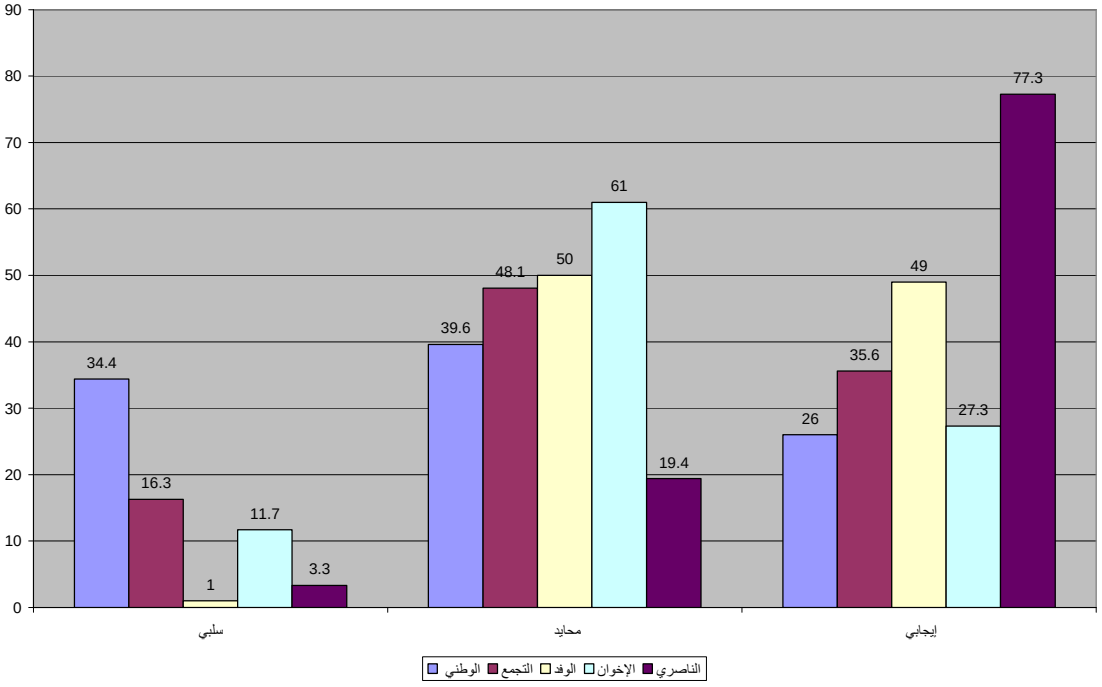

تقييم تغطية صحيفة نهضة مصر للأحزاب المختلفة

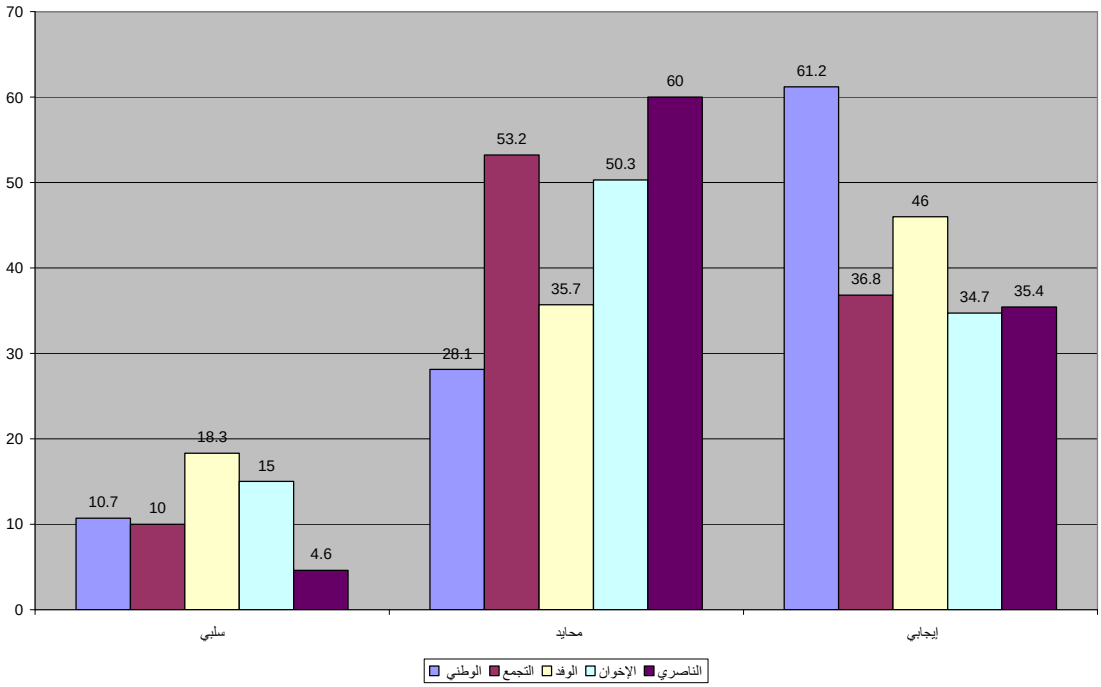

أما الصحيفة التي كانت أكثر انحيازا لتغطية أخبار الحزب الوطني فكانت صحيفة الجمهورية التي خصصت للحزب 68.8% من إجمالي مساحة التغطية الانتخابية التي قدمتها، لم يكن من بينها سوى 1.5% فقط تغطية ذات طابع سلبي، أما التغطية الإيجابية فكانت نسبتها 64.2%. تليها صحيفة الأخبار التي خصصت للحـــزب 67.2% من مساحة تغطيتها، لم يكن من بينها سوى 1.6% تغطية ذات طبيعة سلبية، أما التغطية الإيجابية فكانت نـــسبتها 60.3%. وجاءت جريدة الأهرام في المرتبة الثالثة بنسبة 57.7% من إجمالي مساحة تغطيتها خصصتها للحـــزب الوطني، لم يكن من بينها سوى 3% تغطية ذات طبيعة سلبية، أما التغطية الإيجابية فكانت نسبتها 49.6%. وتأتي جريدة الأهرام المسائي بنسبة تغطية 49%، من بينها 2% فقط للتغطية السلبية في مقابل 66% تغطية ذات طابع إيجابي. وأخيرا تأتي جريدة روزاليوسف اليومية باعتبارها أقل الصحف القومية اليومية تخصصيا لمساحة للحزب الوطني من إجمالي مساحتها التي خصصتها للانتخابات، وذلك بنسبة 40.1%، لم يكن من بينهـــا ســـوى 2.6% تغطية ذات طبيعة سلبية، أما التغطية الإيجابية فكانت نسبتها 49.8%. كما جاءت مجلة روزاليوسف باعتبارهـــا أقل المجلات القومية الأسبوعية التي خصصت مساحة للحزب الوطني من إجمـــالي مـــا قدمتـــه مـــن مـــساحة للانتخابات، وذلك بنسبة 37%، وكانت مساحة التغطية السلبية فيها للحزب هي الأكبر بين الصحف القومية وذلك بنسبة 12.6%، أما التغطية الإيجابية فكانت نسبتها 53.6%.

تغطية الصحف المختلفة للحزب الوطني

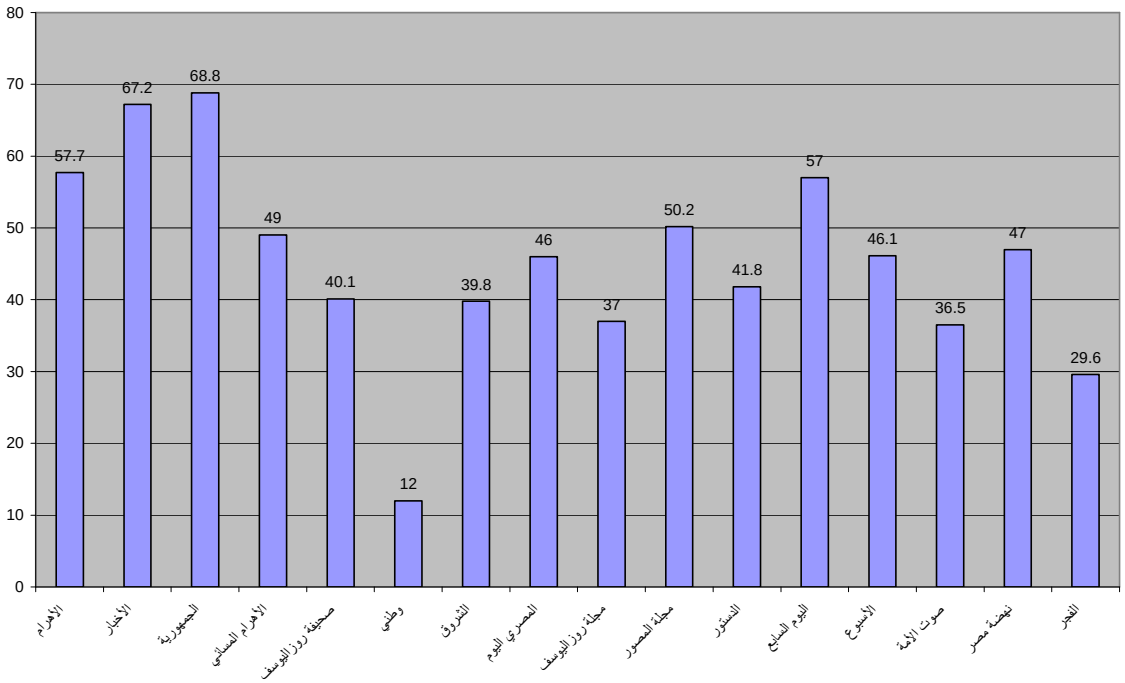

أما الصحيفة الخاصة التي كانت أكثر انحيازا لتغطية أخبار الحزب الوطني فكانت صحيفة اليوم السابع الأسبوعية التي خصصت للحزب 57% من إجمالي مساحة التغطية الانتخابية التي قدمتها، كان من بينها 12.7% فقط تغطية ذات طابع سلبي، أما التغطية الإيجابية فكانت نسبتها 58.5%. تليها صحيفة نهضة مصر بنسبة 47%، كان من بينها 10.75% تغطية ذات طبيعة سلبية، أما التغطية الإيجابية فكانت نسبتها 61.2%. تليها صحيفة الأسبوع بنسبة 46.1%، كان من بينها 6.8% تغطية ذات طبيعة سلبية، أما التغطية الإيجابية فكانت نسبتها 50%. ثم صحيفة المصري اليوم بنسبة 46%، كان من بينها 25.2% تغطية ذات طبيعة سلبية، أما التغطية الإيجابية فكانت نسبتها 35.8%. ثم تأتي جريدة الدستور بمساحة تغطية نسبتها 41.8% من بينها 34.4% تغطية ذات طبيعة سلبية، أما التغطية الإيجابية فكانت نسبتها 26%. ثم صحيفة الشروق بنسبة 39.8%، كان من بينها 24.4% تغطية ذات طبيعة سلبية، أما التغطية الإيجابية فكانت نسبتها 32%. أما أقل الصحف الخاصة تخصيصا لمساحة للحزب الوطني فكانت صحيفة الفجر بنسبة 29.6%، كان من بينها 35.7% تغطية ذات طبيعة سلبية، أما التغطية الإيجابية فكانت نسبتها 32%. وأخيرا صحيفة وطني بنسبة 12%، لم يكن من بينها سوى 1.5% تغطية سلبية، أما التغطية الإيجابية فكانت نسبتها 63%. أما أكثر الصحف التي اتسمت تغطيتها بالسلبية تجاه الحزب الوطني فكانت صحيفة صوت الأمة التي خصصت للحزب الوطني 36.5% من إجمالي مساحة تغطيتها للانتخابات، كان 59.4% منها تغطية ذات طبيعة سلبية، أما التغطية الإيجابية فكانت نسبتها 21.8%. أما أكثر الصحف التي اتسمت تغطيتها بالإيجابية تجاه الحزب الوطني فكانت مجلة المصور، التي خصصت 50.2% من إجمالي مساحة تغطيتها كان من بينها 78.4% تغطية ذات طبيعة إيجابية، بينما كانت نسبة التغطية السلبية 3%. أما أكثر الصحف التي قدمت أكبر نسبة تغطية محايدة من إجمالي مساحة تغطيتها للحزب الوطني فكانت صحيفة الأهرام، إذ مثلت نسبة التغطية المحايدة للحزب 47.4%.

أما أكثر الصحف التي خصصت مساحة لحزب الوفد فكانت صحيفة وطني الأسبوعية الخاصة بنسبة 81.6% من إجمالي المساحة التي خصصتها للانتخابات، لم يكن من بينها أي مساحة ذات طبيعة سلبية، بينما انحصرت التغطية تقريبا في التغطية ذات الطبيعة المحايدة وذلك بنسبة 95.3%. تليها صحيفة صوت الأمة بنسبة 33.1% من إجمالي المساحة التي خصصتها للانتخابات، كانت الغالبية العظمى منها (90.4%) تغطية ذات طبيعة محايدة، في مقابل 3.4% تغطية ذات طبيعة سلبية. تليها جريدة الأسبوع الأسبوعية بنسبة تغطية 26.8% كان فيها 0.1% فقط تغطية ذات طابع سلبي في مقابل 74.3% تغطية ذات طابع إيجابي. وخصصت جريدة الدستور اليومية نسبة 14.3% من تغطيتها الانتخابية لحزب الوفد من بينها 1% فقط تغطية ذات طابع سلبي في مقابل 49% تغطية ذات طابع إيجابي، بينما انحصرت نصف التغطية في الإطار المحايد بنسبة 50%. أما جريدة المصري اليوم اليومية فقد خصصت 13.1% من بينها 5% تغطية سلبية مقابل 58% تغطية ذات طابع إيجابي. وخصصت صحيفة الشروق مساحة نسبتها 13% من بينها 3.6% تغطية سلبية في مقابل 35% تغطية إيجابية بينما اتسمت الصحيفة بالحياد في أغلب التغطية بنسبة 61.4%. وقد خصصت جريدة اليوم السابع الاسبوعية نسبة تغطية تقدر بـ 8% من بينها 2.3% تغطية ذات طابع سلبي في مقابل 68.7% تغطية إيجابية. وكانت جريدة الفجر الأسبوعية قد خصصت مساحة 3.2% لم يكن من بينها أية تغطية ذات طابع سلبي، بينما التغطية الإيجابية جاءت بنسبة 55.6% مقابل 44.4% تغطية حيادية من جانب الجريدة. أما أقل الصحف تخصيصا لمساحة لحزب الوفد فكانت صحيفة نهضة مصر التي خصصت للوفد 2.8% من إجمالي مساحة تغطيتها الانتخابية، كان من بينها 18.3% تغطية ذات طبيعة سلبية، في مقابل 46% تغطية ذات طبيعة إيجابية.

تغطية الصحف المختلفة لحزب الوفد

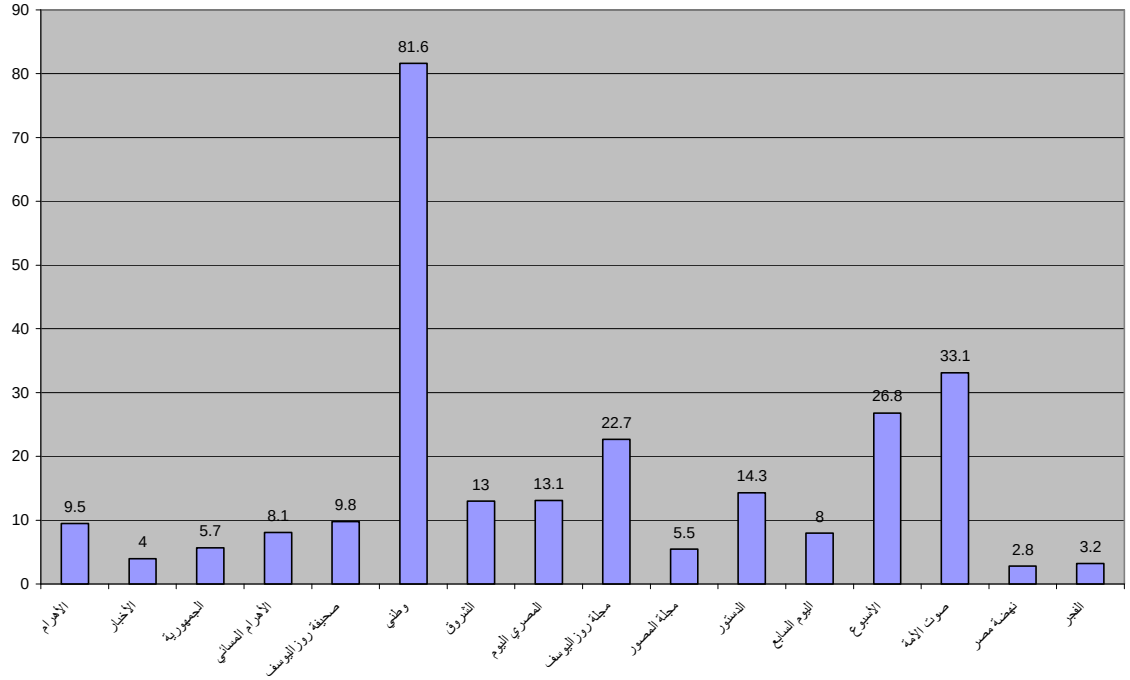

أما أكثر الصحف القومية التي خصصت مساحة لحزب الوفد فكانت مجلة روزاليوسف الأسبوعية التي خصصت 22.7% من إجمالي مساحتها للتغطية الانتخابية لحزب الوفد، كان من بينها 14.4% تغطية ذات طبيعة سلبية، في مقابل 32.6% تغطية ذات طبيعة إيجابية. تليها صحيفة روزاليوسف اليومية بنسبة تغطية 9.8% من بينها 19.3% تغطية سلبية في مقابل 30.4% تغطية ذات طابع إيجابي، بينما جاء نصف المادة الصحفية في إطار محايد بنسبة 50.3%. بينما خصصت جريدة الأهرام اليومية نسبة 9.5% من بينها 7.5% تغطية ذات طابع سلبي في مقابل 21.2 تغطية ذات طابع إيجابي، بينما جاءت أغلب التغطية محايدة بنسبة 71.3%. أما جريدة الأهرام المسائي اليومية فخصصت 8.1% من بينها 17.4 تغطية ذات طبيعة سلبية في مقابل 38% تغطية ذات طبيعة إيجابية. أما جريدة الجمهورية اليومية فخصصت 5.7% من بينها 15.7% تغطية ذات طبيعة سلبية في مقابل 22.8% تغطية ذات طبيعة إيجابية، بينما انحصرت النسبة الأكبر في التغطية السلبية 61.5%. بينما خصصت جريدة المصور الأسبوعية مساحة تقدر بـ 5.5% كان منها 11% تغطية سلبية في مقابل 52.6% تغطية إيجابية. أما جريدة الأخبار فكانت أقل الصحف القومية تخصيصا لمساحة داخلها لأخبار حزب الوفد الانتخابية بنسبة 4% كان منها 3.3% تغطية ذات طبيعة سلبية في مقابل 41.4% تغطية ذات طبيعة إيجابية، بينما جاءت الأخبار الحيادية بنسبة 55.3%.

وبالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين، فقد كانت مجلة المصور القومية الأسبوعية هي أكثر الصحف التي أفردت لها مساحة من إجمالي مساحة تغطيتها الانتخابية، إذ قدمت المصور 36% من إجمالي مساحتها للتغطية الانتخابية للإخوان، كان من بينها 57% تغطية ذات طبيعة سلبية، في مقابل 22.3% تغطية ذات طبيعة إيجابية. تليها صحيفة روزاليوسف وذلك بنسبة 22.7% من إجمالي مساحتها للتغطية الانتخابية للإخوان، كان من بينها 76.2% تغطية ذات طبيعة سلبية، في مقابل 4.2% فقط تغطية ذات طبيعة إيجابية. تليها صحيفة المصري اليوم التي خصصت للإخوان 17.7%، كان من بينها 18% تغطية ذات طبيعة سلبية، في مقابل 38.8% تغطية ذات طبيعة إيجابية. وتليها صحيفة الأهرام المسائي التي خصصت للجماعة 15.5% كان أغلبها تغطية ذات طبيعة سلبية بنسبة 81.3% في مقابل 3.5% تغطية ذات طبيعة إيجابية. ثم جريدة روزاليوسف الأسبوعية المملوكة للدولة فخصصت 13.6% كان أغلبها 80.2% تغطية سلبية في مقابل 4% تغطية إيجابية. وخصصت جريدة الشروق 12.6% من تغطيتها للإخوان كان من بينها 14% تغطية ذات طبيعة سلبية في مقابل 22.7% تغطية ذات طابع سلبي. وتأتي جريدة الدستور في المرتبة السابعة بنسبة تغطية 12.3% كان من بينها 11.7% تغطية سلبية و27.3% تغطية إيجابية. وتأتي بعد ذلك جريدة نهضة مصر اليومية الخاصة بنسبة تغطية 11% من بينها 15% تغطية ذات طابع سلبي في مقابل 34.7% تغطية إيجابية. وخصصت جريدة صوت الأمة الأسبوعية الخاصة 10 من تغطيتها الانتخابية لجماعة الإخوان كان من بينها 8% تغطية سلبية في مقابل 21% تغطية إيجابية. أما جريدة الأهرام فقد خصصت 9.6% أغلبها جاء كتغطية سلبية بنسبة 70.4% في مقابل 2.6 تغطية ذات طابع إيجابي. كما خصصت جريدة الفجر الأسبوعية الخاصة 9% من تغطيتها للإخوان، كان منها 2.7% تغطية سلبية، بينما أغلب المساحة كانت ذات طابع إيجابي بنسبة 63.3%. وجاءت جريدة الجمهورية بنسبة تغطية 7.4% كان حوالي أو النصف أو أكثر قليلاً تغطية ذات طبيعة سلبية بنسبة 53.7% و21.7% تغطية إيجابية. أما جريدة اليوم السابع الأسبوعية الخاصة فخصصت 6.3% من تغطيتها الانتخابية لصالح جماعة الإخوان كان منها 3.2% تغطية سلبية في مقابل 41.6% تغطية إيجابية.

تغطية الصحف المختلفة لجماعة الإخوان

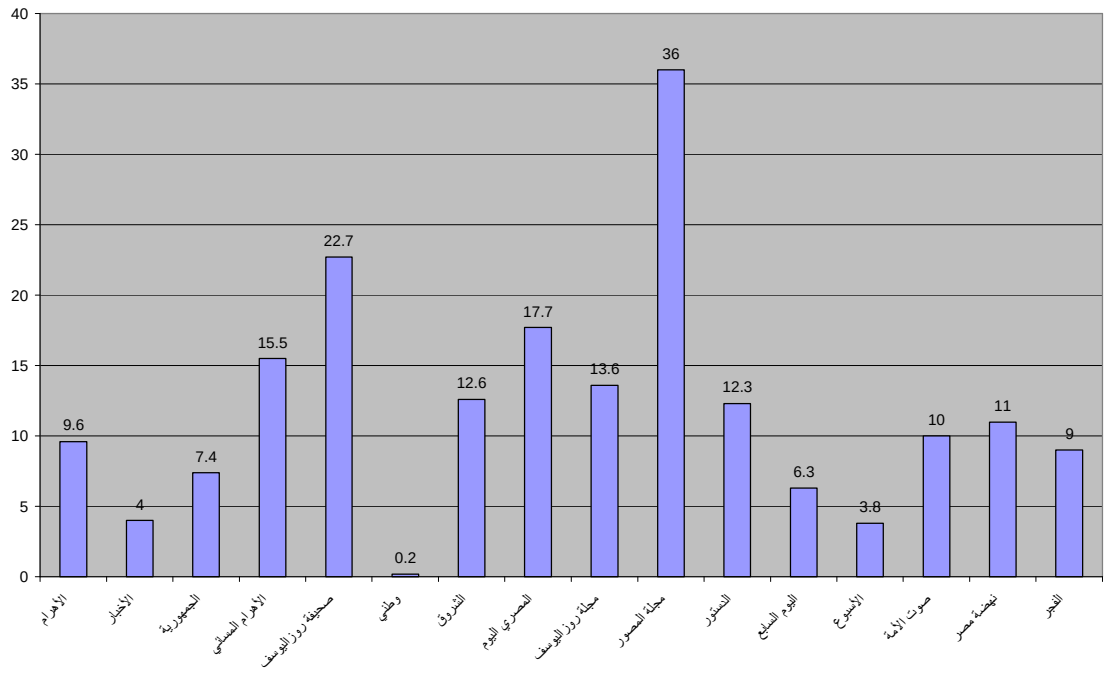

أما أقل الصحف فيما يتعلق بمساحة للإخوان فكانت صحيفة وطني الأسبوعية الخاصة بنسبة 0.2%، كانت كلها تقريبا (97%) محايدة، في مقابل عدم وجود أي مساحة ذات طبيعة إيجابية. تليها صحيفة الأسبوع بنسبة 3.8%، كان من بينها 6.6% تغطية ذات طبيعة سلبية، في مقابل 52% تغطية ذات طبيعة إيجابية. أما أقل الصحف القومية تخصيصا لمساحة الإخوان فكانت صحيفة الأخبار التي خصصت 4% من مساحة تغطيتها للانتخابات للإخوان، كان من بينها 60% تغطية ذات طبيعة سلبية، في مقابل 11.2% تغطية ذات طبيعة إيجابية.

وفيما يتعلق بحزب التجمع، فجاءت مجلة روزاليوسف الأسبوعية المملوكة للدولة في المرتبة الأولى من بين المجلات والصحف التي خصصت مساحة لتغطية أخبار الحزب بنسبة 13.5%، كانت من بينها 2.6% تغطية ذات طبيعة سلبية في مقابل 42.6% تغطية ذات طبيعة إيجابية. وتأتي بعد ذلك جريدة صوت الأمة الأسبوعية الخاصة حيث خصصت 10.5% من مساحة تغطيتها الانتخابية للحزب جاءت التغطية السلبية فيها بنسبة 4.2% في مقابل 4.6% للتغطية الإيجابية.

وجاءت جريدة الدستور اليومية الخاصة في المرتبة الثالثة من حيث تغطية أخبار حزب التجمع حيث خصصت له مساحة 4.5%، كان منها 16.3% تغطية ذات طبيعة سلبية في مقابل 35.6% تغطية ذات طبيعة إيجابية. وتلا ذلك تغطية جريدة اليوم السابع الأسبوعية الخاصة والتي جاءت بنسبة 3.8% كان منها 1% تغطية ذات طبيعة سلبية في مقابل 66% تغطية ذات طبيعة إيجابية. فيما جاءت بعد ذلك جريدة الشروق اليومية الخاصة بنسبة تغطية 3.5% كان منها 6.8% تغطية ذات طبيعة سلبية في مقابل 26% تغطية ذات طبيعة إيجابية. فيما خصصت جريدة الفجر الأسبوعية الخاصة نسبة 3.1% لتغطية أخبار الحزب لم يكن من ضمنها أية تغطية سلبية فيما جاءت التغطية الإيجابية بنسبة 60.2%. بينما خصصت جريدتا نهضة مصر الخاصة وروزاليوسف القومية نسبة 2.8% لأخبار الحزب، فجاءت التغطية السلبية في جريدة نهضة مصر بنسبة 10% في مقابل 36.8%

للتغطية الإيجابية، بينما جاءت نسبة التغطية السلبية في جريدة روزاليوسف اليومية بنسبة 3.4% في مقابل 34.4% للتغطية ذات الطبيعة الإيجابية. وقد خصصت جريدة المصري اليوم نسبة 2.7% من إجمالي تغطيتها الانتخابية لحزب التجمع كان منها 5.7% تغطية ذات طابع سلبي في مقابل 32.1% تغطية ذات طابع إيجابي. وقد خصصت جريدة الأهرام اليومية المملوكة للدولة نسبة 2.6% لأخبار الحزب الانتخابية جاء منها 3.8% تغطية ذات طبيعة سلبية في مقابل 15.5% كتغطية ذات طابع إيجابي.

وجاءت تغطية الحزب في جريدة الأهرام المسائي اليومية المملوكة للدولة بنسبة 2.4% كان من بينها 3.8% تغطية سلبية في مقابل 46% تغطية إيجابية. بينما خصصت جريدة الأخبار اليومية المملوكة للدولة 1.5% كان من بينها 3.5% تغطية ذات طابع سلبي في مقابل عدم وجود أية تغطية إيجابية للحزب داخل الجريدة. وجاء نصيب حزب التجمع من تغطية مجلة المصور الأسبوعية 1.3% كان منها 6.4% تغطية سلبية في مقابل 89.8% تغطية ذات طبيعة إيجابية. بينما خصصت جريدة الأسبوع الأسبوعية الخاصة نسبة 0.8% كان بينها 2.7% تغطية ذات طبيعة سلبية في مقابل 79% تغطية ذات طبيعة إيجابية. وجاءت نسبة تغطية الحزب في جريدة الجمهورية اليومية المملوكة للدولة 0.7% جاءت النسبة السلبية فيها 0.5% بينما ارتفعت النسبة الإيجابية لتصل إلى 51%، بينما جاءت جريدة وطني الأسبوعية الخاصة في المرتبة الأخيرة من حيث تخصيص مساحة صحفية لحزب التجمع وأخباره الانتخابية حيث خصصت له نسبة 0.3% لم يكن من بينها أي تغطية سلبية بينما كانت نسبة التغطية الإيجابية 11%.

تغطية الصحف المختلفة لحزب التجمع

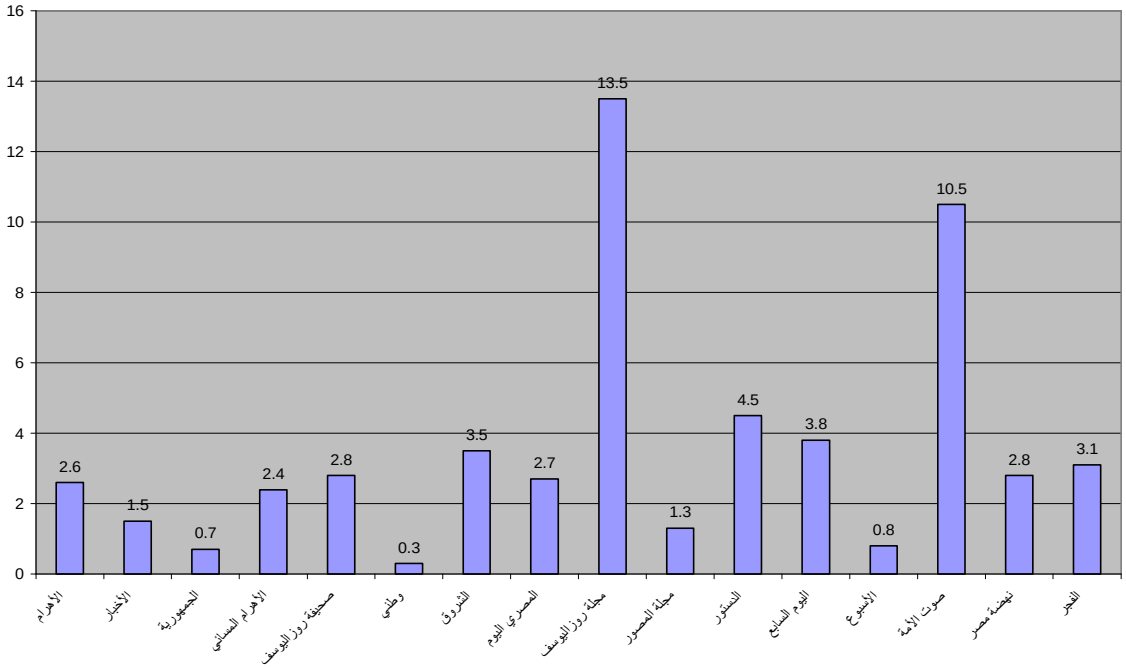

أما فيما يتعلق بتغطية أخبار الحزب الناصري، فجاءت صحيفة الفجر الأسبوعية الخاصة في المرتبة الأولى من بين الصحف والمجلات التي خصصت نسبة من تغطيتها للحزب بنسبة 7.2% كان من بينها 1.3% تغطية ذات طبيعة سلبية في مقابل 65.2% تغطية ذات طبيعة إيجابية. جاءت بعدها في المرتبة الثانية جريدة الدستور

اليومية الخاصة بنسبة 4.8% كان من بينها 3.3% تغطية ذات طابع سلبي في مقابل 77.3% تغطية ذات طابع إيجابي. وجاءت بعدهما جريدة الشروق بنسبة 2.5% كان من بينها 4% تغطية ذات طابع سلبي في مقابل 48% تغطية ذات طابع إيجابي. وخصصت جريدة روزاليوسف اليومية المملوكة للدولة نسبة 2.3% كان منها 7% تغطية ذات طبيعة سلبية في مقابل 24.7% تغطية ذات طبيعة إيجابية.

وقد خصصت جريدة وطني الأسبوعية الخاصة نسبة 2.1% لم يكن من بينها أي تغطية ذات طابع سلبي أو حتى إيجابي، فاتسمت بالحياد التام بنسبة 100%. وخصصت كلٌ من صحيفتي نهضة مصر اليومية الخاصة والأهرام المسائي اليومية المملوكة للدولة ما نسبته 1.2% لأخبار الحزب الناصري، حيث جاءت نسبة التغطية السلبية في نهضة مصر 4.6% في مقابل 35.4% للتغطية الإيجابية، والأهرام المسائي جاءت نسبة التغطية السلبية فيها 27.8% بينما جاءت التغطية الإيجابية بنسبة 11.7%.

وخصصت كل من جريدة الأسبوع الأسبوعية الخاصة واليوم السابع الأسبوعية الخاصة ومجلة روزاليوسف الأسبوعية المملوكة للدولة وجريدة المصري اليوم اليومية الخاصة وجريدة الأهرام اليومية المملوكة للدولة نسبة 1% من مساحة تغطياتهم الانتخابية للحزب، ففي الأسبوع جاءت نسبة التغطية السلبية 2.4% في مقابل 32% كتغطية إيجابية، ولم تكن هناك أية تغطية سلبية في اليوم السابع في مقابل 82.2% تغطية ذات طابع إيجابي، وكانت التغطية السلبية في روزاليوسف أكثر من نصف مساحة التغطية بنسبة 57% في مقابل 3% فقط كتغطية ذات طابع إيجابي، وفي المصري اليوم كانت التغطية السلبية بنسبة 13.7% في مقابل 24.3% كتغطية إيجابية، أما الأهرام فتغطيتها السلبية للحزب جاءت بنسبة 6.6% في مقابل 5.4% كتغطية إيجابية. كما خصصت مجلة المصور 0.5% لم يكن فيها أي تغطية سلبية بينما جاءت كل المساحة كتغطية إيجابية بنسبة 100%. بيما خصصت جريدة الأخبار نسبة 0.3 لتغطية أخبار الحزب لم يكن بها أي تغطية ذات طابع سلبي أو حتى إيجابي فكانت الجريدة محايدة بنسبة 100%.

تغطية الصحف المختلفة للحزب الناصري

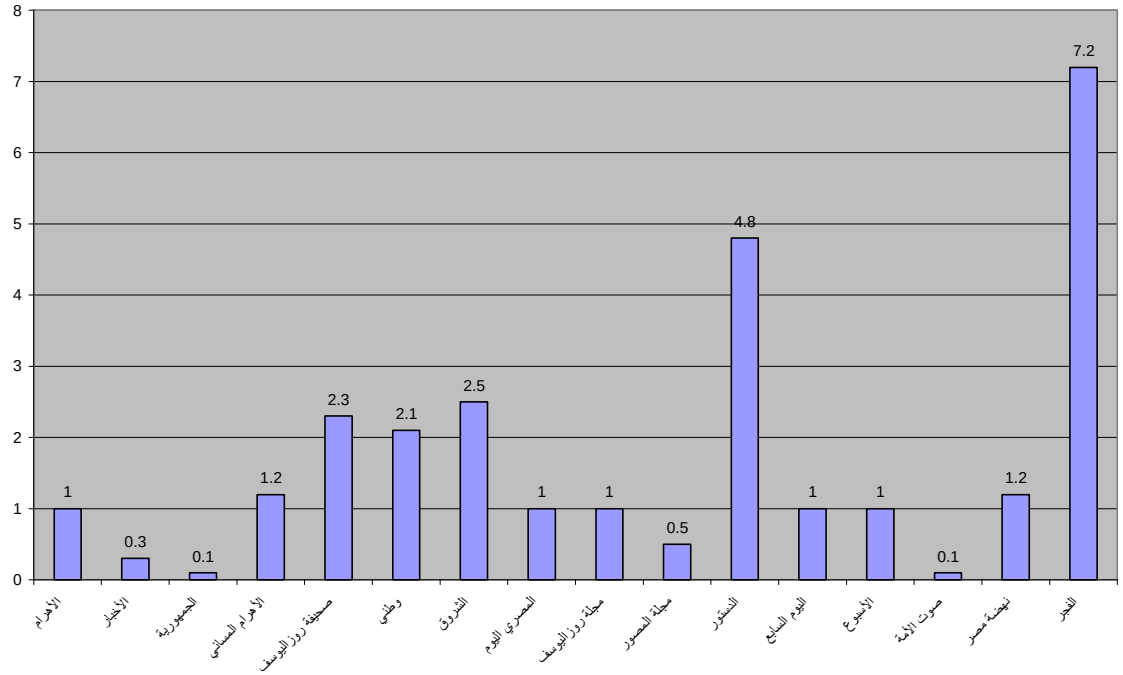

وجاءت صحيفتا صوت الأمة الأسبوعية الخاصة والجمهورية اليومية المملوكة للدولة في المرتبة الأخيرة من حيث تغطية أخبار الحزب بنسبة 0.1% لكل منها لم يكن لصوت الأمة فيها أي تغطية سلبية أو حتى إيجابية فكانت الصحيفة محايدة بنسبة 100%، أما الجمهورية فكان من نسبة تغطيتها 12.8% تغطية ذات طابع سلبي في مقابل 26.4% تغطية إيجابية.

ثالثا، غلبت التوجهات الإيجابية والمحايدة على التغطية التي قدمتها الصحف بشكل عام. فنسبة التغطية ذات الطبيعة المحايدة هي 47.5%، جاءت النسبة الأكبر منها (57%) من الصحف الخاصة. أما التغطية ذات الطبيعة الإيجابية فكانت نسبتها 38.5% جاءت النسبة الأكبر منها (55%) من الصحف القومية. تغطية ذات طبيعة إيجابية، بينما اقتصرت التغطية ذات الطبيعة السلبية على 14%، جاءت النسبة الأكبر منها (56.2%) من الصحف الخاصة. كما غلبت الطبيعة الإيجابية على تغطية الصحف القومية، إذ قدمت ما نسبته 44.5% تغطية ذات طبيعة إيجابية من إجمالي مساحة تغطيتها للعملية الانتخابية، في مقابل 13% تغطية ذات طبيعة سلبية. أما الصحف الخاصة فقد غلب على تغطيتها الطابع المحايد، إذ قدمت ما نسبته 51.7% تغطية ذات طبيعة محايدة من إجمالي من قدمته من مساحة للعملية الانتخابية، في مقابل 15.3% تغطية ذات طبيعة سلبية.

التقييم الإجمالي لتغطية الصحافة للعملية الانتخابية

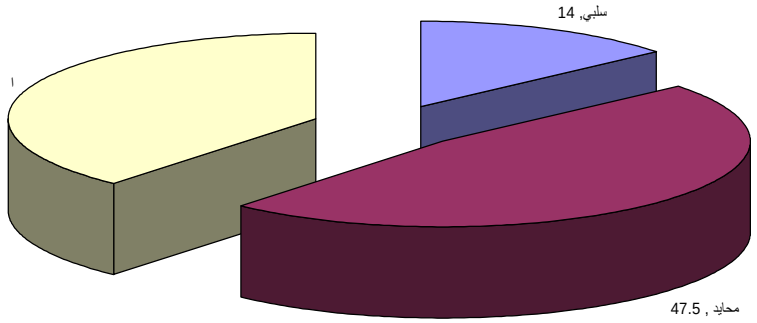

وكانت صحيفة صوت الأمة الأسبوعية الخاصة هي الصحيفة الأكثر تقديما لتغطية تتسم بالطابع السلبي من إجمالي ما قدمته من تغطية إعلامية للانتخابات. إذ بلغت نسبة تغطيتها السلبية 26.7%، في مقابل 14.4% تغطية ذات طبيعة إيجابية من إجمالي مساحة تغطيتها للعملية الانتخابية. تليها مجلة المصور بنسبة 22.8% تغطية ذات طبيعة سلبية في مقابل 55.1% تغطية ذات طبيعة إيجابية. أما أقل الصحف تقديما لتغطية ذات طبيعة سلبية فكانت صحيفة وطني بنسبة 0.2%، في مقابل 12.8% تغطية ذات طبيعة إيجابية من إجمالي المساحة التي خصصتها لتغطية العملية الانتخابية.

أما أكثر الصحف تقديما لتغطية ذات طابع محايد من إجمالي المساحة التي خصصتها لتغطية العملية الانتخابية، فكانت أيضا صحيفة صوت الأمة بنسبة 58.9%، تليها صحيفة الشروق بنسبة 58.4%، ثم صحيفة الأهرام بنسبة 53.6%. أما أقل الصحف تقديما لتغطية محايدة فكانت مجلة المصور التي قدمت تغطية محايدة بنسبة 22.3% من إجمالي مساحة تغطيتها للعملية الانتخابية.

أما أكثر الصحف تقديما لتغطية ذات طابع إيجابي فكانت صحيفة الأسبوع وذلك بنسبة 61%، تليها صحيفة اليوم السابع بنسبة 58.4%، ثم مجلة المصور بنسبة 55.1%. أما أقل الصحف تقديما لتغطية ذات طبيعة إيجابية من إجمالي ما قدمته من تغطية فكانت صحيفة صوت الأمة وذلك بنسبة 14.4% من إجمالي مساحة تغطيتها الإعلامية للانتخابات.

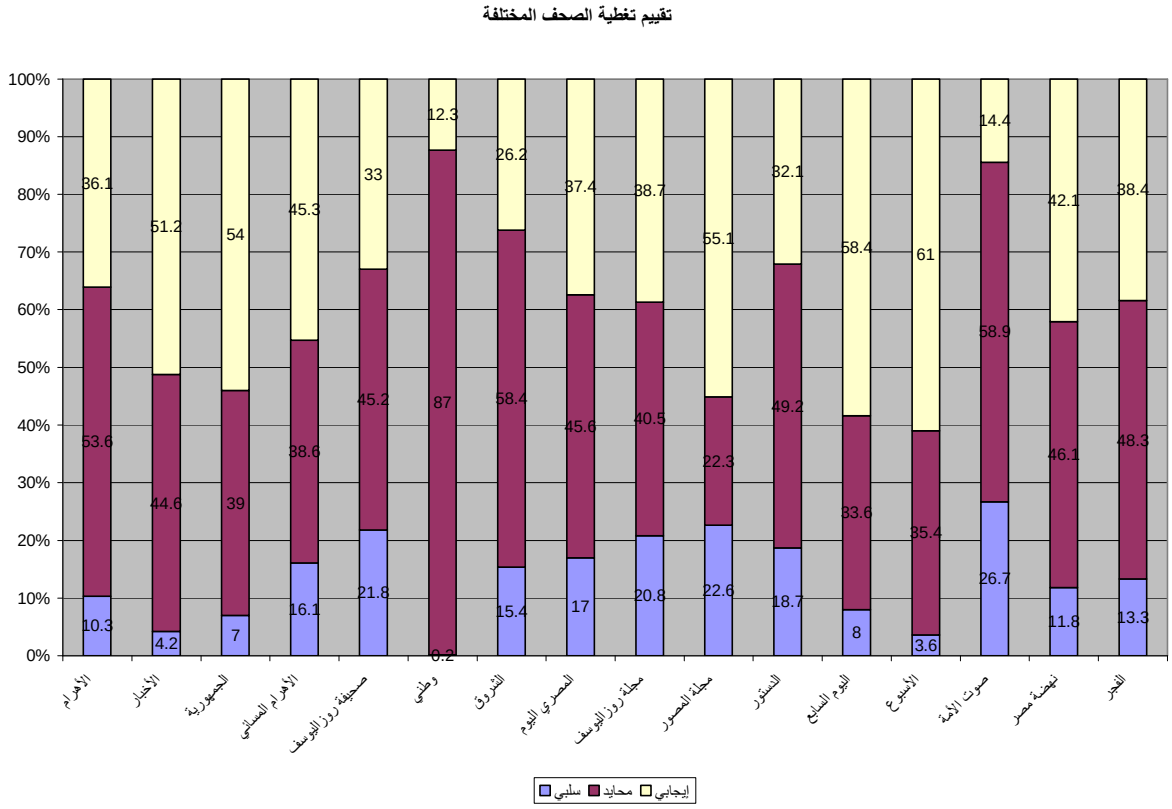

التقرير الكيفي

تمنى الكثيرون أن يحمل عام 2010 بين طياته تغييراً في أداء وسائل الإعلام المختلفة خاصة ما يتعلق بتغطيتها للانتخابات البرلمانية التي وقعت في أواخر شهر نوفمبر من العام نفسه، ولكن جاءت المشاهدات مخيبة للآمال، وضاربة بأي توقعات عرض الحائط. فالصورة الأكبر للحالة الانتخابية البرلمانية التي عاشتها مصر في نوفمبر 2010 في ظل غياب تام للإشراف القضائي وسيطرة رأس المال والتزوير الفج والفاضح لصالح أشخاص وتيارات بعينها، لم تكن وسائل الإعلام بمعزل عنه، بل طالها الكثير من العطب نتيجة لسيطرة الدولة على أغلب وسائل الإعلام وحتى الخاصة منها التي استطاعت التحكم فيها بالقوانين المختلفة والتهديد بالغلق وفرض أجندات بعينها.

وأشارت النتائج والمشاهدات إلى أن الأحزاب والجماعات التي نالت القدر الأكبر من التغطية الإعلامية كانت الحزب الوطني ثم جماعة الإخوان المسلمين وحزب الوفد، وذلك على حساب التيارات والأحزاب السياسية الأخرى وعلى حساب عملية التوعية السياسية بشكل عام. فعلى سبيل المثال جاء الاهتمام بقضايا المرأة فقط فيما يتعلق بنظام الكوتا والمرشحات لها بشكل عام، ولم يأت الحديث عن قضايا المرأة من المنطلق الأوسع وكونها شريكا أساسيا في المجتمع وأن مشاركتها في الانتخابات جزء من تحقيق بعض حقوقها المنصوص عليها في الدستور والقوانين.

فانصب اهتمام كل من الصحافة والتلفزيون بالحزب الوطني والإخوان المسلمين ومن بعدهم حزب الوفد، واستمرت الصحف القومية في انحيازها الدائم والواضح ضد جماعة الإخوان لدرجة تجاهل أخبار الاعتقالات في صفوف الجماعة والتي تحدثت عنها الصحف المصرية الخاصة والعالمية. ورغم وضوح المنطق وراء اهتمام الصحف والقنوات الخاصة بالأحزاب الأكبر حجما وتأثيرا – اختلفنا أو اتفقنا معه – باعتبار أن مالكيها من رجال الأعمال، وأن جزءا أساسيا من أهدافها هو الربح التجاري الذي تحكمه المصالح والعلاقات مع المسئولين في الدولة، إلا أن المنطق نفسه لا يمكن تفهمه أو تطبيقه على الصحف أو القنوات التليفزيونية القومية المملوكة للدولة، وهو ما يعني أن عليها واجب تمثيل كل أطياف الدولة بالطريقة نفسها. إلا أن الوضع جاء معكوسا، فاهتمام الإعلام الخاص بالأحزاب والمستقلين جاء أكبر – نسبيا – مقارنة باهتمام الإعلام المملوك للدولة.

وكانت أبرز الانتقادات في وسائل الإعلام موجهه ضد كلٍ من الحزب الوطني وجماعة الإخوان المسلمين، فمنتقدو الحزب الوطني ينطلقون من فكرة احتكاره السلطة والمخاوف من تزوير الانتخابات والسيطرة الأمنية على لجان الاقتراع والفرز وكتم أفواه مؤيدي التيارات الأخرى، بينما ينطلق مهاجمو جماعة الإخوان من خلفية رفض انخراط الجماعات الدينية في الحياة السياسية. وكان اللافت للنظر، خاصة من جانب الإعلام المملوك للدولة عدم وجود مساحة للرد من جانب جماعة الإخوان على الانتقادات الموجهة إليها أو الهجوم عليها، مما يتنافى مع قواعد المهنية. فعلى سبيل المثال اهتم عدد من الصحف المملوكة للدولة بفرد مساحات كبيرة للحديث عن الإخوان ودور الجماعة في واقعة اغتيال النقراشي باشا دون اهتمام كبير برؤية الجماعة، وهو حدث تاريخي يبرز الجانب الأكثر ميلاً لاستخدام العنف داخل للجماعة، في محاولة لتوجيه وإثارة الرأي العام ضد جماعة الإخوان.

وهنا يجب التنبيه إلى أن القواعد المهنية لا تتعارض مع تبني رأي أو توجه إعلامي وهو ما ليس خطأ في حد ذاته، ولكن الخطأ يقع في عدم عرض الرأي الآخر، حفاظا على حق القارئ أو المشاهد في المعرفة ودفاعا عن حرية التعبير والتنوع الإعلامي الذي هو ركيزة أساسية لنشر الوعي باعتباره دورا اجتماعيا مهما للإعلام الجاد.

ويمكن القول إن القنوات والصحف المملوكة للدولة بالإضافة إلى قناة "الفراعين" الفضائية الخاصة، كانت كلها منحازة وبوضوح لصالح الحزب الوطني، وضد جماعة الإخوان، ففي قناة الفراعين – على سبيل المثال – كان البرنامج الذي يقدمه مدير وصاحب القناة موجها ومخصصا كلياً للقيام بالدعاية لنفسه وللحزب الوطني الذي يترشح على قوائمه، وضد جماعة الإخوان التي تناولها سلبيا طوال الوقت. وركزت القناة ومعها وسائل الإعلام القومية المملوكة للدولة – التي تخضع لعملية الرصد الإعلامي – على ما سمته تلك الوسائل "مؤامراتهم وتطرفهم واعتبارهم الخطر على أمن مصر" قاصدة بذلك جماعة الإخوان. وتأتي أهمية قرار وزير الإعلام بمنع مرشحي انتخابات مجلس الشعب الذين يقدمون برامج تلفزيونية من الظهور في تلك البرامج خلال فترة الدعاية الانتخابية، حيث تمكن بعضهم بالفعل من استغلال مواقعهم للدعاية لأنفسهم ولأحزابهم المنتمين إليها، مع ملاحظة أن غالبيتهم كانت من المنتمين للحزب الوطني.

الملاحظات نفسها كانت واحدة تقريبا في الصحافة والتلفزيون، إلا أن الانحياز كان أكثر وضوحا في الإعلام المطبوع منه في المرئي، فالقنوات التلفزيونية المملوكة للدولة انحازت للحزب الوطني في اختيار التغطيات والأخبار وحتى التوصيفات، إلا أن عدم تقديم مادة إعلامية كافية خاصة بالتغطية الانتخابية – مقارنة بالصحف – جعل الانحياز أقل وضوحا مما هو في الصحافة التي كثرت فيها التغطيات الإعلامية الخاصة بمختلف المرشحين والأحزاب، فكل الصحف المملوكة للدولة بلا استثناء أظهرت انحيازا واضحا للحزب الوطني من حيث التقييمات والمساحات، وانحيازا قويا ضد الإخوان المسلمين، بينما كانت الانحيازات أقل وضوحا في الصحف والقنوات الخاصة، والتي تحيز بعضها لحزب الوفد على سبيل المثال.

فالأهرام، كبرى الصحف القومية، تجاهلت أغلب الأحداث أو التطورات في الانتخابات التي تخص أحزاب وتيارات المعارضة المصرية، فقد نشرت الصحيفة –على سبيل المثال- قوائم مرشحي الحزب الوطني وأفردت لها صفحات مطولة، بينما لم تنشر أي قائمة لمرشحي أي تيار أو حزب سياسي آخر، إلى جانب الميل الواضح إلى دعم مرشحي الحزب الوطني، وإفراد مساحات تعرض "إنجازات الحزب الوطني ورئيسه". كما حرصت الصحيفة على عدم الحديث عن الاعتقالات التي تعرض لها أعضاء جماعة الإخوان منذ بدء إعلان الجماعة نيتها خوض أعضائها معترك انتخابات البرلمان حتى وصلت الاعتقالات ذروتها في عيد الأضحى، أي قبل اليوم الانتخابي بحوالي عشرة أيام. وهي الطريقة نفسها التي تعاملت بها جريدة الأخبار المملوكة للدولة مع الأحداث، حيث تجاهلت كثيرا من الأحداث التي وقعت لصالح فرد مساحات لأخبار مرشحي الحزب الوطني وإرفاق صورهم بشكل ملفت للنظر مع تلك الأخبار، بالإضافة إلى نشر المقالات لعدد كبير من الكتاب تبرز أهمية الحزب في الحياة السياسية كنوع من أنواع الدعاية للحزب ومرشحيه خلال الانتخابات، كما كان الهجوم على جماعة الإخوان مستمرا طوال الوقت دون عرض للرأي الآخر.

وسارت صحيفة الأهرام المسائي المملوكة للدولة أيضا على النهج نفسه، فخصصت مساحات للحديث عن جماعة الإخوان بهدف سرد تاريخهم "السلبي والإرهابي" وإجراء حوارات مع مسئولين معروفين بمعارضتهم القوية للإخوان مثل اللواء/ فؤاد علام – وكيل جهاز مباحث أمن الدولة السابق. كما انحازت الصحيفة للحزب الوطني بقوة، لدرجة اعتباره في تقرير نشرته الصحيفة في عددها الصادر يوم الثلاثاء الموافق ١٦ نوفمبر 2010 "قاطرة الحياة السياسية في مصر"، معتبرة أنه الحزب نفسه الذي اتخذ الاسم نفسه طوال التاريخ المصري بمراحله المختلفة وهو ما يمثل تحويرا للحقائق ونزعها من سياقها الحقيقي والتاريخي.

واتبعت مجلة المصور الأسبوعية المملوكة للدولة نفس توجه الصحف القومية الأخرى حيث وضوح التحيز تجاه الحزب الوطني وضد جماعة الإخوان من خلال الملفات التي أعدتها لتوضيح مميزات وإنجازات الحزب الوطني، وعرض سلبيات الإخوان منذ بداية تاريخ الجماعة وحتى اليوم، دون عرض لردودهم وآرائهم في هذه التقارير، ودون اهتمام بالتعامل الأمني العنيف مع مرشحي الإخوان ومؤيدي للجماعة.

ولعل روزاليوسف – على الرغم من أنها أقل الصحف والمجلات تغطية لأخبار الحزب الوطني كماً – هي المؤسسة القومية الوحيدة التي أعلنت بوضوح الانحياز لصالح الحزب الوطني من خلال مقالات رئيس تحريرها عبد الله كمال التي أعلن فيها أن الحياد التام غير ممكن، وأن الانحياز للإخوان يعني تأييدا للدولة الدينية التي يرفضها شخصيا، وكأن التنافس الانتخابي لم يشمل سوى هاتين القوتين السياسيتين مما يعد إقصاءً واضحا للتيارات السياسية الأخرى. واهتمت الصحيفة بنقل كل ما يتعلق بالحزب الوطني ومرشحيه معتبرة أن أي سلبيات تحدث بمثابة "سقطات" لابد منها لأننا "بشر نصيب ونخطئ"، وحرصت على مهاجمة الإخوان الذين احتلوا فيها مساحة قد تقارب الحزب الوطني حجما ولكنها تغايره على مستوى التقييم؛ فهي تهاجم الإخوان بأكثر من طريقة، وتركز على أخطائهم وسلبياتهم، مما يعد – في الوقت نفسه – دعاية غير مباشرة للحزب الوطني كون الإخوان المنافس الأساسي الدائم له.

أما بالنسبة للصحافة الخاصة، فكان الاهتمام مركزا أيضا على الحزب الوطني وجماعة الإخوان، إلا أن محاولة تقديم رؤية مختلفة عن الصحافة القومية لعبت دورا كبيرا في الشكل النهائي للتغطية، فكانت أكثر تنوعا واختلافا، بما يتيح للقارئ تعددية في وجهات النظر وإن كانت تعددية نسبية. وكان لملكية وسائل الإعلام الخاصة دور في توجيه الخط التحريري الخاص بها، فعلى سبيل المثال وفي صحيفة الدستور التي يملكها الآن رجال أعمال منتمون لحزب الوفد، كان هناك انحيازا واضح لصالح الحزب من حيث الكم والكيف، فعلى الرغم من وجود جريدة حزبية تعبر عن حزب الوفد (جريدة الوفد) جاء هذا الانحياز، فأفردت له ولمرشحيه عددا كبيرا من الصفحات على حساب الأحزاب الأخرى.

وعلى النقيض من الإعلام المملوك للدولة، فقد اهتم الإعلام الخاص بقوة بأخبار جماعة الإخوان والاعتقالات في صفوفها، ففي صحيفة المصري اليوم على سبيل المثال، تابعت الصحيفة معظم الأحداث والتطورات اليومية، ولم تغفل منها الكثير على مدار فترة الرصد التي قام بها مركز القاهرة. ولكن اختلفت جريدة نهضة مصر عن المصري اليوم، من حيث إنها كانت أقرب للانحياز ضد الحزب الوطني، فركزت على سبيل المثال على الحديث عن المستبعدين من المجمعات الانتخابية للحزب الوطني، وعن "صفقة" الوطني مع المعارضة للإطاحة بالإخوان.

وعلى الرغم من ذلك كان هناك تجاهل واضح لأخبار الاعتقالات في صفوف جماعة الإخوان المسلمين والتي نشرتها صحف أخرى.

أما صحيفة الفجر الأسبوعية، فكانت أميل لمعارضة جماعة الإخوان، فنشرت مثلا في عددها الصادر بتاريخ ١٥ نوفمبر 2010 ملفا كاملا عن الإخوان ومشاركتهم في انتخابات 2005، تناولت فيه بشكل سلبي المظاهرات التي قام بها أعضاء الجماعة ومؤيدوها خلال تلك الفترة، مشيرة إلى أن الجماعة "تجبر" أعضاءها على المشاركة في تلك الاحتجاجات وليس عن قناعة منهم بذلك.

وبالنسبة لجريدة الشروق، فقد حاولت أن تتوخى الحياد في تغطيتها لأخبار التيارات السياسية المختلفة، فكانت مواقفها تجاه القوى السياسية مختلفة من يوم لآخر ومن حدث لآخر، فعلى سبيل المثال تحيزت بوضوح لمرشحي الوطني في عددها الصادر 8 نوفمبر 2010، بينما شنت هجوما عنيفا على الحزب وأعضائه يوم 17 نوفمبر، واعترضت على مواقفه في أكثر من خبر في عددها الصادر يوم ١١ نوفمبر. بينما كانت في أغلب الأوقات أقرب للحياد مع جماعة الإخوان.

أما انحياز صحيفة صوت الأمة الأسبوعية ضد الحزب الوطني فقد وضحت صوره من خلال نشر الصحيفة صورة "تعبيرية" في عددها الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر، حيث نشرت صورة لرءوس عدد من قيادات الحزب الوطني مقطوعة وملقاة أمام قبة البرلمان وتحديدا أحمد عز – صفوت الشريف – فتحي سرور، بينما مبنى البرلمان في الخلفية شبه محطم، مما أعطى انطباعا سلبيا بسقوط الحزب الوطني وربط ذلك بانهيار البرلمان في الوقت نفسه، وأرجعت الصحيفة ذلك إلى ثورة المستبعدين من المجمعات الانتخابية للحزب الوطني واعتراضاتهم على ذلك الإبعاد.

وبعد إعلان نتيجة المجمع الانتخابي وأسماء المرشحين عن الحزب الوطني، كان لأخبار المستبعدين من الوطني مساحات في الوسائل الإعلامية المختلفة، بالإضافة إلى الخلافات داخل الحزب، وهو ما قد يعطي انطباعا سلبيا عن الحزب لدى بعض التيارات السياسية المعارضة، بينما يستخدمه آخرون مثل روزاليوسف باعتباره نموذجا للديمقراطية داخل الحزب.

وفي نموذج للحيادية وتمثيل التيارات السياسية المختلفة وعرض الرأي والرأي الآخر، خصصت صحيفة اليوم السابع عددين للمرشحين الأبرز في دائرة حلوان بمحافظة القاهرة، ففي عددها الصادر بتاريخ ٩ نوفمبر صفحة كاملة للمرشح سيد مشعل – وزير الإنتاج الحربي ليتحدث عن إنجازاته ويشرح برنامجه الانتخابي، أشاد خلاله بالرئيس مبارك وجمال مبارك معتبرا التوريث "خرافة"، وفي عددها الصادر يوم ١٦ نوفمبر 2010 منحت اليوم السابع المرشح مصطفى بكري فرصة للحوار وعرض برنامجه الانتخابي، وانتقاد منافسه في الدائرة الانتخابية نفسها وزير الإنتاج الحربي.

ووسط الخلط الكبير وعدم الوضوح والحسم حتى في إعلان الأسماء النهائية لمرشحي مجلس الشعب والذي استمر لأيام بعد الموعد المفترض فيه إعلان القوائم النهائية، إلى جانب التوتر والتساؤلات التي تسبب فيها طريقة اختيار الحزب الوطني لمرشحيه، تتضح أهمية تثقيف الناخبين ودور الإعلام في التوضيح والشرح، إلا أن ذلك لم يكن بالقدر المطلوب، فاختلط نقل أنباء وقرارات اللجنة العليا للانتخابات بالانتقادات الموجهة للجنة نفسها، وما بين الإشادة بحيادها والطعن في نزاهتها لم يكن لدى الجمهور من القراء والمشاهدين، الذين هم أيضا الناخبون، طريقة

للحصول على معلومات دقيقة وواضحة حول الانتخابات. لكن هذا لا ينفي وجود الاهتمام من جانب الإعلام، فعلى سبيل المثال اهتمت صحيفة نهضة مصر – إلى حد ما – بالجانب التثقيفي للناخبين من خلال الإشارة إلى دور المجلس القومي لحقوق الإنسان في مراقبة الانتخابات، والحث على التصويت من خلال حملة "شارك وراقب" في عدديها الصادرين بتاريخ 10 و11 نوفمبر 2010، كما اهتمت جريدة الشروق بهذا الجانب وخصصت مساحات للتعريف بآليات المراقبة، وآلية التصويت، بالإضافة إلى الحث على المشاركة والتحذير من شراء الأصوات، كما قامت الجريدة بنشر تقارير لجان متابعة الانتخابات ومقالات الرأي التي تقيم الوضع السياسي، وتحلل برامج المرشحين المختلفين.

وفي سياق متصل، كان الاهتمام برموز الدولة من وزراء ومحافظين بارزا بقوة في التغطيات الصحفية للعملية الانتخابية، فنشرت جريدة الأهرام في عددها الصادر يوم ١٢ نوفمبر خبرا عن الدكتور مفيد شهاب – وزير الشئون القانونية والمجالس النيابية وحملته الانتخابية – على مقعد الفئات بدائرة محرم بك بالإسكندرية – أقرب ما يكون للدعاية الانتخابية، وفي العدد الصادر بتاريخ ١٤ نوفمبر تناولت الجريدة خبرا يتضمن دعاية غير مباشرة للمرشح الوزير محمد نصر الدين علام – وزير الري يعلن فيه أنه سيؤم أبناء دائرته جهينة بمحافظة أسيوط، في صلاة عيد الأضحى. كما خصصت جريدة الأخبار مساحات كبيرة لأخبار الوزراء المرشحين وإنجازاتهم مثلما ورد بالصفحة الأولى في العدد الصادر يوم ٨ نوفمبر من تهنئة من رجل الأعمال مصطفى السلاب ونجليه لمحمد أبو العينين لانتخابه رئيسا للبرلمان المتوسطي ووصفه بأنه "أهلٌ للثقة" وذلك خلال خوض أبو العينين انتخابات مجلس الشعب على مقعد الفئات بدائرة قسم أول الجيزة بمحافظة الجيزة، كما ورد في الخبر نفسه أنه رئيس لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب. كما أفردت جريدة الأهرام المسائي مساحه لكل من علي مصيلحي – وزير التضامن الاجتماعي المرشح على مقعد الفئات بدائرة أبو كبير بالشرقية، ويوسف بطرس غالي – وزير المالية المرشح على مقعد الفئات في دائرة المعهد الفني بمحافظة القاهرة، ومحمد نصر الدين علام – وزير الري للحديث عن وزاراتهم والإنجازات التي حققوها خلال فترة وجودهم على رأسها. بينما أفردت جريدة الجمهورية نصف صفحة لمحمد عبد السلام المحجوب – محافظ الإسكندرية مرشح مقعد الفئات بدائرة الرمل بالإسكندرية تسرد آراء الناس حوله وعن انجازاته في الدائرة، كما أفردت له مساحة لينتقد فيها الأحزاب المختلفة وبرامجها عدا حزبي الوطني والوفد.

وبدا واضحا وبقوة في بعض الأيام، وجود خط واحد يسير عليه رؤساء تحرير الصحف القومية، ومعهم بعض الأقلام في الصحف الخاصة، حيث "يتصادف" بشكل غريب، الكتابة حول نقطة بعينها ومن المنطلق نفسه في اليوم نفسه، بل يصل الأمر إلى وجود فقرات تكاد تكون متطابقة ضمن المقالات، كما لوحظ ورود ذلك في الصحف بالتزامن مع مناقشة الفكرة بناء على نفس الخلفية في القنوات الفضائية المختلفة.

وفي التلفزيون كانت الانحيازات موجودة حتى في إذاعة الإعلانات مدفوعة الأجر للأحزاب والمرشحين، وإن كانت أقل وضوحا، فالقناة الثانية على سبيل المثال نشرت إعلانات الدعاية للحزب الوطني فقط، بينما نشرت قناة المحور إعلانات حزب الوفد، بالإضافة إلى إعلانات الحزب الوطني. واستمرت قناة الفراعين على نهجها السابق نفسه من الانحياز الكامل للوطني ونقل أخبار مرشحيه فقط، فقد ركزت القناة بشكل ملحوظ جداً على الدعاية الانتخابية لصاحب القناة توفيق عكاشة من خلال عرض إعلانات له وهو يقوم بتحية وتهنئة أعضاء الحزب الوطني والرئيس مبارك وأمين السياسات جمال مبارك وعرض صورهم بشكل مستمر وملحوظ.

وركزت قناة "أون تي في" اهتمامها على مرشحي الأحزاب أكثر من المستقلين، وهو الأمر المنطقي لأن الأحزاب تلعب دورا أكبر باعتبارها تنظيمات سياسية قادرة على التغيير بعكس الأفراد، لكن ما يتم تجاهله هو أن "نظام الانتخاب الفردي" الذي يطبق في مصر، لا يفرق بين مرشح حزبي وآخر مستقل، ويقلص – بعكس نظام القائمة النسبية أو النظام المختلط – من أهمية الأحزاب في مثل تلك الانتخابات وهو ما يستدعي اهتماما أكبر بالمستقلين. وقد اهتمت القناة بالخلافات وأخبار المستبعدين من المجمعات الانتخابية للحزب الوطني، وأثارت عبر برنامج "مانشيت" الخلافات داخل الحزب، ونزول المستبعدين من المجمعات كمستقلين للمنافسة على المقاعد الانتخابية في دوائرهم أو مناصرة مرشحين من تيارات سياسية أخرى غير الحزب الوطني.

وكانت قناة دريم الأقرب للموضوعية حيث إنها لم تستخدم أي أساليب غير اعتيادية وعرضت جميع وجهات النظر إلى جانب اهتمامها بتثقيف المواطنين، وعرض مختلف برامج الأحزاب والمرشحين الذين سيخوضون الانتخابات البرلمانية.

وفي قناة الحياة التي يملكها رئيس حزب الوفد السيد البدوي، كانت القناة من البداية حريصة على عدم عرض أي إعلانات مدفوعة الأجر للحزب أو مرشحيه رغم تلك الإعلانات تم عرضها على قنوات أخرى، ووفقا لتقارير إعلامية كان القرار صادرا عن البدوي نفسه، وذلك رغبة في الحياد الإعلامي، وعدم استغلال امتلاكه للقناة في دعاية مباشرة للحزب ومرشحيه.

واهتمت قناة النيل للأخبار، بالجانب التثقيفي للمواطنين فيما يخص الانتخابات من خلال إعلانات تدعو للمشاركة فيها، إلا أنها في الوقت نفسه تجاهلت فكرة دعاة مقاطعة الانتخابات وركزت على فكرة المشاركة والداعين لها، إلا أن القناة لم تتناول أخبار مرشحين بعينهم، كما ركزت القناة على الكوتا ومعايير اختيار النائبات وأدائهن في البرلمان وكيفية تفعيل مشاركتهن، وجاءت إشارة من خلال برنامج "عين الكاميرا" للمشاكل التي أثيرت داخل الحزب الوطني بسبب اختيار المرشحات النساء والصعوبات التي تواجه المرأة تحت نظام الكوتا.

بينما قامت القناة الأولى بعمل استطلاعات رأى للمواطنين بشأن الانتخابات وتحديدا حول حملات الدعاية الانتخابية والمبالغ الكبيرة المخصصة لتلك الحملات، كما حرصت على استضافة مجموعة من الأحزاب السياسية المصرية لتوضح برامجهم الانتخابية.

وبشكل عام لم يكن الاهتمام بتثقيف الناخبين على قدر المأمول، ويرجع ذلك لعدم تخصيص مساحات أو برامج تليفزيونية له، واكتفت كل الوسائل الإعلامية تقريبا بما يرد عرضا خلال التغطيات الخبرية أو خلال المناقشات مع ضيوف البرامج المختلفة. وكانت أي تغطيات أو أخبار يمكن اعتبارها "تثقيفا للناخبين" تأتي في إطار مناقشة دور اللجنة العليا للانتخابات. فاهتمت قناة الحياة مثلا بعرض تقارير من الشارع توضح رؤية الناس للمشاركة في الانتخابات، والتي أظهرت عدم ثقة الجماهير في نتيجة الانتخابات، وأظهر استطلاع آخر عدم معرفة الناس بماهية اللجنة العليا للانتخابات، واهتمت القناة بتثقيف الناخبين حول أهمية ودور اللجنة العليا للانتخابات والمطلوب منها وكيفية أداء هذا الدور.

وبالنسبة لقضايا المرأة، جاء النقاش حولها فيما يتعلق بالترشح ونظام الكوتا فقط، دون محاولة لتعميق الوعي بقضايا المرأة وحقوقها. فعلى سبيل المثال، نقلت قناة "أون تي في"، في يوم ٢٧ أكتوبر ٢٠١٠ وصفا للدعاية الانتخابية التي تستخدمها المرشحات باعتبارها "أساليب دعاية الرجال"، في وصف يتنافى مع فكرة المساواة.

وعرضت أخبار المرشحات ضمن أخبار المجمع الانتخابي للحزب الوطني دون إشارة إلى غير المرشحات من الحزب، أو مرشحات التيارات السياسية الأخرى، وبشكل عام كان الاهتمام بالمرأة فقط من خلال الاهتمام بالمرشحات وليس انطلاقا من رؤية أوسع لدور المرأة في المجتمع، وتناثرت أخبار المجلس القومي للمرأة والسيدة الأولى دون توسيع لمناقشة الأفكار والحقوق الخاصة بالمرأة في مصر.

وبالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، قامت وسائل الإعلام المختلفة بتغطية أخبارها وفقا لأهدافها ومواقفها، فحتى الموضوع الواحد قد يتم تغطيته بأكثر من طريقة وفقا للمؤسسة الإعلامية، وهو ليس خطأ في حد ذاته إلا إذا تم التلاعب بمضمون التقرير وعكست النتيجة النهائية وجهة نظر بعينها للمؤسسة الإعلامية دون عرض جميع الحقائق. والنقطة الأبرز في التعامل مع المجتمع المدني هي خفوت الحدة التي كانت ضده في البداية والتي وصلت لاتهامه بالعمل كـ"ذراع للخارج" لتتعامل معه أكثر من مؤسسة إعلامية باعتباره بديلا محليا للرقابة الدولية التي لا يزال يرفضها البعض ويؤيدها البعض الآخر، حيث إن لمنظمات المجتمع المدني دورا مهما في رصد العملية الانتخابية ومتابعتها وكشف عدد من الحقائق حول الممارسات المغلوطة التي تحدث خلالها، في حين بالغت بعض وسائل الإعلام في نقل تصريحات تتهم المجتمع المدني بالعمالة، وبأن بعض منظماته تمثل "عيونا وأذرعا للخارج" بما يوحي إما بعدم وجود وعي بدور المجتمع المدني، أو بتعمد لتشويه صورته لدى جمهور القراء والمشاهدين، وهو ما ينبغي أن يتجنبه الإعلام الجاد والمهني، فالنقد في حد ذاته مهم لتصحيح المسارات سواء الرسمية أو المدنية، ولكن الاتهامات وتشويه صورة قطاع بأكمله لا يمكن اعتبارها سلوكا مهنيا على الإطلاق. وكان من بين الموضوعات الأبرز على قائمة النقاشات فكرة المراقبة الدولية للانتخابات التي ترفضها الدولة باعتبارها انتهاكا للسيادة.

وكان من بين القضايا الأبرز التي اهتمت بها الصحف هي مراقبة العملية الانتخابية وتنظيم دور منظمات المجتمع المدني في المراقبة، ونقل عدد من الوسائل الإعلامية تقارير إخبارية حول القواعد الإرشادية لمتابعة العملية الانتخابية، فاهتمت جريدة الأخبار على سبيل المثال بنقل تصريحات المستشار عبد العزيز عمر رئيس اللجنة العليا للانتخابات التي تطالب المراقبين بأن يكونوا من غير المنتمين للأحزاب، وليس لهم علاقة وثيقة بأي من المرشحين، والسماح للأشخاص المصرح لهم فقط بالمتابعة بدخول لجان الاقتراع والفرز بناء علي "إذن من رئيس اللجنة العامة أو الفرعية"، والإبلاغ عن المخالفات بناء علي معلومات موثقة وأدلة ملموسة. كما حظر رئيس اللجنة العليا للانتخابات إجراء أي حوارات أو استطلاعات داخل اللجنة الانتخابية. وهي القواعد التي تعيق بالفعل دور المراقبة، فالعمل بناء على إذن من رئيس اللجنة، يترك الباب مفتوحا أمام شخصية وميول وانتماءات كل رئيس لجنة، بدلا من توضيح قواعد عامة واضحة ومحددة يحق لمن تنطبق عليه المشاركة في المراقبة. كما أن تلك القواعد الإرشادية، لم يتم الإعلان عنها قبل الانتخابات بوقت كاف، هذا بخلاف أن المنظمات المسئولة عن عملية المراقبة لم تشترك في صياغتها، وبالتالي جاء الإعلان عنها عبر الوسائل الإعلامية المختلفة، فضفاضا وغير واضح، واقتصر على المعلومات التي تتاح من خلال تصريحات رئيس اللجنة أو المسئولين بها ولم تتح للإعلام الفرصة لعرضها والمناقشة حولها.

ومنذ بداية عملية المراقبة، اتضح أن انتخابات الرئاسة كانت من المحاور المهمة التي تعرضت لها تقريبا كل وسائل الإعلام التي ناقشت ترشيح الرئيس مبارك واحتمالات ترشح جمال مبارك – نجل الرئيس وأمين لجنة السياسات بالحزب الوطني، ود. محمد البرادعي – المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعمرو موسى –

الأمين العام لجامعة الدول العربية، وكانت زيارة الرئيس مبارك لسوهاج ومؤتمر الحزب الوطني الذي عقد هناك تحت عنوان "وعد فأوفى" من الأحداث المهمة التي تعاملت معها الوسائل الإعلامية وفتحت باباً للنقاش حول الانتخابات الرئاسية في العام المقبل.

خاتمـــة:

بالنظر إلى الجزء السابق من التقرير، وإلى القيم الكمية التي تم حسابها على مدار فترة عملية الرصد، نجد أن هناك سيطرة كاملة على مقدرات الإعلام المصري من جانب جهة واحدة فقط وهي الحزب الوطني، تدفع في طريق واحد يصب في صالحها عن طريق استغلال المنابر الإعلامية المقروءة والمرئية للترويج لسياساته القادمة والمبالغة في حجم إنجازاته السابقة عن طريق طرحه إعلامياً دون منافسة، وأسهم في ذلك أيضاً بطء وتخاذل التيارات السياسية المختلفة في النزول إلى الشارع والاحتكاك بالمواطن المصري.

كما كان هناك رغبة في تزييف وتدليس الحقائق، مع فرض سيطرة شبة كاملة على وسائل الإعلام المختلفة وخاصة المملوكة للدولة، حيث كانت هي الأكثر انتشاراً بين رجل الشارع العادي، مما يعد إحدى الوسائل الفعالة لفرض أجندة بعينها، والتقليل من فرص المنافسين الآخرين الذين لا يمتلكون المزايا أو الأدوات نفسها في الوصول للناخبين.

كان استغلال الحزب الوطني لكل ممتلكات الدولة من إعلام ومصالح حكومية ووزارات للترويج لحملته الانتخابية انتهاكاً صارخاً لحق الآخرين، وينفي عنهم حقا أصيلا في المساواة وتكافؤ الفرص، كما أنه كان خلطاً صريحاً بين كونه الحزب الحاكم وكونه منافساً على انتخابات تشريعية، يفترض أن يكون للجميع فيها الحقوق نفسها وعليها الواجبات نفسها.

بل إن الأمر لم يقتصر فقط على الإعلام الحكومي، بل امتدت يد الحزب الوطني لتسيطر على وسائل الإعلام الخاص بما تمتلكه من نفوذ وأموال وسلطة متمثلة في القرارات التي تصدرها وزارة الإعلام للتحكم في القنوات والصحف الخاصة، المملوكة لرجال أعمال الذين يتمثل أحد أهدافهم في الربح المادي.

وفي سياق آخر، جاءت نسبة التغطية الإعلامية للانتخابات البرلمانية 2010 على غير المتوقع، حيث لم تقم بتغطية كافية وشاملة لجميع التيارات السياسية المصرية ومرشحيها، كما لم تقدم الكثير فيما يتعلق بتثقيف الناخبين بحقوقهم وواجباتهم. كما قامت باختزال مواضيع مهمة في نقاط قليلة ومحدودة، فعلى سبيل المثال لم تعط فرصة لمناقشة قضايا المرأة بمعناها المجتمعي الأوسع واختزلتها في "الكوتا" البرلمانية فقط، وينطبق الأمر أيضاً على المجتمع المدني. بالإضافة إلى تجاهلها بشكل ملحوظ لتيار مقاطعة الانتخابات والاهتمام فقط بتيار المشاركة ومن يؤيده.

وفي حقيقة الأمر، يعكس كل هذا طبيعة البيئة السياسية التي عاشتها مصر، والتي تحكم في كل أوجهها الحزب الوطني لتطبيق أجندة معينة تساعده على الاستمرار في الحكم دون وجود منافسة حقيقية أو حتى التفات لمطالب شعب بأكمله.

نتائج الانتخابات البرلمانية 2010

مجلس الشعب 2010	عدد المقاعد
الحزب الوطني الديمقراطي	420 مقعدا
حزب الوفد	6 مقاعد
حزب التجمع	5 مقاعد
جماعة الإخوان المسلمين	مقعد واحد فقط
حزب الجيل الديمقراطي	مقعد واحد فقط
حزب الأحرار	مقعد واحد فقط
حزب العدالة الاجتماعية	مقعد واحد فقط
حزب السلام الديمقراطي	مقعد واحد فقط
مستقلون (أغلبهم من المنشقين عن الحزب الوطني)	68 مقعدا
مقاعد تم إبطال الانتخابات عليها	4 مقاعد
النواب المعينون (1 سيدة – 7 مسيحيين – 2 مسلمين)	10 مقاعد
الإجمالي	518 مقعدا (444 مقعدا + 64 مقعدا للكوتا النسائية + 10 أعضاء معينين)

ملاحـــق

ملحق (1)

مدونة أخلاقية مهنية للتغطية الإعلامية للانتخابات العامة*

أولاً: مبادئ عامة

1. يؤمن الإعلاميون بأن التغطية الإعلامية للحملات الانتخابية تستهدف تأكيد كل الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وبالذات النصوص ذات الصلة المباشرة بالانتخابات العامة، ومن بينها الفقرة الأولى من المادة الحادية والعشرين من الميثاق، التي تكفل لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشئون العامة لبلده، إما مباشرة، أو بواسطة ممثلين يختارون اختيارًا حرًا، والفقرة الثالثة من المادة نفسها التي تنص على أن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، وعلى أن الشعب يعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية، تجرى على أساس الاقتراع السري، وعلى قدم المساواة بين الجميع، أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت.. ومن بينها كذلك الفقرة الأولى من المادة 25 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية التي تقر لكل مواطن بالحق في تسيير الحياة العامة إما مباشرة أو عن طريق ممثلين مختارين بحرية، والفقرة الثانية من المادة نفسها، التي تضمن لكل مواطن، أن يَنتَخِبْ وأن يُنتَخَبْ في انتخابات دورية أصلية وعامة، وعلى أساس من المساواة، على أن تتم الانتخابات بطريق الاقتراع السري، وأن تضمن التعبير عن إرادة الناخبين.

2. يؤمن الإعلاميون بأن دورهم في التغطية الإعلامية للحملات الانتخابية، ليس مجرد التزام منهم بالنص الوارد في المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بشأن حق كل إنسان استقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة، ولكنه يستهدف- كذلك- إثارة اهتمام الرأي العام بالانتخابات العامة، باعتبارها حقا وواجبا، وحفز اهتمام المواطنين على المشاركة فيها بالتصويت والترشيح، ويؤمنون فضلاً على هذا بأنهم أداة الرأي العام للرقابة على نزاهة وشفافية العملية الانتخابية.

3. يتمسك الإعلاميون في تغطيتهم للانتخابات العامة بكل الحقوق التي تكفلها لهم القوانين العامة، وقانون الصحافة، وقانون مباشرة الحقوق السياسية، وقانون الانتخابات الرئاسية، وميثاق الشرف الصحفي، ويلتزمون بكل الواجبات التي تفرضها عليهم هذه القوانين والمواثيق طبقًا للتفصيل الوارد في هذا الإعلان.

4. ينبغي على الوسيلة الإعلامية، أن تميز بشكل واضح بين الإعلان والتحرير وبين الخبر والرأي، فيما يتعلق بالتغطية للحملات الانتخابية، ولا يجوز لها أن تنشر مواد إعلانية انتخابية تحت غطاء تحريري، حتى لو لم يكن لها صلة مباشرة بالانتخابات، ولا يجوز لملاك الصحف ووسائل الإعلام، أن يتقاضوا بشكل مباشر أو غير مباشر، أي دعم مالي من الأحزاب والشخصيات التي تخوض المعارك الانتخابية، أثناء المدة التي تفصل بين فتح

---

* أعد هذه المدونة الأستاذ صلاح عيسى– رئيس تحرير جريدة القاهرة، وتم التوصل إلى الشكل النهائي لهذه المدونة بعد عقد عدد من الاجتماعات بين مركز القاهرة، وصلاح عيسى وبعض الإعلاميين المصريين من كل الخلفيات والتوجهات، لمزيد من المعلومات انظر:

"أي دور للإعلام في تغطية الانتخابات العامة، دليل حول الممارسات المحلية والدولية"، جيوفانا مايولا وصبحي عسيلة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2010. http://www.cihrs.org/Arabic/NewsSystem/Articles/2540.aspx

باب الترشيح وإعلان النتائج النهائية للانتخابات، ويشمل ذلك نشر إعلانات تجارية لمشروعات أو شركات اقتصادية، يسهم فيها مرشحون للانتخابات.

5. تلتزم الصحف، على اختلاف أنواعها، عند نشر نتائج استطلاعات للرأي العام حول موقف الناخبين من المرشحين، أن تبرز بشكل واضح، في عناوينها وفي متن تقاريرها، عدد أفراد العينة التي شاركت في الاستطلاع والجهة التي أجرته، وتاريخ إجرائه، وألا تنشر أو تبث هذه النتائج، بصورة توحي بأنه أجرى على مجمل الناخبين المدعوين للإدلاء بأصواتهم، ويجب أن تكون الجهة المعدة لذلك الاستطلاع أو الاستبيان شخصية اعتبارية متخصصة ومستقلة وغير حزبية.

6. تلتزم الصحف القومية والجهات الإعلامية الخاصة والمستقلة، فيما تنشره عن المعركة الانتخابية بالحياد التام بين كل الأحزاب والمرشحين الذين يتنافسون في هذه الانتخابات، وتساوى بينهم في فرص الإعلام عن أشخاصهم وبرامجهم، ولا تميز بينهم فيما تنشره من صور أو عناوين أو وسائل للإبراز، أو في أسعار ما تنشره من إعلانات ولا يجوز لها، أن تجرى- خارج هذا النطاق حوارات مع أحد من المرشحين، على مشارف أو أثناء الحملة الانتخابية حتى لو كانت الانتخابات هي موضوع تلك الحوارات.

7. تستثنى الصحف الحزبية من الالتزام بنص المادة السابقة، وفي الحالة التي تقرر فيها جهة إعلامية مستقلة الانحياز إلى مرشح من المرشحين، أو إلى حزب من الأحزاب، عليها أن تشير إلى ذلك بوضوح كلما تطلب الأمر، وليس من حق الصحف القومية، وقنوات التليفزيون ومحطات الإذاعة المملوكة لاتحاد الإذاعة والتليفزيون أن تتمتع بهذا الاستثناء، وعليها أن تلتزم بالنص الوارد في المادة 55 من قانون تنظيم الصحافة، فتحافظ على استقلالها تجاه السلطة التنفيذية وكل الأحزاب السياسية، وأن تلتزم بالحياد بين كل المتنافسين.

8. في الحالة التي تقرر فيها الجهة الإعلامية المستقلة، الانحياز إلى مرشح من المرشحين أو إلى حزب من الأحزاب المتنافسة، عليها أن تشير إلى ذلك بوضوح كلما تطلب الأمر، وفي حالة نشرها لإعلانات مجانية أو برامج أو مواد تحريرية تدعم بها هذا الترشيح، عليها أن تشير إلى نفسها باعتبارها الجهة الداعمة.

9. انحياز الجهة الإعلامية لأي من المرشحين، أو الأحزاب المتنافسة في الانتخابات، لا يعطيها الحق في القيام بحملات تشويه أو افتراء شخصي أو سياسي ضد منافسيه، وفي كل الأحوال تلتزم كل الجهات الإعلامية، بصيانة الحقوق المقررة في مواثيق الشرف المهنية، وفي القانون العام في التعامل مع المختلف معهم، من حيث الحماية ضد التشهير، وصيانة الحق في الخصوصية، وحصر الخلاف في إطار سياسي موضوعي.

10.تتوقف كل الجهات الإعلامية، عن نشر أو بث كل مواد الدعاية الانتخابية للمرشحين قبل 48 ساعة من الموعد المقرر لإجراء الانتخابات، كما تتوقف عن إجراء أو نشر نتائج استطلاعات الرأي حول موقف الناخبين من المرشحين ولا يشمل ذلك كل المواد المتعلقة بالانتخابات، التي تخرج عن نطاق الدعاية للمرشحين.

ثانيًا: الحقوق:

1. من حق الصحفي الذي يكلف بتغطية الانتخابات العامة، أن يحصل على نسخ من كل القوانين والقرارات والتعليمات والبيانات والتقارير الصادرة عن العملية الانتخابية وتطوراتها من الجهة المشرفة التي تنظم العملية الانتخابية فور صدورها، منذ فتح باب الترشيح وحتى إعلان النتيجة، وعلى الجهة الإدارية المختصة، أو الجهة

الإعلامية التي يعمل بها، حسب الأحوال، أن تزوده بما ييسر له أداء مهمته بالكفاءة المهنية المطلوبة وفي التوقيت الملائم لذلك، دون تمييز بين صحيفة أو أخرى.

2. يجب على جهة العمل، أن تزود الصحفي بالأوراق الثبوتية التي يتطلبها أداؤه لمهمتـــه، وأن تستـــصدر الترخيصات المطلوبة من الجهات المعنية له ولمعاونيه من المصورين وغيرهم، وأن تزوده بزى يسهل تمييزه من بعيد، حتى لا يتعرض لأي معوقات أو أذى، أثناء أدائه لواجبه المهني، وعلى جهة العمل أن تنسق مـــع الجهـــات الإدارية المختصة بما يكفل أمن الصحفي.. وعلى الجهات الإعلامية أن تتضامن فيما بينها لاستـــصدار قـــرارات إدارية من الجهة المختصة التي تنظم عمل الصحفيين، بما يضمن عدم تعرضهم لأي تدخل تعـــسفي يحـــول دون أدائهم لمهمتهم.

3. من حق الصحفي أن يحضر المؤتمرات الانتخابية التي يعقدها المرشحون وأن يدخل المقار الانتخابية لكل المرشحين، وأن يدخل الساحة الخارجية للجان الانتخابية العامة والفرعية، وأن يدخل إلـــى داخـــل اللجنـــة أثنـــاء التصويت، وله الحق في حضور فرز الأصوات مع مندوبي المرشحين، على ألا يتواجد داخل اللجنـــة الانتخابيـــة الفرعية أثناء التصويت أكثر من ثلاثة صحفيين في وقت واحد، بالإضافة للعدد الكافي من الفنيين، وذلك بحـــسب اعتبارات المساحة والتزاحم داخل تلك اللجان.

4. على جهة العمل أن تزود الصحفي بوسائل الاتصال والانتقال التي تمكنه من متابعة الانتخابـــات، ومـــن إرسال تقاريره إلى الوسيلة الإعلامية التي يعمل بها في وقت ملائم.

5. يتمسك الصحفيون والإعلاميون بحقهم الوارد في المادة 12 من قانون تنظيم الصحافة رقـــم 96 لـــسنة 1996، بعقاب كل من أهان صحفيًا أو تعدى عليه بسبب عمله بالعقوبات المقررة لإهانة الموظف العمـــومي أو التعدي عليه، طبقًا للمواد 133 أو 136 و1/173 من قانون العقوبات حسب الأحوال. وعلى الجهة الإعلامية، أن تتولى الإبلاغ عن كل إهانة أو تعدٍ من هذا النوع فور وقوعها.

ثالثًا: الواجبات

1. لا يجوز للصحفي الذي يرشح نفسه في الانتخابات أن يمارس مهنته منذ بدء فتح باب الترشيح، وحتـــى إعلان نتائج المعركة الانتخابية، ولا يجوز لمن يعمل بالصحافة المرئية أو المسموعة، أن يمارس عمله خلال تلك الفترة، حتى لو لم يكن لما يكتبه أو يقدمه من برامج صلة مباشرة بالعملية الانتخابية، ولا يـــصادر ذلـــك حقوقـــه الأخرى كمرشح، وينبغي أن يعامل إعلاميًا على قدم المساواة مع غيره من المرشحين من دون انحياز.

2. لا يجوز للصحفي أن يغطى المعركة الانتخابية في الدائرة التي يقع بها موطنه الانتخابي أو المقيد اسمه في جداولها الانتخابية.

3. لا يجوز للصحفي الذي يغطى المعركة الانتخابية أن يعمل فـــي الفريـــق الإعلامـــي لأي حـــزب مـــن الأحزاب، أو مرشح من الذين يخوضون المعركة الانتخابية، ويستثنى من ذلك الصحفيون العاملون في الـــصحف الحزبية.

4. لا يجوز للصحفي أن يعمل في جلب الإعلانات الانتخابية بشكل مباشر أو غير مباشر.

5. يلتزم الصحفي الذي يغطى الانتخابات بالأصول المهنية في صياغة وتحرير تقاريره عن العملية الانتخابية من حيث دقة وتوثيق المعلومات، ونسبة الأقوال والأفعال إلى مصادر معلومة كلما كان ذلك متاحًا وممكنًا، كما يلتزم بألا ينشر تقارير أو أخبار ناقصة أو مبتورة، أو يتعمد إخفاء جوانب من الحقيقة عن القارئ.

6. يلتزم الصحفي بالكشف عن كل أشكال الخروج على القوانين المنظمة للعملية الانتخابية، على نحو يؤثر في نزاهتها، أو يؤدى إلى عدم دقة تعبيرها عن إرادة الناخبين ويشمل ذلك:

أ. سوء تنظيم العملية الانتخابية، من حيث نقص الاستعداد اللوجستي الذي يضمن إجراءها بيسر، ومن ذلك: عدم دقة جداول الانتخابات، أو تأخر فتح اللجان، أو فساد الحبر الفسفوري، أو عدم وجود صناديق زجاجية.. إلخ.

ب. استخدام الرشاوى العينية أو المالية لشراء أصوات الناخبين.

ج. استخدام الشعارات الدينية أو الطائفية في الدعاية الانتخابية بشكل معلن أو غير معلن، لجذب الناخبين أو تنفيرهم.

د. التعرض للحياة الخاصة، إلا فيما له صلة بالوظيفة العامة، أو السب والقذف والطعن في الأعراض لأي من المرشحين.

ه. استخدام المباني الحكومية، أو إمكانيات الجهات الإدارية أو المحليات في الدعاية لأحد المرشحين، أو تقديم تسهيلات لنقل أنصاره.

و. توزيع الخدمات الحكومية عن طريق أحد المرشحين.

ز. وضع عقبات تحول دون وصول الناخبين، والمرشحين، ومندوبيهم، ومراقبي الانتخابات التابعين لمنظمات المجتمع المدني إلى اللجان الانتخابية، وتمنعهم من الدخول إليها.

ح. قيام بعض الناخبين بالإدلاء بأصواتهم جهرًا.

ط. طرد مندوبي المرشحين من لجان التصويت أو لجان الفرز، أو وضع عراقيل مفتعلة للحيلولة بينهم وبين ممارسة مهمتهم.

ي. استخدام أي شكل من أشكال العنف البدني أو اللفظي ضد أنصار المرشح المنافس، أو مندوبي المرشحين أو مراقبي الانتخابات التابعين لمنظمات المجتمع المدني.

ك. المبالغة في نفقات الدعاية الانتخابية على نحو يوحى باستخدام المال للتأثير على إرادة الناخبين، أو ينطوي على مظاهر مخالفة للقرارات والقوانين المنظمة للإنفاق على الدعاية الانتخابية.

ملحق (2)

بيان صحفي صادر عن ملتقى منظمات حقوق الإنسان المستقلة*

ملتقى منظمات حقوق الإنسان المستقلة

9 نوفمبر 2010

فساد الانتخابات البرلمانية في مصر 2010

بيان صحفي

يأسف ملتقى منظمات حقوق الإنسان المستقلة، أن يعلن للرأي العام أن المؤشرات المتواترة لديه تؤكد غياب الإرادة السياسية اللازمة، لتنظيم انتخابات برلمانية حرة ونزيهة في 28 نوفمبر القادم. وأن السلطات تقيد حق المواطن في الترشح، وحق الناخب في الإلمام بالمعلومات الضرورية ذات الصلة بالعملية الانتخابية، وبمواقف وتوجهات المرشحين ومختلف الجماعات السياسية، وتحول دون إدارة الانتخابات بشكل مستقل عن السلطات والحزب الحاكم، وتقيد مراقبة المجتمع المدني، فضلا على رفضها الرقابة الدولية على الانتخابات.

إن مناخ التخويف غير المسبوق الذي خلقته السلطات داخل وسائل الإعلام (المقروءة والمرئية) وخاصة المستقلة منها، والحملة العنيفة المتصاعدة التي تقوم بها للتضييق على الحق في التجمع السلمي والمشاركة السياسية، وقصر فترة الدعاية الانتخابية عمليا على أسبوع واحد فقط، هو مؤشر على أن مصر مقدمة على انتخابات لا تتوافر فيها المعايير الدولية للانتخابات الحرة والنزيهة، بل وتستند إلى فساد تشريعي ودستوري وتسلط إداري وأمني، وتشير إلى أن تزوير إرادة الناخبين قد بدأ مبكرا في هذه الانتخابات.

* ملتقى منظمات حقوق الإنسان المستقلة يتكون من عدد من الجمعيات والمنظمات المصرية وهي: جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية ، جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء، دار الخدمات النقابية والعمالية، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، مؤسسة المرأة الجديدة ، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، مجموعة المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، مركز الأرض لحقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مركز الأندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف، مركز هشام مبارك للقانون، المنظمة العربية للإصلاح الجنائي، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

العملية الانتخابية والترشيح:

- أعطي القانون صلاحيات واسعة لوزارة الداخلية تحد من صلاحيات اللجنة العليا للانتخابات، وحرم الأخيرة من دورها الأساسي في الإشراف على العملية الانتخابية وإدارتها، مثل الإشراف على القيد في الجداول الانتخابية، والإعلان عن مواعيد الانتخابات، وفتح باب الترشيح، وتحديد الدوائر الانتخابية، كما حرمها من آليات واضحة تمكنها من تنفيذ قراراتها، وفي تعيين الموظفين القائمين على إدارة العملية الانتخابية، الأمر الذي أدى إلى هيمنة وزارة الداخلية على إدارة العملية الانتخابية.

- جرى فتح باب الترشيح لخمسة أيام فقط، تخللها يوما أجازة نهاية الأسبوع، مما حال دون قدرة طالبي الترشيح على استصدار أي أوراق رسمية مطلوبة، خاصة وأن الأمر قد ترك لكل مديرية أمن تحديد الأوراق الرسمية المطلوبة، دون تنسيق أو إعلان مسبق.

- لم ينص طلب الترشيح على عدد المستندات المطلوبة، واستخدم صيغة مطاطة في إيصال استلام طلب الترشيح وهى" ... مرفقا به عدد (...) من مستندات الترشيح وقد تم استلامها" وفى تلك الصيغة فتح الباب للتدخلات الإدارية، باعتبار أوراق الترشيح ناقصة لدى بعض المرشحين.

- تحدد تاريخ الإعلان عن الكشوف النهائية للمرشحين قبل بدء أجازة عيد الأضحى بيوم واحد، مما سيحول دون تقديم تظلمات ضد شطب بعض أسماء بعض المرشحين من الكشوف النهائية بوقت كاف للنظر فيها قبل بدء الانتخابات.

- عدم السماح ببدء الدعاية الانتخابية قبل يوم 14 نوفمبر، الذي تليه أجازة عيد الأضحى (5 أيام).

- التضييق على المرشحين المستقلين، سواء من مرشحي جماعة الإخوان أو من المنشقين عن الحزب الوطني.

- التضييق على المراقبين المحليين وعدم تمكينهم من الدخول إلى بعض مقرات فتح باب الترشيح في مديريات الأمن المختلفة في عدة محافظات، ووصل الأمر في بعض الأحيان إلى احتجاز المراقبين لعدة ساعات يومياً داخل غرف بمديريات الأمن.

- التهديد بسحب الغطاء القانوني عن بعض الجمعيات التي تراقب الانتخابات.

حرية الرأي والتعبير والحق في حرية تداول المعلومات خلال الانتخابات:

- اتخذت السلطات إجراءات لمنع أي قناة من البث المباشر من الشارع المصري إلا بعد استخراج تصاريح جديدة من اتحاد الإذاعة والتلفزيون.

- أصدر الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات قراراً بفرض ضوابط جديدة للرقابة على رسائل المحمول الدعائية، والإخبارية، وتكمن خطورة هذا القرار في أن هذه الخدمة أصبحت مصدراً رئيسياً لاستقاء المعلومات، وفرض قيود جديدة عليها من شأنها تقييد حرية تدفق المعلومات بين المرسل والمتلقي، بالإضافة إلى أهمية هذه

الوسيلة باعتبارها إحدى وسائل الدعاية الانتخابية، وهي أيضا من أهم أدوات التنسيق بين المراقبين على العمليـــة الانتخابية.

- اتخذت إدارة القمر الصناعي "نايل سات"، الذي تديره الحكومة المصرية، عدة قرارات في شهر أكتوبر بوقف بث سبع عشرة قناة وإنذار قنوات أخرى، وذلك بدعوى الحد من ذيوع الفتنة الطائفية وغيرها. وبـــرغم أن "الملتقى" يدين دعاوى الكراهية الدينية ويرفضها، لكنه يلاحظ أن هذه القرارات اتخذت دون سابق إنذار، ولم تحل الأمر للقضاء للفصل فيه، خاصة أن وسائل الإعلام الحكومية ذاتها لا تكف عن بث الكراهية الدينية. لقد أدى هذا القرار إلى تكثيف رسالة الخوف داخل كل وسائل الإعلام، مثله في ذلك مثل الإطاحة بـــإبراهيم عيـــسى رئـــيس تحرير أكثر الصحف المستقلة انتقادا للحكومة المصرية.

- تم وقف بعض البرامج الإعلامية التي تتسم بنقد الحكومة، مثل إغلاق الاستوديوهات التي تبث برنـــامج "القاهرة اليوم" على قنوات أوربت، ووقف إبراهيم عيسى من تقديم برنامج "بلدنا بالمصري" على قناة ONTV.

- فرض حظر على رئيس اللجنة العليا للإشراف على الانتخابات من الإدلاء بتصريحات للصحافة والإعلام بعد حوار أجراه مع جريدتي الشروق والوفد، أفصح فيه عن أن اللجنة لا تملك الصلاحيات القانونية ولا القدرات اللازمة للإشراف على الانتخابات، وأنها مضطرة للاعتماد على وزارة الداخلية!.

ممارسة الضغوط على المجتمع المدني:

- تستمر وزارة التضامن الاجتماعي بملاحقة منظمات حقوق الإنسان والتحرش بها وتوجيه التهديدات غير المباشرة، كما تستمر السلطات الأمنية في التدخل في قرارات تسجيل الجمعيات.

- استدعت وزارة الخارجية بعض ممثلي المنظمات الدولية، التي سبق أن قدمت طلبات لفتح مقرات لها في مصر، ووجهت لهم تهديدا برفض إعطائهم التصريحات اللازمة إذا استمروا في فضح ونشر انتهاكـــات حقـــوق الإنسان في مصر، خاصة خلال الفترة الحالية.

- تقوم الجهات الأمنية بالتحرش بالمدافعين عن حقوق الإنسان العرب والأجانب أثناء دخولهم مصر، خلال شهري أكتوبر ونوفمبر عن طريق توقيفهم في المطار واستجوابهم، حتى ممن حضروا بدعوة رسمية من المجلس القومي لحقوق الإنسان.

- ألغت السلطات اجتماعا في مصر للشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان في يوم انعقاده، رغم الموافقـــة المسبقة عليه، كما ألغت اجتماعا للوفد البرلماني الألماني مع المسئولين.

الحق في التجمع السلمي والمشاركة السياسية:

- يزداد أداء أجهزة الأمن شراسة في مواجهة التظاهرات والتجمعات السلمية، خاصة تلك المطالبة بالتغيير، والمناهضة للتعذيب والإفلات من العقاب، والإضرابات العمالية حيث يـــتم التعـــدي علـــيهم، واحتجـــاز بعـــض المتظاهرين، ثم الإفراج عنهم في مناطق نائية على أطراف المدن، بعد ضربهم بقسوة تكاد تؤدي للوفاة.

- تلجأ الأجهزة الأمنية للاعتداء البدني على أعضاء الحركات المطالبة بالإصلاح عن طريق "البلطجيـــة"، مثلما حدث مع أعضاء حركة 9 مارس لاستقلال الجامعات، في جامعة عين شمس يـــوم الخمـــيس الموافـــق 4 نوفمبر.

- كما تواصل أجهزة الأمن حملتها بالقبض على أعضاء جماعة الإخوان المسلمين ونشطاء سياسيين آخرين في جميع أنحاء البلاد، كما قامت باختطاف نشطاء سياسيين غير إسلاميين وإيداعهم أماكن مجهولة، دون توجيـــه أي اتهامات لهم، أو إحالتهم للنيابة.

وتبدو الصورة أكثر قتامة، بالنظر إلى ما حدث في انتخابات الاتحادات الطلابية بالجامعات المصرية، خلال الشهور الماضية، فعلى الرغم من أنها أقل أهمية من الانتخابات البرلمانية، فقد قامت السلطات بإقصاء واســـتبعاد المرشحين المنتمين للتيارات السياسية المعارضة، وتلاعبت بإدارة العملية الانتخابية، فضلا على استخدام العنـــف المفرط ضد الطلاب المحتجين.

ملحق (3)

بيانات صحفية صادرة عن الائتلاف المستقل لمراقبة الانتخابات*
خلال فترة العملية الانتخابية البرلمانية 2010

البيان الصحفي الأول

الائتلاف المستقل لمراقبة الانتخابات

"لا انتخابات حرة بدون ديمقراطية ولا ديمقراطية بدون حريات عامة"

تقييم المرحلة التمهيدية للانتخابات البرلمانية

13 نوفمبر 2010

هذا البرنامج بدعم من

المعهد الدولي لدعم الإعلام بالدنمارك

المفوضية الأوروبية

الآراء الواردة في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن الأطراف الداعمة، وإنما تعبر عن رأي الائتلاف المستقل لمراقبة الانتخابات ممثلاً في الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية وجمعية نظرة للدراسات النسوية ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

* الائتلاف المستقل لمراقبة الانتخابات يضم ثلاث منظمات حقوقية هي الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، جمعية نظرة للدراسات النسوية. وتختص الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية بالمراقبة الميدانية لجميع مراحل العملية الانتخابية ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بمراقبة الأداء الإعلامي المطبوع والمرئي وجمعية نظرة للدراسات النسوية بمراقبة النوع الاجتماعي والنساء كناخبات ومرشحات للمقاعد العامة ودوائر الكوتا.

أعلن اليوم الائتلاف المستقل لمراقبة الانتخابات نتيجة المرحلة الأولى لمراقبة العملية الانتخابية البرلمانية 2010، و تشير الدلائل إلي غياب إرادة سياسية للحكومة المصرية بإدارة انتخابات حرة ونزيهة، وتوفير البيئة السياسية المناسبة لذلك.

ففي أثناء الشهور السابقة لعقد الانتخابات البرلمانية في يوم 28 نوفمبر القادم قامت الحكومة المصرية بحملة موسعة وتصاعدية لتقييد الحريات العامة في البلاد، خاصة حرية الرأي والتعبير وحقوق المواطنين في التجمع السلمي والتظاهر والإضراب والمشاركة السياسية، وقد خلق المنهج الذي تبنته الحكومة مناخا من الخوف والذعر لدى الإعلام والأصوات المستقلة الناقدة لأداء الحكومة والمعارضة والمطالبة بالإصلاح السياسي الديمقراطي.

شهدت الفترة السابقة إغلاق 12 قناة تليفزيونية، وتوجيه إنذارات لقنوات أخرى، وحجب برامج سياسية وإبعاد بعض المسئولين عن هذه البرامج، والإطاحة برئيس تحرير أعلى الصحف المستقلة نقداً للحكومة، وتزايد الضغوط الأمنية المباشرة وغير المباشرة، وازدياد الرقابة الذاتية نتيجة لذلك. كما تعامل الأمن المصري بوحشية غير مبررة مع المتظاهرين والمحتجين والمضربين، ومع طلاب الجامعات المصرية المحتجين علي تزوير انتخابات الاتحادات الطلابية وعدم إلغاء الحرس الجامعي. وتقوم السلطات الأمنية بحملة من الاعتقالات ضد النشطاء السياسيين من الحركات المعارضة والمطالبة بالتغيير، فضلا على التضييق على المجتمع المدني واستمرار حالة الطوارئ.

كما تهدر البيئة التشريعية المنظمة للانتخابات العامة في مصر مبدأ تكافؤ الفرص بين المرشحين، وتسمح للأجهزة الإدارية والأمنية بسلطات واسعة في إدارة العملية الانتخابية، وتقلص من سلطات اللجنة العليا المشرفة عليها ، فاللجنة لا تدعو لانتخابات ولا تشرف على الجداول الانتخابية ولا تشرف على مرحلة فتح باب الترشيح ولا تملك كيانا إداريا مستقلا ينفذ قراراتها، فتلجأ إلى السلطة التنفيذية لمساعدتها في تنفيذ تلك القرارات. كما لا تملك اللجنة آليات لمحاسبة من يخالف قراراتها، وهو ما يسمح به التناقض التشريعي بين القانون 18 لسنة 2007 المنشئ للجنة العليا والقانون 38 لسنة 1972 بشأن مجلس الشعب، الذي يعظم من سلطات الجهات الإدارية في إدارة العملية الانتخابية.

ولاحظت الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية أن المرحلة الأولي من العملية الانتخابية قد شهدت السماح للوزراء وأصحاب السطوة والنفوذ في الحزب الحاكم بممارسة أعمال الدعاية، واستخدام منشآت وأموال مملوكة للدولة، في مخالفة لقرارات اللجنة العليا التي أسندت إلى المحافظين متابعة قرارات حظر الدعاية، فمارس بعض المحافظين أعمال الدعاية بأنفسهم لصالح مرشحي الحزب الحاكم. كما استخدمت جماعة الإخوان المسلمين الشعارات الدينية في دعايتها في مخالفة لقرارات اللجنة العليا للانتخابات. وفي مرحلة فتح باب الترشيح لم يحدد وزير الداخلية المستندات المطلوبة من راغبي الترشيح، لتأكيد انطباق شروط الترشيح عليهم، وهو ما فتح الباب أمام مديريات الأمن المختلفة في طلب مستندات للترشيح دون سند قانوني، بالإضافة إلى أن استخراج تلك المستندات يتم عن طريق جهات إدارية تابعة للسلطة التنفيذية، وهو ما أدى إلى تعطيل مرشحي المعارضة والمستقلين من استخراج تلك المستندات. وشهدت تلك المرحلة انتهاكات تمثلت في منع بعض المرشحين المنشقين عن الحزب الحاكم من تقديم أوراقهم، كما سُلم راغبي الترشيح إيصالات استلام للمستندات الترشيح لا تجزم بتقديم راغبي الترشيح أوراقهم كاملة، ووقعوا على إقرارات بعدم ممارسة أعمال الدعاية إلا بعد الانتهاء من إعلان

الكشوف الرسمية، وهو ما يفتح الباب أمام عدم إدراج بعض المرشحين في القوائم النهائية للترشيح، والتي سيعلن عنها يوم 14 نوفمبر، أي قبل عطلة عيد الأضحى بيوم واحد. وهذا من شأنه عرقلة المشطوبين من الطعن أمام القضاء الإداري، هذا بالإضافة إلى تقليص المدة الفعلية للدعاية الانتخابية لأسبوع واحد فقط.

ولاحظت جمعية نظرة للدراسات النسوية أن القائمين على إدارة العملية الانتخابية ليسوا على دراية بالقواعد المستحدثة الخاصة بنظام الحصص للنساء المعروف بالكوتا، وعدد دوائر مقاعد المرأة، واختلافها عن الدوائر العادية، بالإضافة إلى التصورات الخاطئة لبعض القائمين على إدارة العملية الانتخابية باقتصار ترشيح النساء على مقاعد المرأة دون أحقيتهن في خوض الانتخابات على المقاعد العامة. وبمراجعة الإحصائيات حول عدد المتقدمات على مقاعد المرأة نجد أنهن 397 متقدمة، أي أن نسبتهن 6% فقط من نسبة المتقدمين للترشيح، بما يعني في تحليل مبادئي أن نسبة المتقدمات للترشيح بالنسبة للمتقدمين إجمالاً لا تزال محدودة للغاية.

ولاحظ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان من خلال تقييم مدى حيادية وتحيز الرسائل الإعلامية لـ 8 قنوات تليفزيونية متنوعة (الأولي- الثانية – النيل الإخبارية – دريم 2 – ONTV - الحياة 1 – الفراعين/ القناة البرلمانية)، و16 صحيفة 9 يومية و7 أسبوعية (الأهرام- الإخبار- الجمهورية- الجريدة اليومية لروزاليوسف- نهضة مصر- المصري اليوم- الدستور- الشروق- الأهرام المسائي- الأسبوع- وطني- اليوم السابع- الفجر- مجلة روزاليوسف- مجلة المصور- صوت الأمة)، أنه وعلى الرغم من محدودية مساحة التغطيات الإعلامية المرئية للانتخابات البرلمانية، فإن التحيز للحزب الحاكم كان واضحا، خاصة في القنوات المملوكة للدولة، والتي تبنت أيضا التوجه شبه الرسمي المعلن بأن حزب الوفد سيكون الحزب الثاني في البرلمان القادم. كما لاحظ المركز أن بعض راغبي الترشيح قد استغلوا امتلاكهم للقنوات التليفزيونية للدعاية الانتخابية، فحظي حزب الوفد بأكبر نسبة تغطية في "قناة الحياة" التي يملكها رئيس الحزب. واتسمت الصحافة المقروءة بنفس نمط التحيز للحزب الوطني، حيث حصل على 52.6% من إجمالي المساحة التي خصصتها الصحافة لتغطية الانتخابات، ويليه جماعة الإخوان المسلمين 12% والتي تعرضت لهجوم موسع خاصة في الصحف المملوكة للدولة. وفي ضوء مناخ الذعر الذي خلقته الحكومة المصرية لدى الإعلاميين، فإن قراءة لنتائج الرصد الإعلامي تدلل على أن الصحافة أقل تعرضاً للضغوط والتضييق من التليفزيون، نظراً لأن الأخير أكثر انتشاراً، ووصولاً حتى للمواطن الأمي الذي لا يقرأ.

ورغم أن الخطاب الرسمي للدولة يعلن ثقته في أن منظمات المجتمع المدني ستتولى رقابة الانتخابات القادمة بكفاءة ألا فإن ذلك يبدو وكأنه مجرد تبرير لرفض الرقابة الدولية، حيث إن الخطاب الإعلامي للصحف والقنوات التليفزيونية المملوكة للدولة، إما تعتم علي نشاط هذه المنظمات، أو ينطوي على رسالة سلبية وأحيانا عدوانية، وتشكك مقدما في مصداقية التقارير التي ستصدر عن المراقبة الوطنية.

البيان الصحفي الثاني

الائتلاف المستقل لمراقبة الانتخابات

الانتخابات البرلمانية مهددة بالبطلان

بسبب رفض وزارة الداخلية واللجنة العليا للانتخابات تنفيذ أحكام القضاء

27 نوفمبر 2010

هذا البرنامج بدعم من

المفوضية الأوروبية

الآراء الواردة في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن الأطراف الداعمة، وإنما تعبر عن رأي الائتلاف المستقل لمراقبة الانتخابات ممثلاً في الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية وجمعية نظرة للدراسات النسوية ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

لاحظ التقرير السابق للائتلاف المستقل لمراقبة الانتخابات، أن مديريات الأمن تهيمن على مرحلة الترشيح للانتخابات البرلمانية 2010، إلا أنه مع الانتقال للمرحلة الأخيرة، أصبحت سيطرة وزارة الداخلية على مجمل العملية الانتخابية ساطعة سطوع شمس أغسطس، بينما تراوح دور اللجنة العليا للانتخابات بين الصمت الخجول أو التحدث بالنيابة عن وزارة الداخلية.

فبعد أن أعلنت اللجنة العليا للانتخابات أنها ستنفذ كل أحكام القضاء الإداري بإعادة المرشحين الذين استبعدتهم مديريات الأمن، اضطرت لابتلاع قرارها والتراجع أمام إصرار وزارة الداخلية على عدم تنفيذ أحكام القضاء. الأمر الذي أدى بالمحكمة الإدارية العليا لإصدار حكم قضائي تاريخي في 25 نوفمبر، يطالب اللجنة بتنفيذ الأحكام القضائية، ويعتبر استشكالات وزارة الداخلية معدومة الأثر قانونيا. وينطوي هذا الحكم القضائي على إدانة صريحة للجنة العليا للانتخابات، وخاصة حين يدعوها للتمسك باستقلاليتها، والتحلي بروح الحياد والالتزام بأحكام القانون والدستور، وألا تكون عقبة في سبيل تنفيذ أحكام القضاء.

إن هذا الحكم التاريخي الذي يدين كل الأجهزة الرئيسية المسئولة عن إدارة الانتخابات، وإصدار القضاء الإداري لعدة أحكام بإلغاء الانتخابات في 24 دائرة في عدة محافظات - وهى الأحكام التي تماطل السلطة التنفيذية في تنفيذها - والإفراط في التدخلات الإدارية والأمنية في سير العملية الانتخابية، هذه التطورات الثلاث تهدد الانتخابات بالبطلان.

ومن ناحية أخرى فإن موقف السلطات الرافض سياسيا للرقابة الدولية، والرافض عمليا للرقابة الوطنية من خلال منظمات المجتمع المدني، يؤكد عدم وجود إرادة سياسية لإجراء انتخابات شفافة وحرة ونزيهة. فقد رفضت اللجنة العليا للانتخابات السماح لعدة منظمات حقوقية بمراقبة الانتخابات ، بينها الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، عضو الائتلاف المستقل لمراقبة الانتخابات. أما بقية المنظمات فقد حصلت على نحو 10% من التراخيص التي طلبتها.

جدير بالذكر أن أجهزة الأمن هى التي اتخذت القرار باستبعاد هذه المنظمات، وعدة آلاف من المراقبين المطلوبين من منظمات أخرى. وقام بإبلاغ القرار ضباط شرطة مقيمين في مقر اللجنة العليا للانتخابات، أكدوا صراحة أن الاستبعاد لأسباب أمنية. الأمر الذي يؤكد مدى شمول سيطرة وزارة الداخلية على كل العمليات المتصلة بالانتخابات، وأن اللجنة العليا ليست سوى ديكور، وظيفته الرئيسية إعلان نتائج عملية تديرها فعليا وزارة الداخلية.

المرأة على المقاعد العامة ومقاعد المرأة(الكوتا) :

تعسفت الجهة الإدارية أيضا في تنفيذ أحكام القضاء الإداري الخاصة بتعديل صفة المرشحات. كما تنازلت بعض المرشحات من المعارضة عن الترشيح مما زاد من فرص مرشحات الحزب الوطني في الفوز بأكبر عدد من مقاعد الكوتا.

ولجأت المرشحات خاصة على مقاعد المرأة -نتيجة قصر فترة الدعاية واتساع دوائر الكوتا -إلى أساليب مختلفة لدعايتهن؛ كاستخدام وسائل الإعلام الجديد وإنشاء صفحات لهن على المواقع الاجتماعية وعقدهن تحالفات

مع مرشحي المقاعد العامة، استعانت المرشحات السيدات بنساء في حملاتهن الانتخابية وانقسمت أدوارهـــن بـــين أدوار قيادية وأخرى ثانوية.

كما تعرضت المرشحات(سواء على المقاعد العامة أو مقاعد المرأة) من المعارضة للعديد مـــن الانتهاكـــات والتعرض لهن ولأنصار حملاتهن.

وفي تحليل لعدد من برامج المرشحات من منظور النوع الاجتماعي، تبين رفض العديد من هذه البرامج لعدد من الحقوق التي اكتسبتها الحركة النسوية. وبشكل عام، فإن نسبة البرامج الانتخابية الداعمة لحقوق المرأة قليلـــة للغاية.

وفقا لهذه المؤشرات، يتضح أن نظام الكوتا –حتى الآن- لم تستفد منه قضية حقوق النساء، وأن المستفيد هو الحزب الوطني الحاكم.

الإعلام والانتخابات: انحياز للحزب الوطني ولجنة "مكارثية" لإرهاب الإعلاميين:

رغم أن اهتمام الصحافة والقنوات التلفزيونية بالانتخابات زاد في المرحلة الثانية، فإنه ما زال أقل كثيرا مما كان عليه الحال خلال الانتخابات البرلمانية الأخيرة في 2005. ويبدو ذلك انعكاســـا مباشـــرا للتوجـــه الرســـمي للسلطات في العمل على إبقاء اهتمام الجمهور بالانتخابات والسياسة في أدنى مستوى ممكن. فضلا على أنه يعتبر متسقا مع الهجمة الشرسة التي نظمتها السلطات منذ أوائل أكتوبر ضد حرية وسائل الإعلام، والتي أدت إلى خلق مناخ من الخوف داخل كل وسائل الإعلام، سبقت الإشارة إليه في التقرير السابق لمركز القاهرة لدراسات حقـــوق الإنسان عن التغطية الإعلامية خلال المرحلة التمهيدية للانتخابات البرلمانية 2010.

ويتمثل هذا التوجه الرسمي الهادف للحد من اهتمام الجمهور بالانتخابات في:

1- محدودية المساحة الزمنية التي يقدمها التلفزيون يوميا للانتخابات (2.5 ساعة موزعة على 8 قنوات).

2- عدم استئناف بث القناة البرلمانية، التي قامت خلال انتخابات 2005 بدور حيوي في تعريف المـــواطنين بالمتنافسين الحزبيين والمستقلين.

3- القنوات التلفزيونية والحكومية هي الأقل تخصيصا لوقت تناول الانتخابات، مقارنة بالقنوات الخاصة، بل إن قناة النيل الإخبارية الحكومية التي من المفترض أن تكون الأكثر تغطية واهتماما بالانتخابات من كل القنـــوات الحكومية والخاصة، جاءت في الترتيب الأخير.

4- إن الوقت المحدود الذي خصصته هذه القناة لعرض وجهات نظر المرشحين، يتم بثه في فترة بعد الظهر، وهى الفترة الأقل مشاهدة من الجمهور.

5- الدور المكارثي الذي تقوم به اللجنة التي شكلها وزير الإعلام في مطاردة التناول النقدي للحزب الوطني الحاكم في القنوات الخاصة، حتى أنها اعتبرت –دون سند من القانون- أن تناول أحد البرامج الحوارية الـــشهيرة لقائمة مرشحي الحزب الوطني بالنقد، بمثابة تدخل محظور في "الشئون الداخلية" للحزب!

6- منح مساحات زمنية كبيرة نسبيا لقضايا كوتة المرأة، على حساب القضايا المهمة الأخرى المتعلقة بالعملية الانتخابية، نظرا لأنها الأقل سخونة سياسيا.

ومن أبرز مستخلصات التقرير عن التغطية الإعلامية خلال العملية الانتخابية:

1- أن قناة واحدة خاصة – وهى ONTV - قد أسهمت وحدها بربع المساحة الزمنية التي قدمتها كل القنوات الحكومية والخاصة للانتخابات. كما أن هذه القناة كانت الأكثر توازنا في تغطيتها للأحزاب. أما في الصحف فقد كانت جريدة الشروق ومن بعدها المصري اليوم الأكثر تعبيراً عن التنوع والتوازن في التغطية.

2- وحصل الإخوان المسلمون في القناتين الأولى والثانية على التغطية الهامشية نفسها 0.5%، وجاء القسم الأعظم منها سلبيا.

3- كان انحياز القنوات والصحف المملوكة للدولة للحزب الوطني الحاكم سافرا، رغم أنها وسائل إعلام ممولة من المال العام. فقد أفردت القناة الأولى 72% من إجمالي تغطيتها للانتخابات للحزب الوطني، وفي القناة الثانية 78%، وفي جريدة الأخبار 75%، وفي جريدة الجمهورية 71%، وفي الأهرام 56%. بينما تراوحت إيجابية هذه المساحات الكبيرة في الصحف القومية تجاه الحزب الوطني بين 94% و99.4%. وفي المقابل فإن التغطية النقدية للحزب الوطني قد شهدت تراجعا في كل الصحف من 64% في المرحلة التمهيدية إلى 55%.

4- اهتمت الصحف الحكومية نسبيا بتناول تقارير بعض منظمات "المجتمع المدني" للانتخابات، ولكنها اقتصرت في أغلبها على تلك التقارير التي لا تنتقد الأجهزة الحكومية المسئولة عن الانتخابات، والتي تصب أغلب نقدها على الإخوان المسلمين. ولم يحظ المقاطعون للانتخابات بفرصة إعلامية مناسبة لشرح موقفهم وحججهم للرأي العام، باعتبارهم يمثلون قطاعا مهما في الساحة السياسية في مصر.

البيان الصحفي الثالث

<u>في ختام الانتخابات البرلمانية</u>

الائتلاف المستقل لمراقبة الانتخابات

يدعو رئيس الجمهورية لحل البرلمان

6 ديسمبر 2010

هذا البرنامج بدعم من

المفوضية الأوروبية

الآراء الواردة في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن الأطراف الداعمة، وإنما تعبر عن رأي الائتلاف المستقل لمراقبة الانتخابات ممثلاً في الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية وجمعية نظرة للدراسات النسوية ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان .

يأسف الائتلاف المستقل لمراقبة الانتخابات أن يعلن للرأي العام أن مطاعن خطيرة باتت تحاصر بقوة مشروعية مجلس الشعب، إذا ما اعتمد تشكيله على النتائج المعلنة للانتخابات البرلمانية بجولتيها في 28 نوفمبر، و5 ديسمبر 2010.

فقد حفلت الانتخابات بأوسع قدر من الانتهاكات التي أعادت عقارب الساعة للوراء 15 عاما على الأقل. حيث جرت الانتخابات في مناخ سياسي، شهد تضييقا على الحريات العامة بشكل لا يسمح بإجراء انتخابات حرة ونزيهة، فكان من أهم ملامحها التضييق على المجتمع المدني بمفهومه الأوسع، بما فيها من نقابات مهنية وعمالية، والتحرش الإداري والأمني بمنظمات المجتمع المدني، وحرمان حركات الاحتجاج السياسية والاجتماعية من حق التجمع السلمي والتظاهر، واستخدام العنف في مواجهة أنشطتها، كما جرى التضييق على هامش الحرية المسموح به في الصحف والفضائيات.

وقد أهدرت معايير الشفافية على أوسع نطاق، وصار التزوير وتزييف إرادة المواطنين هو القانون الأسمى والناظم لهذه الانتخابات، أسهم في ذلك أيضا إلغاء الإشراف القضائي على الانتخابات، واستبداله بلجنة عليا محدودة الصلاحيات يتحكم الحزب الحاكم في تشكيل أغلبيتها، وذلك مع احتفاظ وزارة الداخلية بأهم الصلاحيات في إدارة العملية الانتخابية، مثل القيد في الجداول الانتخابية، والإشراف على مرحلة فتح باب الترشيح، وتحديد وتعديل الدوائر الانتخابية، وإدارة لجان الاقتراع. فشهدت العملية الانتخابية جملة من التدخلات الإدارية والأمنية الفجة، والتضييق على بعض المرشحين المستقلين أثناء تقديم أوراقهم، واستبعاد عدد من المرشحين من الكشوف النهائية، كما شهدت جولتا الانتخابات عنفا وبلطجة على مرأى ومسمع الأجهزة الأمنية وأحيانا رعايتها، مما أسفر عن مقتل ووفاة عدد من المواطنين، واستبعاد مندوبي المرشحين ووكلائهم، وطرد واعتداءات على مراقبي منظمات المجتمع المدني، حتى الذين حصلوا على تصاريح رسمية من اللجنة العليا للانتخابات، لتصبح لجان الاقتراع والفرز مرتعا لتسويد البطاقات الانتخابية والتلاعب بإرادة الناخبين، سواء لصالح مرشحي الحزب الحاكم، أو حتى لبعض المحسوبين على المعارضة الرسمية، وبخاصة في جولة الإعادة التي شهدت انسحابا رسميا لحزب الوفد والإخوان المسلمين، احتجاجا على تزوير الانتخابات.

لا شك أن ما تعرضت له النساء كمرشحات على مقاعد المرأة (الكوتا) من غير المنتميات للحزب الوطني من عنف وتعنت إداري ومضايقات أمنية، مما أدى إلى هيمنة الحزب الوطني على تمثيل النساء بداخل مجلس الشعب يساهم في إفشال تجربة الكوتا، والتي عارضها الكثيرون بحجة أنها سوف تؤدي فقط إلى زيادة المقاعد للحزب الوطني بمجلس الشعب وهو ما حدث بالفعل، فضلا على أنه يسهم في إحباط التقبل المجتمعي للمرأة كفاعل سياسي نظرا لكون الفائزات بمقاعد الكوتا من الحزب الحاكم مما يعني عدم تقديم خطاب سياسي مختلف عن خطاب الحزب الوطني، و يجعل الأمر يبدو و كأنه التمكين السياسي لنساء الحزب الوطني فقط .

كما أن قدرا كبيرا من المطاعن على مشروعية مجلس الشعب الجديد يستمد قوته من عدم احترام اللجنة العليا للانتخابات ووزارة الداخلية للأحكام الصادرة من القضاء الإداري، الذي ألزمهما بإدراج بعض المرشحين المستبعدين من الكشوف النهائية. كما تجاهلا حكم المحكمة الإدارية العليا، الذي ألزم اللجنة العليا بتطبيق تلك الأحكام، وهو ما أدى إلى بطلان الانتخابات قانونا في عدة دوائر.

ويخشى الائتلاف المستقل لمراقبة الانتخابات من أن الاستمرار في إهدار حجية الأحكام القضائية وثيقة الصلة بالعملية الانتخابية، وترك الأمور معلقة بيد برلمان مطعون في مشروعيته، من شأنه أن يطول الانتخابات الرئاسية المفترض إجراؤها خلال العام القادم، وكل ما سيسنه البرلمان من تشريعات.

وبناء على ذلك، فإن الائتلاف المستقل لمراقبة الانتخابات يدعو السيد رئيس الجمهورية إلى:

أولاً: استخدام صلاحياته الدستورية بموجب المادة 136 من الدستور لحل مجلس الشعب الجديد.

ثانياً: إصدار قرار بقانون بموجب المادة 147 من الدستور بتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية، قبل الدعوة لانتخابات برلمانية جديدة. وهى خطوة ضرورية عاجلة على طريق إصلاح النظام الانتخابي، لتأمين الحد الأدنى من ضمانات النزاهة والشفافية في الانتخابات العامة.

ويعتقد الائتلاف المستقل لمراقبة الانتخابات أن إصلاح النظام الانتخابي في حده الأدنى يقتضي أن يأخذ التعديل القانوني المقترح بـ:

1- إخضاع العملية الانتخابية برمتها إلى هيئة قضائية مستقلة ودائمة، ينتخب أعضاؤها بواسطة أعضاء الجمعيات العمومية للمحاكم. ويستوجب ذلك إلغاء هيمنة وزارة الداخلية على إدارة الانتخابات العامة، وأن تؤول صلاحياتها إلى الهيئة القضائية المستقلة، التي تتولى إعداد ومراجعة وتحديث جدول الناخبين، وتقوم بتلقي وفحص طلبات الترشيح والطعون عليها، وتحدد الدوائر الانتخابية ومقار اللجان العامة والفرعية، وتحدد القائمين على الإشراف على تلك المقار. كما تتولى الهيئة القضائية المستقلة وضع القواعد المنظمة للدعاية الانتخابية، وتضع الآليات القانونية المناسبة لضمان الالتزام بها، وإعلان النتائج النهائية للانتخابات.

2- إنشاء جهاز للشرطة القضائية يكون تابعا للهيئة القضائية المستقلة ضمانا لتنفيذ تعليماتها.

3- تلتزم الهيئة القضائية المستقلة بتفعيل النصوص القانونية التي تجرم البلطجة والعنف وتضمن ملاحقة ومحاسبة مرتكبي الجرائم الانتخابية، التي لا يجوز أن تسقط بالتقادم.

4- يتعين أن يتضمن القانون قواعد حازمة وملزمة باحترام حجية أحكام مجلس الدولة المتعلقة بالطعون الانتخابية. ويتعين على وجه الخصوص أن ينص القانون صراحة على عدم الاعتداد بأي استشكالات لوقف تنفيذ هذه الأحكام، ما لم تكن مقدمة إلى دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا.

5- يتعين أن يقر القانون بحق منظمات المجتمع المدني في مراقبة الانتخابات في مختلف مراحلها، وأن يضمن القانون تقديم مختلف التسهيلات اللازمة، لتمكين هذه المنظمات من القيام بدورها. كما يتعين أن تدرج في عداد الجرائم الانتخابية حرمان أو إعاقة مراقبي منظمات المجتمع المدني من القيام بمهامهم.

ثالثاً: تشكيل هيئة تحقيق من شخصيات مستقلة تتمتع باحترام ومكانة أخلاقية لا خلاف عليها في المجتمع المصري، لتقصي حقيقة ما حدث في الانتخابات البرلمانية ومرحلة الإعداد لها، واستخلاص الدروس السياسية والدستورية والتشريعية من الكارثة السياسية والأخلاقية التي جرت، ولتجنيب مصر كارثة تقويض دولة القانون والانزلاق في طريق الفوضى.

وأخيراً، يتعين على مجلس الشعب، فور إعادة انتخاب أعضائه، البدء على نحو فوري في إجراء تعـديلات دستورية، تستهدف في حدها الأدنى إعطاء قوة دفع أكبر لإصلاح النظام الانتخابي، وتأمين قواعد النزاهة والتكافؤ في الفرص في كل الانتخابات العامة، بما في ذلك الانتخابات الرئاسية. ويتعين على وجه الخصوص:

1) إعادة النظر في أحكام المادة 76 من الدستور، وأن تخضع إدارة الانتخابـات الرئاسـية لـذات الهيئـة القضائية الدائمة والمستقلة.

2) إعادة النظر في أحكام المادة 93 من الدستور مما يؤدي إلى تعزيز دور محكمة النقض في الحكم علـى سلامة العملية الانتخابية ونزاهتها، وفي الفصل النهائي في صحة عضوية أعضاء البرلمان.